الجامعة الأردنية

نموذج التفويض

أنا ....أفراح حسين موسى الوحش...، أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ من رسائلي /أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: ١٩/٧/٢٠١٢

الإستراتيجية التركية اتجاه الشرق الأوسط
"١٩٩٠-٢٠١٠"

إعداد
كفاح عيسى موسى الوحش

المشرف
الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

تموز ٢٠١٢

نموذج ب

نوقشت هذه الرسالة ""الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الاوسط(1990-2010)

يوم الاثنين 2012/7/9

أعضاء اللجنة

الأستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع (مشرفا)

أستاذ — علاقات دولية

الأستاذ الدكتور سعد سالم أبو دية (عضوا)

أستاذ- علاقات دولية

الأستاذ الدكتور عمر حمدان الحضرمي (عضوا)

أستاذ مشارك- علاقات دولية

الدكتور هاني اخورشيده (عضو خارجي)

أستاذ مساعد - جامعة آل البيت

الإهداء

الى روح والدي... رحمه الله

إلى والدتي... حفظها الله

الى الروح التي سكنت روحي... زوجي العزيز

الى ابنتي الجميلة... جود

الى إخوتي. وأخواتي

الشكر والتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

حديث صحيح

بعد الشكر لله لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لكل من ساهم في تزويدي بالمعلومات والإرشادات لإنجاز هذه الرسالة، وإلى جميع أساتذتي الأفاضل في الجامعة الأردنية وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور **فيصل الرفوع** الذي تفضل بالاشراف على هذه الرسالة

وإلى جميع أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل

وإلى الأخ الزميل زيد فهيم لمساعدته لي وتزويدي بالإرشادات

فهرس المحتويات

الإستراتيجية التركية اتجاه الشرق الأوسط

"1990 - 2010"

إعداد

كفاح عيسى موسى الوحش

المشرف

الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع

الملخص

تتناول هذه الدراسة الاستراتيجية التركية اتجاه الشرق الأوسط، حيث انطلقت من فرضية مفادها أن هناك اختلافاً ما بين سياسة تركيا في التسعينات من القرن الماضي وبين سياستها في القرن الحادي والعشرين . وقد تناولت الدراسة في الفصل الأول موضوع الشرق الأوسط في الاستراتيجية التركية، وتناول هذا الجزء العلاقات التركية الإسرائيلية والعلاقات التركية العربية والتحول الذي طرأ عليها. كما تحدثت الدراسة في فصلها الثاني عن المواقف التركية من أهم الأحداث الاقليمية في الفترة ما بين (1990 - 2000) مثل: حرب الخليج الثانية، وقضايا السلام العربي الإسرائيلي، والاستراتيجية التركية وصراع المياه في الشرق الأوسط.

وتطرقت الدراسة بعد ذلك إلى تركيا من الداخل، وخاصة القضية الكردية على المستوى المحلي والاقليمي، لِما لهذه القضية من تأثير على علاقات تركيا الخارجية خاصةً على المستوى الاقليمي، بالاضافة للجهود التركية في مجال الانضمام للاتحاد الأوروبي. فعدم قدرة تركيا على الأنضمام أدى بها للإقتراب من المنطقة، تناولت الدراسة ايضاً أهم الأحزاب السياسية في تركيا، وعملية التحول الديمقراطي من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية.

وتطرقت الدراسة في الفصل الرابع للمواقف التركية من بعض الأحداث الإقليمية في الفترة ما بين (2000 - 2010) مثل موقفها من العدوان على العراق ولبنان وغزة. كما تطرق هذا الفصل إلى المساعي التركية لإحلال السلام بين إسرائيل وسوريا.

وأخيرا حاولت الدراسة أن تُسلط الضوء على جوانب الاستراتيجية التركية اتجاه الشرق الأوسط. خلال الفترة القادمة في ضوء ما اتخذته تركيا من سياسات ومواقف خلال الفترة الماضية.

وخلصت الدراسة إلى وجود تحول في السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط في الفترتين من (1990-2010) في معظم القضايا الاقليمية، لعل أبرزها التوترات التي حصلت في العلاقات التركية الاسرائيلية منذ تولي حزب العدالة والتنمية في العام 2002، وقابله التقارب العربي التركي في نفس الفترة. كما بينت الدراسة أن عجز تركيا في الانضمام للإتحاد الأوروبي جعلها تتجه نحو توطيد علاقاتها بدول الشرق الأوسط.

مقدمة :

اتجهت الأنظار في الآونة الأخيرة إلى تركيا نتيجة الدور الفعال الذي تلعبه في المنطقة، حيث شهد هذا الدور تطوراً ملحوظاً، أدى إلى أن تصبح طرفاً محورياً في إدارة قضايا المنطقة، وتحديداً القضية الفلسطينية، فقد تغير الموقف التركي من الصراع العربي الاسرائيلي من خلال موقفها الرافض والمنتقد بشدة للعدوان الإسرائيلي والحصار على غزة، الأمر الذي أثر فيما بعد على العلاقات بين تركيا وطرفي النزاع .

ولكن لا بد من الإشارة إلى أن تركيا توجهت إلى منطقة الشرق الأوسط رغبة في أن تعزز دورها الإقليمي، نتيجة عدم قدرتها على التوسع غرباً بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ولعدم وجود دور عربي فاعل ومؤثر في قضايا المنطقة. وفي سياق الحديث عن تركيا لا بد من التطرق إلى أهم القضايا الداخلية التي عصفت بتركيا، والتي انعكست على سياستها الخارجية وأبرزها قضية الأكراد، حيث أثرت هذه القضية على علاقة تركيا بدول الجوار، وتعارضت مع الديمقراطية التركية، وهناك قضية أثرت على إستراتيجية تركيا وسياستها وهي ملف انضمامها للإتحاد الأوروبي، حيث أن عدم انضمامها حتى الآن للإتحاد الأوروبي، جعلها تقوم بتحويل مجرى سياستها الخارجية.

ولا تتوقف الإستراتيجية التركية على مصالح تركيا المباشرة بل إن هناك قضايا أخرى تربطها بقضايا المنطقة، ومنها قضية المياه، وعلاقاتها التاريخية مع دول المنطقة ومع إسرائيل إضافة إلى أن الأحداث التاريخية قد أثرت على مواقفها في قضايا المنطقة مثل العدوان على العراق ولبنان، وأخيراً العدوان على غزة .

إن المواقف التركية قد اختلفت باختلاف الأحزاب التي وصلت للسلطة بتركيا، كما أن العلاقات بين تركيا وإسرائيل وتركيا والدول العربية شهدت مداً وجزراً، وصعود العلاقات العربية التركية قابله تراجع في العلاقات التركية الإسرائيلية ولو ظاهرياً.

ومن المعروف أن الاستراتيجية هي الخطوط الرئيسية لبرنامج مخطط له، وتوضع لتحقيق مجموعة من الاهداف بناءً على المعطيات والقدرات التي تساعد على تحقيقه. ونظراً لأهمية الدور التركي الإقليمي تأتي هذه الدراسة، لتوضح الإستراتيجية التركية اتجاه الشرق الأوسط في الفترة ما بين (1990-2010).

الإطار العام للدراسة :

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في سعيها للكشف عن محاور التغير في الإستراتيجية التركية اتجاه الشرق الأوسط في الفترة 1990 – 2010 ، من خلال دراستها لبعض الأحداث المهمة وكيفية تعامل تركيا مع هذه الأحداث من خلال استخدام منهج المصلحة القومية, المنهج المقارن والمنهج التاريخي.

ولتوضيح مشكلة الدراسة يمكن القول أن الدراسة تسعى للإجابة على التساؤلات التالية :

1- هل عودة تركيا للاهتمام بقضايا الشرق الأوسط نابع من إستراتيجية داخلية تحاول الموازنة ما بين جميع المحاور تحديداً في مرحلة حكم حزب العدالة والتنمية ؟

2- هل هناك دور للغرب في سياسة تركيا نحو الشرق الأوسط لسد الطريق أمام إيران ولملء فراغ لم تحققه قيادة عربية ؟

3- هل وساطة تركيا ما بين سوريا وإسرائيل يعود بفائدة لتركيا على الأقل جغرافياً ؟

4- هل أن تركيا لم تجنِ مع علاقتها مع إسرائيل سوى العداء مع العرب، على الرغم من المصالح العسكرية المشتركة بين تركيا واسرائيل ؟

أهمية الدراسة :

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال طرحها بأسلوب المقارنة مابين إستراتيجية تركيا اتجاه الشرق الأوسط في زاخرة بأحداث السياسية الساخنة, وتذبذب هذه الإستراتيجية هبوطا وصعودا حتى وصلت إلى هذه المرحلة، التي يراها البعض جيدة، ودور الأحزاب السياسية التركية في تحديد وتغيير هذه الإستراتيجية.

أهداف الدراسة:

1- البحث في الإستراتيجية التركية عن موقع الشرق الأوسط وأهميته.

2- تحليل الأحداث التي ألمت بالشرق الأوسط، وكيفية تعامل الإستراتيجية التركية معها.

3- فهم العلاقات مع العالم الغربي، وتأثير تلك العلاقة على تعاملها مع منطقة الشرق الأوسط.

4- فهم التدخل للوساطة بين العرب وإسرائيل، بخصوص موضوع السلام في الشرق الأوسط، وتحديداً (سوريا).

5- البحث وراء أهداف عودة تركيا للاهتمام بدول الشرق الأوسط وقضاياها.

6- البحث في أسباب التوتر التركي الإسرائيلي.

7- استشراف مستقبل العلاقات ما بين تركيا والشرق الأوسط في ظل ظهور الأحزاب الإسلامية التركية .

حدود الدراسة : (1990- 2010) .

تأتي هذه الدراسة في فترة زاخرة بالأحداث السياسية (1990- 2010) التي ألمت بمنطقة الشرق الأوسط وأيضاً بتغييرات عديدة على السياسية والإستراتيجية التركية اتجاه المنطقة العربية .

فرضيات الدراسة :

تقوم فرضية الدراسة الرئيسية على : أن هناك اختلافاً ما بين سياسة تركيا في التسعينات من القرن الماضي والقرن الحادي والعشرين تجاه منطقة الشرق الأوسط.

وينبثق عن هذه الفرضية عدة فرضيات فرعية يتمثل أبرزها فيما يلي :

1- المتغيرات الداخلية تنعكس على إستراتيجية تركيا اتجاه الشرق الأوسط .

2- كلما تعقدت أمور تركيا مع الغرب اقتربت أكثر من الشرق .

3- تركيا تقترب من الشرق عندما يكون هناك خطر على مصالحها الإستراتيجية في المنطقة .

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع العلاقات العربية – التركية، تحديداً منطقة الشرق الأوسط، حيث نوقشت هذه العلاقة من جميع الجوانب وتم دراسة تأثير أطراف أخرى على هذه العلاقات، من هذه الدراسات ما هو منشور في مجلات دولية وأوراق بحثية صادرة عن مراكز أبحاث أو دراسات جامعية.

وتتمثل هذه الدراسات فيما يلي:

أولاً: دراسة بعنوان "الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة"، أعدها عماد عبد الرحيم الضميري، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2001. وتناولت الدراسة مجالات التعاون من أبعاده السياسة والاقتصادية والأمنية ومدى تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية المكونة للدور التركي، والأمور المثيرة للخلاف، ووجهات النظر المتقاربة للجانبين .

ثانياً : رسالة بعنوان " العلاقات التركية الاسرائيلية وانعكاساتها على المنطقة العربية " إعداد عوني الحمصي كلية الاقتصاد، جامعة حلب ، وهي تدرس العلاقات التركية الاسرائيلية منذ جذورها الأولى، وكيف أن هذه العلاقات انعكست على العلاقات العربية – التركية، وكان لها دور في بعض التوترات.

ثالثاً: رسالة بعنوان "انضمام تركبا إلى الاتحاد الأوروبي، وأثره في الأمن القومي العربي"، إعداد محمد العربي عون مرضي، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية ، 2007 ، تناولت الدراسة قضية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وتداعيات هذا الانضمام على الأمن القومي العربي، إذا حصل؛ وجاء قسم كامل في الدراسة عن علاقات تركيا بدول الشرق الأوسط والقضية الكردية.

رابعاً: دراسة صادرة عن مركز الشرق الأوسط بعنوان " كتاب في سطور ... العلاقات التركية الاسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية (1996 – 2009) ، تقوم الفكرة الأساسية في هذه الدراسة على فهم العلاقات التركية – الاسرائيلية، وتأثيرها على المنطقة العربية من خلال استلهام الماضي، وتحليل الحاضر، بهدف استشراف مستقبل هذه العلاقات وتأثيرها على أهم قضايا المنطقة.

وما يميز دراستي عن غيرها من الدراسات بأنها ستدرس بعض الأحداث التي حصلت في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة (1990 - 2010)، وكيف تعاملت الاستراتيجية التركية

مع هذه الأحداث، وكيف تأرجحت هذه العلاقة نزولاً وصعوداً، وتأثير المتغيرات الداخلية والخارجية على هذه الاستراتيجية من خلال إستخدام منهج المصلحة الوطنية للوصول لنسق معين يحرك، أو يثبت هذه الاستراتيجية .

منهج البحث :

اتبعت في هذه الدراسة منهج المصلحة القومية حيث ان تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر للسياسة الخارجية لأي دولة في العالم وتشكل هذه المصلحة عامل الارتكاز الاساسي في التخطيط للسياسة الخارجية. وكان هناك دور للمنهج التاريخي، الذي يقوم على تتبع الظاهرة التاريخية من خلال أحداث أثبتها المؤرخون، وذكرها أفراد، وإخضاع هذه البيانات، والأدلة التاريخية للمنهج التحليلي لمعرفة أصالتها، وصدقها، وذلك من أجل فهم الماضي والتخطيط للمستقبل، واستنباط أهم الأهداف الواضحة للإستراتيجية التركية نحو الشرق الأوسط.

وهناك استخدام للمنهج المقارن، وذلك للمقارنة ما بين سياسة تركيا نحو الشرق الأوسط في التسعينات من القرن الماضي , والقرن الحادي والعشرين، وذلك من خلال الدور التركي في بعض الاحداث واختلاف سياستها خلال الفترتين .

الفصل الأول

الشرق الأوسط في الإستراتيجية التركية

الفصل الأول: الشرق الأوسط في الاستراتيجية التركية

المبحث الأول: العلاقات التركية الإسرائيلية

تميزت العلاقات التركية الإسرائيلية منذ حوالي ستة عقود، بوجود مصالح مشتركة على المستويات كافة، من خلال مجموعة من الحكومات التركية العلمانية، التي توالت على الحكم معظم هذه العقود. تاريخياً تعتبر تركيا أول دولة إسلامية أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، واعترفت بها في عام 1949[1].

وتشير الدراسات إلى أن الاعتراف التركي بإسرائيل قد جاء تلبية للمصالح التركية، حيث اعتبرت تركيا في وقتها أن إسرائيل أصبحت أمراً واقعاً، وبمرور الأيام يمكن إزالة المنازعات بين الدول العربية وإسرائيل.[2]

وفي العام 1995 قام الرئيس التركي سليمان ديميريل بزيارة تاريخية إلى إسرائيل، حيث تعد هذه الزيارة هي الأولى من نوعها لرئيس تركي إلى إسرائيل، حيث تم خلالها التوقيع على اتفاقيات اقتصادية مهمة هي اتفاقية التجارة الحرة. وفى 23 شباط / فبراير1996 تم اعتماد اتفاق استراتيجي أمنى وقعه مسؤولون عسكريون وأتراك، وبهذا الاتفاق وما تلاه من اتفاقيات مكملة له، دخلت العلاقات التركية- الإسرائيلية مرحلة جديدة من التعاون الاستراتيجي. غير أن الأمر بدأ فى التغير وخاصة مع تولى حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية الحكم عام 2002.

ولقد شهدت العلاقات الإسرائيلية التركية العديد من التطورات، دارت حولها تساؤلات عدة عن مدى تأثيرها على جوهر العلاقات الإستراتيجية التي تربط بين الدولتين، حيث يعد

---

[1] منير، شيماء أحمد، رؤية مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية فى ضوء التطورات الراهنة، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 2924، 1 نوفمبر،2009، ص 12

[2] العزاوي، وصال، تطور التحالف التركي الإسرائيلي والأمن العربي، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان، العدد12، 2000 ، ص25.

موقف حكومة أردوغان من حرب لبنان وغزة نقطة البداية في ذلك الفتور الذي خيم على العلاقات القائمة بين البلدين.

وسوف يركز هذا المبحث على العلاقات التركية الإسرائيلية منذ بدايتها حتى العام 2010 في ظل حكومة العدالة والتنمية ببعديها الأمني والاقتصادي.

المطلب الأول: العلاقات الأمنية والعسكرية

من أجل فهم طبيعة العلاقات العسكرية التركية - الاسرائيلية لابد من عرض خلفية تاريخية حول العلاقة الثنائية بين البلدين؛ وذلك لتفسير نشأة هذه العلاقات وتطورها.

لم تكن العلاقات التركية الإسرائيلية وليدة اعتراف تركيا بإسرائيل في 28 شباط/فبراير من العام 1949، بل تضرب بجذورها إلى ما قبل ذلك بكثير، حيث بدأت العلاقات قبل قيام الدولة القومية للطرفين، عندما كانت تركيا مركزا للدولة العثمانية، وكانت إسرائيل مجرد منظمة صهيونية تسعى لإنشاء وطن قومي لليهود على أرض فلسطين[1].

وتشير عدة مصادر الى أن الهجرات اليهودية إلى الدولة العثمانية حدثت إبان عهد السلطان سليم الأول، الذي فتح بلاد الشام وبقية المشرق العربي في الفترة ما بين (1516-1517)، الا ان هذه الهجرات قد تراجعت بعد صدور قرار يمنع هجرة اليهود إلى سيناء وفلسطين[2] خشية منه من استعمار اليهود لتلك المناطق. وعلى الرغم من هذا القرار إلا أن الهجرة استمرت في الخفاء، وفي عهد السلطان سليمان القانوني في القرن السادس عشر تم فتح باب الهجرة لليهود إلى فلسطين، وقد عبر الرئيس الإسرائيلي (عايزر وايزمان) أثناء زيارته

---

[1] الخماش، رنا عبد العزيز،، العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2010، ص18

[2] الشناوي، عبد العزيز ، الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1980، ص51.

لتركيا في العام 1994 عن امتنانه لهذا الجميل حيث قال : "إسرائيل لم تنس ما فعلته الإمبراطورية العثمانية حين احتضنت اليهود بعدما طردوا من أوروبا واضطهدوا"[1].

وفي مراحل ضعف الدولة العثمانية تولى العديد من اليهود فيها –والذين عرفوا بيهود الدونمة عدداً من المناصب الرفيعة في الدولة العثمانية، حيث ساعدتهم هذه المناصب في تهجير اليهود إلى فلسطين، بل وساهموا في تقويض حكم السلطان عبد الحميد الثاني، والانقلاب عليه عام 1908؛ لأنه رفض إعطاء أراضي فلسطين لليهود مقابل الإغراءات والامتيازات التي عرضها عليه مؤسس الحركة الصهيونية (ثيودور هرتزل).

كما كان لليهود دورا بارزا في إنهاء الدولة العثمانية، وتحويل تركيا من دولة خلافة إسلامية إلى دولة علمانية حديثة بزعامة مصطفى كمال أتاتورك، الذي وقع على اتفاقية لوزان في العام 1923، التي تشترط عدم مطالبة تركيا لأي من الأراضي التي كانت تتبع للدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى، وقطع علاقة تركيا بالإسلام، الأمر الذي هيئ لليهود الاستقرار في فلسطين واحتلالها فيما بعد.

وعلى صعيد العلاقات الدبلوماسية فقد تقرر في تشرين الأول/أكتوبر 1949 أن يكون التمثيل الدبلوماسي بين البلدين بدرجة وزير مفوض، وكان أول قنصل عام لإسرائيل في تركيا فيكتور إليعيزر، وفي آذار/مارس 1950 افتتحت تركيا سفارتها في تل أبيب، وأشار حينها وزير الخارجية الإسرائيلي (أبا ايبان) أن " قيام علاقات إسرائيلية تركية متينة يمنح إسرائيل هوية شرق أوسطية ويفتح ثغرة واسعة في جدار الحصار العربي المفروض على إسرائيل"[2]

---

[1] عبيد، ابراهيم ، تطور العلاقات الاسرائيلية التركية وتداعياتها (1991-2001)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الاقليمية، جامعة القدس، 2008، ص 29.

[2] حسين، غازي ، تركيا والعرب واسرائيل، مجلة الفكر السياسي، دمشق، عدد 45، 2002، ص136.

وتطورت العلاقات التركية الإسرائيلية في الخمسينيات من القرن الماضي، وتم الاتفاق على القواعد الأساسية للشراكة بين البلدين، وتم القيام بحملات دعائية للتأثير على الشعبين لقبول العلاقات بين البلدين.

وتوجت العلاقات في العام 1958 بالتوقيع على اتفاقية التعاون المشترك بين تركيا وإسرائيل أو ما سمي "بالاتفاق الطارئ"، حيث نصت بنود هذا الاتفاق على تدعيم التعاون الثنائي بين أنقرة وتل أبيب في شتى المجالات، إضافة إلى مساعدة الخبراء الإسرائيليين في بناء بعض المطارات التركية[1]، كما تعهدت إسرائيل بموجب هذا الاتفاق بمساندة المطالب التركية المتعلقة بالقضية القبرصية.

كما أبرمت اتفاقية الرمح الثلاثي بين تركيا وإسرائيل وإيران في العام 1958 التي تنص على تبادل المعلومات الأمنية، حيث أنشأت شعبة الاستخبارات في الموساد مركزا لها في تركيا، وبموجب هذه الاتفاقية تم تدريب العملاء السريين الأتراك على يد الخبراء الإسرائيليين على فنون التجسس المضاد، واستخدام الأجهزة التكنولوجية المتقدمة، مقابل تزويد تركيا لإسرائيل بمعلومات حول النوايا العربية تجاه إسرائيل[2].

وبدأ التوتر يطرأ على العلاقات التركية الإسرائيلية منذ العام 1967 ، حيث شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية بعض التوتر بسبب تأييد تركيا لموقف العرب المطالب بضرورة الانسحاب الكامل من الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل عام 1967، كما صوتت تركيا في الأمم المتحدة ضد إلحاق شرقي القدس إداريا بإسرائيل، وعلى جانب آخر رفضت تركيا قراراً

[1] السبعاوي، عوني ، تركيا والكيان الصهيوني، ميادين الشراكة الاستراتيجية، مجلة الفكر السياسي، دمشق، عدد 15، 2001، ص152.
[2] المصدر نفسه، ص153

لمنظمة المؤتمر الإسلامي المطالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، رداً على إحراق إسرائيل للمسجد الأقصى[1].

واستمر التوتر بعد ذلك بسبب التدخل الإسرائيلي في منطقة كردستان العراق، حيث اتفقت إسرائيل مع قادة الأكراد في العراق لشن هجوم واسع ضد القوات العراقية، مقابل مساعدة إسرائيل للأكراد بالانفصال وإقامة دولتهم، الأمر الذي يمكن أن يشجع الأكراد في شرق تركيا للانفصال أيضا وإقامة دولتهم الكردية الأمر الذي ترى فيه تركيا تهديدا أمنياً خطيراً لاستقرارها[2].

كما توترت العلاقات التركية الإسرائيلية، عندما رفضت تركيا السماح للولايات المتحدة باستخدام قواعدها في الحلف الأطلسي، أثناء حرب 1973 لتزويد إسرائيل بالسلاح، والأنكى من ذلك، أنها سمحت للطائرات السوفيتية باستخدام مجالها الجوي في طريقها لمصر لتزويدها بالسلاح والذخيرة، أثناء حرب أكتوبر[3].

وازداد التوتر بعد ذلك في العام 1975، عندما صوتت تركيا في الأمم المتحدة على القرار رقم (3379)، والذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري.

وتصاعد التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية عندما استقبلت تركيا وفد منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1976، واعترافها بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني في العام 1979[4].

---

[1] البوزيدي، يحيى ، تركيا التحول الاستراتيجي وردود الفعل الاقليمية والدولية، مجلة الفكر الحر، عدد 32، 2009، ص3.

[2] عبيد، تطور العلاقات الاسرائيلية التركية وتداعياتها ، مرجع سابق، ص 33.

[3] قسم الأرشيف والمعلومات في مركز الزيتونة، "تركيا والقضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010، ص13.

[4] ارغوفتش، شادي ، الأمن التركي في الشرق الأوسط، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد 26، 1996، ص102.

وفي الثمانينات من القرن العشرين انخفض النشاط الدبلوماسي التركي في إسرائيل، حيث قامت تركيا بإغلاق قنصليتها في القدس وتم تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي في سفارتها في تل أبيب إلى قائم أعمال (سكرتير ثان)، رداً على قرار الكنيست الإسرائيلي في يوليو من العام 1980 باعتبار القدس عاصمة موحدَة لإسرائيل[1].

وبعد الانقلاب العسكري في 12 أيلول/سبتمبر من العام 1980، عادت العلاقات التركية الإسرائيلية إلى عهدها الأول من الحميمية، حيث تكررت الزيارات بين الطرفين، وكانت ذات طابع دبلوماسي وعسكري، ويذكر من تلك الزيارات زيارة أرئيل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي في العام 1984 للتباحث مع المسؤولين الأتراك بشأن رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، وزيارة وفد تركي لإسرائيل في العام نفسه، ولقائه مع وزير الخارجية الإسرائيلي إسحق شامير في ذلك الوقت، حيث أشار شامير إلى أن مثل هذه الزيارات من شأنها أن تعزز العلاقات بين البلدين[2].

وفي العام 1986 قامت تركيا بالتوقيع على برنامج تعاون سري مع إسرائيل حول تطوير الطائرات التركية من نوع (F4) بكلفة 400 مليون دولار[3].

أما العام 1989 فقد شهد توقيع اتفاقية التعاون بين سلاحي الجو التركي والإسرائيلي، التي أشارت إلى التعاون بين تركيا وإسرائيل في التدريب، وتبادل المعلومات في البعد الجوي، بالإضافة للتعاون في مجال تحسين الطائرات التركية وتطويرها، والسماح للطائرات الإسرائيلية باستخدام المجال الجوي التركي للاستطلاع[4].وهذا يعني أن تستفيد تركيا من الخبرات الجوية الاسرائيلية المتطورة، مقابل أن تستفيد اسرائيل من الموقع الجغرافي لتركيا.

---

[1] الضميري، عماد ، تركيا والشرق الأوسط، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 2002، ص102.
[2] المصدر نفسه ص103.
[3] السبعاوي، تركيا والكيان الصهيوني ،مرجع سابق، ص 153.
[4] العزاوي، تطور التحالف التركي الإسرائيلي والأمن العربي ، مرجع سابق، ص30.

وشهدت مرحلة التسعينات من القرن العشرين تطورا لافتاً للنظر من حيث الاتفاقيات الموقعة بين البلدين، وذلك بفعل التطورات الإقليمية والدولية التي طرأت في بداية التسعينات من القرن العشرين من انهيار الاتحاد السوفييتي، ونشوب حرب الخليج، وانعقاد مؤتمر السلام في مدريد لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين لمستوى سفراء في العام 1991، وفي نيسان/أبريل من عام 1992 تم التوقيع على وثيقة بشأن التعاون ما بين وزارتي الدفاع التركية والإسرائيلية، وتلا ذلك في مارس من العام 1993، إنشاء مجلس الأعمال التركي الإسرائيلي[1]. وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه، تم توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء لجنة مشتركة لمحاربة ما يسمى بـــ"الإرهاب الأصولي".

واستمرت العلاقات التركية الإسرائيلية في التطور والنمو، إلى أن وصلت إلى ذروتها عندما زار الرئيس التركي سليمان ديميريل إسرائيل في العام 1995. وتلا ذلك تطور هام يعتبر بداية المرحلة الذهبية في العلاقات التركية الإسرائيلية، من خلال توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي في 23 /شباطفبراير من العام 1996، الذي يعد ذروة الاتفاقات الأمنية والعسكرية بين الطرفين.

ومن الدوافع التي تقف وراء هذا الاتفاق الأمني ما يلي:

1- ضمان الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.
2- العداء لسوريا من طرف الدولتين.
3- المخاطر الأمنية القادمة من العراق وإيران.
4- العلاقة الإشكالية مع أوروبا، ورغبة تركيا في الانضمام للاتحاد الاوروبي.
5- العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة لكلا الدولتين.

---

[1] عبيد، تطور العلاقات الاسرائيلية التركية وتداعياتها (1991-2001)، مرجع سابق، ص 45.

ويخدم الاتفاق مصالح إسرائيل العسكرية، والتوسعية، والاستيطانية، والمائية ويحقق المخططات التركية حول مياه الفرات، واستخدامها كسلاح لفرض دور أساسي لها في النظام الجديد على حساب المصالح والأهداف العربية.

ويهدف هذا الاتفاق على المدى البعيد إلى محاصرة سوريا، وتهديدها، وإجبارها على الدخول في عملية سلمية، بالشكل الذي تريده إسرائيل. والاستمرار في محاصرة العراق، وتوجيه ضربة لإيران، وتدمير مفاعلاتها النووية وشل دورها الإقليمي[1]

وسمح هذا الاتفاق بتحقيق إسرائيل لاختراق استراتيجي، إذ لأول مرة تمنح دولة شرق أوسطية موقعها الاستراتيجي لإسرائيل، لاستخدام الأراضي والأجواء التركية للتجسس والعدوان.

ولقد نص الاتفاق بين أنقرة وتل أبيب على ما يلي[2]:

1- تبادل الزيارات بين العسكريين الإسرائيليين والأتراك.

2- تبادل الزيارات بالنسبة لطائرات البلدين العسكرية والعاملين في القوات الجوية.

3- ضمان الطرفين حقوق زيارة الموانئ، والقواعد الجوية المختارة من قبل القوات الجوية التابعة للبلدين.

4- أن كل المعلومات التي يحصل عليها الطرفان، ينبغي أن تبقى في نطاق السرية.

وقد فُسّرت العبارة الأخيرة: بأن تركيا ستسمح لإسرائيل بالقيام بطلعات جوية فوق الأراضي التركية، كما ستسمح لها بمراقبة الأجواء السورية والعراقية والأردنية.

---

[1]حسين، تركيا والعرب واسرائيل، مرجع سابق، ص138

[2] الطيار، خليل ابراهيم ، التعاون العسكري التركي الاسرائيلي ومخاطره على الأمن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، القاهرة، عدد 97، 1999، ص 39.

العلاقات التركية الإسرائيلية العسكرية بعد تسلم حزب العدالة والتنمية:

مما لا شك فيه أن العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل قد تأثرت صعودا وهبوطا بفعل تسلم حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم، واتسمت العلاقات بالقوة في بعض الأحيان، واتسمت بالضعف في فترات أخرى، بناءً على التوترات السياسية التي حصلت، إذ وصل الأمر إلى درجة تجميد العديد من صفقات السلاح، وخاصة بعد الهجوم الاسرائيلي على أسطول الحرية، وحادثة السفينة مرمرة، كما تم الغاء مناورات (نسر الأناضول) الجوية، بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة نهاية كانون الاول/ ديسمبر 2008 .

ففي العام 2002 وقعت الحكومة التركية مع نظيرتها الاسرائيلية عقدا بقيمة 668 مليون دولار لتطوير (170) دبابة من طراز (M60) ، وفي نفس العام اشترت تركيا من اسرائيل (50) طائرة قتال عمودية من طراز (K.B)، بقيمة (3.2) مليار دولار. غير أن هذا العرض استبدل تحت ضغوط أمريكية بطائرات أمريكية. [1]

وفي كانون الثاني/ يناير من العام 2003، زار وفد إسرائيلي تركيا يضم خبراء في مجال صواريخ (Heron) وذلك استكمالاً للتعاون بين البلدين في مجال اقامة مشروع صاروخي، لمواجهة أي هجوم صاروخي عراقي محتمل.

كما بدأت تركيا واسرائيل والولايات المتحدة في شهر كانون الثاني/ يناير 2003، مناورات جوية وبحرية مشتركة أمام الشواطيء الاسرائيلية[2]

---

[1] محمد، محمود صافي ، العلاقات التركية الاسرائيلية في الفترة من عام 1996-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2007، ص86.
[2] عبد الرحيم، إكرام(2004) العلاقات التركية الاسرائيلية الامركية، مجلة رؤية، غزة، ص86.

يتضح مما سبق أن العلاقات العسكرية في بداية صعود حزب العدالة والتنمية لم تتأثر كثيرا، واستمرت على المستوى العسكري والاستخباراتي نفسه، وتواصلت التدريبات العسكرية كالمعتاد. واستمرت الصفقات العسكرية دون انقطاع.

وفي نيسان/ أبريل من العام (2005) اشترت تركيا من اسرائيل ثلاث طائرات من دون طيار كما اشترت عشر محطات أرضية لكل منها ثلاث طائرات من شركة الصناعات الجوية الاسرائيلية بتكلفة قدرت بـــ(183) مليون دولار.[1]

وخلال زيارةٍ لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في العام (2005)، بحث مع مسئولين اسرائيليين صفقة عسكرية ضخمة، يصل حجمها إلى نصف مليار دولار، وذلك في مجال تطوير ما يقارب 30 طائرة حربية تركية من طراز فانتوم (F4)، بالاضافة إلى تطوير 17 مشروعا عسكريا بين البلدين[2].

كما قام وزير الدفاع التركي محمد غونول، بزيارة تل أبيب في أيار/ مايو 2005، وبحث مع المسؤولين الاسرائيليين خطط تطوير الطائرات التركية، وتزويد تركيا بطائرات بدون طيار، وأشار حينها المتحدث باسم صناعة الطيران الاسرائيلية (دورون سوسليك) أن " تركيا مهتمة بتطوير طائرات (F4) وأنها ثاني أكبر زبون عسكري بعد الهند[3].

وفي كانون الأول/ ديسمبر من العام 2005، زار قائد القوات الجوية التركية اسرائيل واصطحب معه خمسة مسؤولين عسكريين، حيث قابل نظيره الاسرائيلي لمناقشة مشروعات ذات اهتمام مشترك، واتفق الجانبان على استمرار التدريبات العسكرية المسماة مناورات "حورية

---

[1] الخماش، العلاقات التركية الإسرائيلية ، مرجع سابق، ص48.
[2] محمد، العلاقات التركية الإسرائيلية ، مرجع سابق، ص86.
3صالح، محسن وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2005، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت، 2005، ص 119.

البحر المتمكنة"، وتم التأكيد على استخدام الأقمار الصناعية لأغراض التجسس بشكل أكبر لمراقبة الجماعات الارهابية في المنطقة[1].

وعلى مدار العام (2006)، استمرت الاتفاقيات والصفقات العسكرية بين تركيا واسرائيل، ففي آذار/ مارس من العام 2006، تم ابرام صفقتين دفاعيتين مع اسرائيل تتمحوران حول برامج الاستطلاع ذات التقنية العالية، والثانية لأغراض التشويش على الرادارات.[2]

وبدأ التوتر يشوب العلاقات بين البلدين في العام 2007، بعد أن شنت المقاتلات الجوية الاسرائيلية غارة جوية على الأراضي السورية، وقامت بتدمير منشأة سورية في دير الزور، دون أن يتضح المقصد من وراء ذلك، ودون التأكد ان كانت هذه المنشأة نووية، أو هي مجرد مصنع أسمدة.[3]

واللافت للانتباه أن الطائرات العسكرية الاسرائيلية، التي شنت الغارة أتت من ناحية الغرب من فوق لواء الاسكندرونة، وضمن المجال الجوي التركي، ذهابا وايابا، وألقت خزاني وقود داخل الأراضي التركية، واعتبر الرئيس التركي عبدالله غول أن هذا خطأٌ كبيرٌ يستوجب الاعتذار الاسرائيلي، وفعلا اعتذرت اسرائيل عن انتهاك الطائرات الاسرائيلية للمجال الجوي التركي، الأمر الذي جعل الاتراك يعتقدون أن الأمر انتهى.

وفي عام 2008 ، تواصل التعاون بين البلدين في أكثر من مجال، فقد تعددت زيارات المسوؤلين العسكريين بين البلدين، واستمرت المناورات العسكرية الجوية منها والبحرية، كما تواصل التعاون الاستخباراتي، وخاصة في مجال الأكراد[4].

---

[1] محمد، العلاقات التركية الإسرائيلية ، مرجع سابق، ص86

[2] المصدر نفسه، ص86.

[3] صالح، محسن وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2007، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت، 2007، ص207

[4] صالح، محسن وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2008، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت، 2008، ص 180.

وفي نهاية عام 2008، أثار العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة حفيظة الأتراك حكومة وشعباً، وألقى العدوان بظلاله على التعاون العسكري بين البلدين، وبدأ الأمر بإلغاء تركيا لمشاركة سلاح الجو الاسرائيلي في التدريبات السنوية، التي كان يفترض إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر من العام 2009[1].

كما توقف بروتوكول التعاون العسكري المشترك بين البلدين والذي بدأ عام (2005) بسبب عملية الرصاص المصبوب في قطاع غزة والتي نفذتها قوات الجيش الاسرائيلي، كما أعلن عمر تشيليك وكيل حزب العدالة والتنمية في تركيا أنه سيتم الغاء جميع الاتفاقيات المبرمة مع اسرائيل بما في ذلك الاتفاقيات العسكرية[2].

كما طرأ توتر غير مسبوق في العلاقات العسكرية التركية الاسرائيلية بعد أن قامت تركيا بإجراء مناورات عسكرية مع سوريا في نهاية نيسان/أبريل من العام (2009).

وفي العاشر من تشرين أول/اكتوبر من العام (2009) تم الغاء مناورات نسر الأناضول بالكامل بين تركيا واسرائيل كما تم ربط هذا الموقف مع ما يجري في غزة حيث أشار وزير الخارجية التركي أن العلاقات لن تتحسن بين أنقرة وتل أبيب إلا إذا تحسن الوضع في قطاع غزة[3].

وشهد العام (2010) تدهورا كبيرا في العلاقات الثنائية بين البلدين واستعملت أنقرة لهجة انتقاد شديدة تجاه استعمال اسرائيل للقوة المفرطة ضد الفلسطينيين ودعت اسرائيل إلى احترام الأجواء الجوية للبنان وعدم اختراقها من قبل سلاح الجو الاسرائيلي، كما انتقدت تركيا ممثلة بأردوغان

---

[1] Ziya Meral , and Jonathan Paris, (2010): "Decoding Turkish Foreign Policy Hyperactivity", The Washington Quarterly, USA, p 82

[2] تيلم يهف: تركيا، سيتم الغاء جميع الاتفاقيات العسكرية مع اسرائيل، نقلا عن مختارات اسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد 187، يوليو 2010)

[3] صالح، محسن وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2009، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت، 2009، ص203

السلاح النووي الاسرائيلي الذي تؤكد اسرائيل على الدوام امتلاكه واستغرب أردوغان من تحذير ايران تطوير سلاح نووي في الوقت الذي يسمح لاسرائيل بذلك[1].

المطلب الثاني العلاقات الاقتصادية والتجارية:

منذ نشأة العلاقات بين تركيا وإسرائيل ساهم التقارب الجغرافي في أن تنشط العلاقات الاقتصادية والتجارية ما بين البلدين، خاصة أن تركيا لم تُعِر السوق العربية اهتماما كبيرا في ظل الركود الاقتصادي الذي كانت تعاني منه الأقطار العربية، وهذا ما أكده وزير التجارة والاقتصاد التركي في 19 شباط /فبراير عام 1949 بقوله: " إن كلا من تركيا وإسرائيل يتمم احدهما الآخر من وجهة النظر التجارية، فبينما تستورد تركيا من إسرائيل المنتجات الصناعية على نطاق واسع، فإن إسرائيل تكون مهمتها استيراد المواد الخام على الأخص من تركيا".[2]

ومنذ الخمسينيات من القرن الماضي ظهر اهتمام المسؤولين الأتراك والإسرائيليين بتعزيز العلاقات بينهما، حيث رأت إسرائيل أن تركيا سوق طبيعية نظرا للقرب الجغرافي بينهما؛ لهذا أقامت تركيا اتفاقية تجارية مع إسرائيل في تموز/يوليو 1950 واتفاقية النقل الجوي عام 1951، وتم تشكيل هيئة تنشيط السياحة بين البلدين عام 1950، وفي ذلك الحين كانت تركيا تعد الدولة الآسيوية الوحيدة التي تقيم علاقات تجارية طبيعية مع إسرائيل حيث صدرت لإسرائيل في ذلك العقد خمسين ألف طن من القمح وارتفع التبادل التجاري بين البلدين إلى 65 مليون ليرة تركية أي: حوالي (32.2) مليون دولار[3].

---

[1] أبو سيف، عاطف ، تقرير مدار الاستراتيجي 2011، المشهد الاسرائيلي في عام 2010، المركزي الفلسطيني للدراسات الاسرئيلية، رام الله، ص85، 2011.

[2] السبعاوي، تركيا والكيان الصهيوني ، مرجع سابق، ص 21-22.

[3] الخماش، العلاقات التركية الإسرائيلية ، مرجع سابق، ص25-26.

واستمرت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين في النمو والازدهار على امتداد تاريخ العلاقات ولكن ما يهم في هذا البحث هو الفترة ما بين 1990 وحتى 2010 وفي هذه الفترة قطع الجانبان شوطا كبيرا في تقوية علاقتيهما الاقتصادية.

ففي منتصف عام 1992 قام وزير الخارجية التركي حكمت تشنين بالتوقيع على اتفاقية تجارية تقضي بإنشاء مجلس عمالة تركي- إسرائيلي مشترك، من أجل تنشيط الاقتصاد والتجارة بين البلدين ووصل حجم التبادل التجاري بينهما عام 1993 أكثر من200 مليون دولار[1].

ووصل التعاون الاقتصادي ذروته عندما تولت تانسو تشيلر رئاسة الحكومة التركية والتي زارت إسرائيل واصطحبت معها وفدا كبيرا من (230) فردا في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1993 وضم الوفد وزراء الخارجية والزراعة والطاقة والصناعة والصحة ونحو خمسين شخصية اقتصادية وتجارية، وفي تلك الزيارة تم الموافقة على العديد من الاتفاقيات التجارية الأمر الذي ضاعف حجم التبادل التجاري عام 1995 إلى حوالي 465 مليون دولار، ومن الجدير ذكره أن الجمهورية التركية تأتي في المرتبة الثالثة عشرة في ترتيب الدول التي تصدر إليها إسرائيل بينما تعد إسرائيل في المرتبة التاسعة في ترتيب الدول التي تصدر إليها تركيا[2].

ولقد تم التوقيع على اتفاق التجارة الحرة بين البلدين في آذار/مارس 1996 والذي اعتمده الكنيست الإسرائيلي في العام نفسه، بينما اعتمده البرلمان التركي في الرابع من نيسان /أبريل عام 1997، وينص على: إعفاء السلع المتبادلة بين البلدين من الضرائب والرسوم الجمركية، وزيادة حجم التجارة بينهما خلال ثلاث سنوات من توقيع الاتفاقية إلى ملياري دولار مقارنة بـــ 448 مليون دولار في العام 1996 ، كان منها 196مليوناً قيمة الصادرات التركية إلى إسرائيل و

1Pemra ,Hazbai , "Political troubles between Turkey and Israel", The Washington Institute for Near East Policy, 2004 .

[2] نور الدين، محمد ، تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات، ط2، دار رياض الريس، بيروت، 1997، ص268.

252 مليوناً قيمة الواردات، كما أتاح هذا الاتفاق لتركيا فرصة زيادة تجارتها مع الولايات المتحدة وكندا وأمريكا الوسطى من خلال إسرائيل.

وفي العام 1997 وقعت تركيا وإسرائيل اتفاقية النقل البري وجاء هذا المشروع ضمن ما أطلق عليه حينها " تطبيع العلاقات في الشرق الأوسط"، وتم الاتفاق على أن يتم تفعيل هذا الاتفاق في حال توقيع اتفاقية سلام بين اسرائيل وسوريا.

وشهد العام نفسه اجتماع مجلس الأعمال الإسرائيلي – التركي في اسطنبول بحضور 40 ممثلا عن شركات إسرائيلية و70 شركة تركية وتم توقيع اتفاقية تقضي بتخفيض التعرفة الجمركية بالنسبة للسع وخاصة قطاع صناعات النسيج[1].

كما قامت تركيا بتأجير إسرائيل أراضٍ في منطقة أضنة التركية لإقامة مشاريع زراعية متطورة[2].

وازداد حجم التبادل التجاري في العام 2000 أي مع مجيء حزب العدالة والتنمية إلى مليار دولار، وفي العام ذاته تم توقيع اتفاقٍ، يتم بموجبه إنشاء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية بواسطة الغاز الطبيعي الروسي إلى إسرائيل، وقدّرت قيمة هذا الاتفاق ب(800) مليون دولار[3].

وارتفعت معدلات التعاون والتجارة بين تركيا واسرائيل خلال عام 2002 بزيادة تقدر ب 19.5% عما كانت عليه في العام 2001، حيث ارتفعت قيمة التبادل التجاري في العام 2002 إلى 1.2 مليار دولار حيث ارتفع حجم التصدير التركي لإسرائيل في هذا العام إلى حوالي 378 مليون دولار[4].

---

[1] الطيار، التعاون العسكري التركي الاسرائيلي ، مرجع سابق، ص40.
[2] حسين، تركيا والعرب واسرائيل ، مرجع سابق، ص141.
[3] عبيد، تطور العلاقات الاسرائيلية التركية وتداعياتها ، مرجع سابق، ص100
[4] الخماش، العلاقات التركية الإسرائيلية ، مرجع سابق، ص 49-50.

وفي أيار/مايو 2004 وقع وزير البنية التحتية الاسرائيلي في تركيا جوزيف باريتزكي صفقة قيمتها (800) مليون دولار لإقامة ثلاث محطات طاقة تعمل بالغاز الطبيعي في مناطق مختلفة من اسرائيل وكانت الاتفاقية بين شركتي (دور – عاد) الاسرائيلية، وشركة (زولو) التركية[1].

وخلال زيارة أردوغان لأسرائيل عام (2005) اصطحب معه أكثر من (100) شخصية اقتصادية من رجال الأعمال الأتراك وتم الاتفاق حينها على ضخ مياه نهر "منفجات" التركي لاسرائيل[2].

وفي العام 2006 استمرت العلاقات التجارية بين البلدين وازداد حجم الصادرات التركية الى اسرائيل من مليار و221 مليون و100 الف ردولار في العام 2005 إلى مليار و272 مليونا و700 ألف دولار في العام (2006) أما الصادرات الاسرائيلية إلى تركيا فانخفض حجمها من 903.2 مليون دولار في عام 2005 إلى 859.3 مليون دولار في العام (2006)[3].

وفي العام 2007 ذكر رئيس الوزراء الاسرائيلي أيهود أولمرت أنه يريد زيادة حجم التبادل التجاري مع تركيا والذي كان يبلغ حينها مليارين و830 مليون دولار، كما كان عدد الشركات الاسرائيلية العاملة في تركيا (152) شركة[4].

وفي العام 2008 في اطار عملية الخصخصة التي أجريت في تركيا، دخلت بعض الشركات الاسرائيلية على خط شراء الشركات التركية وبلغت الصادرات التركية الى اسرائيل

---

[1] عبد القادر، محمد ، الثابت والمتغير في العلاقات التركية الاسرائيلية، مختارات اسرائلية، مجلد 10، عدد 115، ص 141.

[2] صالح، محسن، التقرير الاستراتيجي 2005، مرجع سابق، ص119.

[3] صالح، محسن وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2006، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت، 2006، ص184.

[4] صالح، التقرير الاستراتيجي، 2007، مرجع سابق، ص205.

في ذلك العام حوالي 1.83 مليار بزيادة قدرها 13.6% فيما بلغت الواردات التركية من اسرائيل في العام ذاته حوالي 1.62 مليار دولار بزيادة قدرها 35.1 عن عام 2007[1].

وعلى خلفية التطورات والحرب الكلامية التي شنها أردوغان على إسرائيل خاصة بعد العدوان على قطاع غزة في العام 2008 والهجوم الإسرائيلي على سفينة مرمرة في 31أيار/مايو من العام 2010. حصل تراجع على المستوى الاقتصادي، حيث ذكرت إذاعة إسرائيل أن انخفاضا طرأ بنسبة 40% على حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2011 مقارنةً بذات الفترة من العام 2010[2].

وفي المجال السياحي يمكن وصف التعاون بالمجال الأكثر نشاطاً بين البلدين حيث تم توقيع اتفاقية التعاون السياحي بين البلدين أثناء زيارة وزير السياحة الإسرائيلي إلى تركيا في تموز/يوليو من العام 1992م. [3]

ولقد قفز عدد السائحين الإسرائيليين إلى تركيا في العام 1992 إلى 160000 وإلى 35000 في العام 1994، وتشير التقديرات أن متوسط إنفاق السائح الإسرائيلي في تركيا يبلغ 1000 دولار، وبالتالي بلغ حجم الدوران السنوي 1.85 بليون دولار مما جعل الميزان التجاري يميل لصالح تركيا[4].

شكلت السياحة بين البلدين على الدوام مجالاً خصباً للتعاون بين أنقرة وتل أبيب، لتقريب وجهات النظر بين الشعبين، ومحاولة جسر الهوّة الثقافية والدينية، حيث تم استخدام السياحة للعمل على دعم التواصل بين الشعبين التركي والإسرائيلي، وسعت الحكومات المتعاقبة لإيجاد أرضية لتأقلم الثقافتين فيما بينهما الأمر الذي عزز تشكيل العديد من الاتفاقيات والمعاهدات بين الدولتين.

---

[1] صالح، التقرير الاستراتيجي 2008، مرجع سابق، ص 181.
[2] منير، رؤية مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية ، مرجع سابق، ص 15.
[3] نور الدين، تركيا في الزمن المتحول ، مرجع سابق، ص268.
[4] المصدر السابق، ص268.

وفي نهاية العام 2008 وبسبب العدوان الإسرائيلي على غزة، تراجعت الرحلات الجوية الإسرائيلية إلى تركيا من عشر رحلات أسبوعيا إلى رحلة أو اثنتين، كما كان عدد السائحين الإسرائيليين في تركيا يتجاوز ال150 ألفاً، وانخفض إلى عدد قليل يكاد يكون صفراً على الرغم من أن المؤسسات السياحية التركية تقدم عروضاً خيالية للسائحين الإسرائيليين، إلا أنهم لا يقدمون على السياحة في تركيا[1]

وتشير الدراسات إلى أن عدم قدوم السائحين الإسرائيليين لا يعود إلى مواقف رئيس الوزراء التركي أردوغان في دافوس، بل إلى تعاظم النزعة المعادية للسامية واليهود في تركيا وسط الناس بعد العدوان الأخير على غزة، ويُرى أن حادثة مباراة كرة السلة بين فريق إسرائيلي وآخر تركي في أنقرة في السابع من كانون الثاني/يناير 2009 ، والتي لم تجر بسبب غضب الجمهور التركي وهروب اللاعبين الإسرائيليين من أرض الملعب، كانت مؤثرة جداً في إحداث الفجوة وعدم تجرؤ السياح الإسرائيليين على القدوم لتركيا بغرض السياحة[2].

كما ساهمت المسلسلات التركية إلى إحداث نوع من التوتر والجمود بين البلدين، حيث جاء مسلسل "الانفصام" التركي الذي أتهم من قبل إسرائيل بأنه مسلسل معادي للسامية الأمر الذي أدى لإلغاء حجوزات سياحية عديدة من إسرائيل لتركيا[3].

وفي إحصائيات سياحية رسمية، فإن عدد السياح الإسرائيليين إلى تركيا بلغ 200 ألف سائح عام 2009، بتراجع يقارب النصف عما كان عليه الأمر عام 2008 وهو 400 ألف سائح[4].

ومن الجدير ذكره أن الروابط الاقتصادية والتجارية التي تجمع بين تركيا وإسرائيل كانت سبب البرود الذي يغلّف العلاقات التركية العربية اقتصادياً وتجارياً، وذلك لأن الدول العربية لم تعر

[1] صالح، محسن، الدور التركي في المنطقة وتأثيره على القضية الفلسطينية، تقرير إستراتيجي (22)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص198.
[2] المصدر نفسه، ص199.
[3] المصدر نفسه، ص200.
[4] أبو سيف، تقرير مدار الاستراتيجي 2011، مرجع سابق، ص88.

الجمهورية التركية الاهتمام الكافي، الأمر الذي دفع بتركيا إلى إقامة العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل تعويضاً لذلك.

كما يمكن القول: أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين، لم تتأثر كثيرا بتأزم العلاقات السياسية والدبلوماسية المتعددة ، إلا أنها تأثرت بعد أزمة أسطول الحرية، حيث تراجعت معدلات التجارة بين البلدين، ووصلت إلى أقل مراحلها في تاريخ العلاقات، خصوصاً في الجانب السياحي بينهما.

المطلب الثالث: المشاريع المائية المشتركة بين تركيا وإسرائيل:

بالنظر إلى أن إسرائيل ترفع شعار "من النيل إلى الفرات" فإنه يمكن القول أن المشاريع المائية التي تقوم بها تركيا هي مشاريع إسرائيلية في الأصل، حيث أن إسرائيل كانت تسعى على الدوام إلى نقل المياه من خارج المنطقة إلى إسرائيل، ويعد نقل المياه من تركيا إلى إسرائيل في مقدمة المشاريع الإسرائيلية في هذا الصدد، كما أرسلت إسرائيل العديد من خبراء المياه الإسرائيليين إلى تركيا لتقديم الدعم الفني والتقني لتركيا[1].

وفيما يلي مجموعة من المشاريع المائية المشتركة بين تركيا وإسرائيل:

مشروع أنابيب السلام:

تم الإعلان عن هذا المشروع في العام 1987، وأتى هذا المشروع في إطار تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط لتحقيق المنافع المشتركة، وتبع هذا المشروع أيضا مخطط آخر يهدف إلى تزويد منطقة سوريا والأردن وإسرائيل من فائض مياه نهري سيحان وجيحان التركيين[2]. إلا أن هذا المشروع قوبل بالرفض وخاصة من سوريا الرافضة لمسألة إيصال المياه لإسرائيل. وهنا فكرت تركيا بمشروع أوسع يتكون من خطين الأول (تركيا-

[1] خورشيد، حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999 ص 34.
[2] المصدر نفسه، ص 34.

سورية- الأردن- السعودية) والخط الثاني يشمل (تركيا- الكويت- البحرين- قطر- عمان) قد رفضت الدول العربية هذا المشروع خشية منها في أن يصبح أمنها المائي في يد الأتراك بالإضافة إلى التكلفة الباهظة التي قدرت بحوالي (21) مليار دولار.

لكن إسرائيل أصرت على نقل المياه التركية لها فتم إعداد مشروع جديد يقضى بنقل كميات كبيرة من المياه تقدر ب250-400 مليون متر مكعب سنويا من خلال صهاريج بلاستيكية ضخمة عن طريق بالونات ضخمة سعة كل منها 1.8 مليون متر مكعب يتم جرها في البحر من سواحل تركيا إلى السواحل الإسرائيلية وتطلب هذا المشروع إنشاء أرصفة خاصة بين البلدين لشحن وتفريغ المياه وتم الاتفاق مع شركة (تاهل) الإسرائيلية لتنفيذ هذا المشروع ولكن تكلفة المشروع الضخمة التي قدرت بحوالي 87.5 مليون دولار حالت دون رؤية هذا المشروع النور[1].

مشروع قناة السلام:

أعلن معهد الدراسات الإسرائيلية في نيويورك عن هذا المشروع ويقوم المشروع على مد أنبوبين ينقلان مياه بحيرة أتاتورك أو من نهري سيحان وجيحان على نهر الفرات إلى هضبة الجولان السورية المحتلة بحيث تشكلان ما يشبه البحيرة التي تشكل حاجزا مائياً بين سوريا وإسرائيل، ثم يخرج منها أنبوبان أحدهما باتجاه إسرائيل ويصب في بحرية طبريا والآخر تجاه نهر اليرموك ويخدم كلاً من سوريا والأردن[2].

---

[1] سرور، عبد الناصر ، التعاون الاسرائيلي التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، مجلد 16، العدد الأول، 2008، ص 180.

[2] سري الدين، عايدة العلي ، العرب والفرات بين اسرائيل وتركيا، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1997، ص 118.

ولم يرَ هذا المشروع النور، خشية الأطراف العربية في أن يعطي هذا المشروع الإمكانية النسبية في التحكم بمياه الفرات والمنحدرات الجنوبية مما يحاصر سوريا مائياً، بالإضافة إلى الخشية من أن يتأزم وضع العراق المالي، بسبب نقل المياه من الفرات لإسرائيل.

مشروع جنوب شرق الأناضول:

يعد مشروع جنوب شرق الأناضول (غاب) المشروع التنموي الأكبر في تاريخ تركيا الحديثة حيث يعتمد على 80% من مياه نهر الفرات و20% من مياه نهر دجلة ويهدف إلى إقامة محطات توليد الطاقة الكهربائية من خلال السدود.

وتقول تركيا إنها تسعى من خلال هذا المشروع إلى تأمين الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي والنهضة القومية التركية يأتي قطاعي الطاقة والزراعة في مقدمة القطاعات التي تسهم في هذا الاستقرار.

ويتكون مشروع الغاب من (22) سداً و(19) محطة لتوليد الطاقة الكهربائية ومشروعات أخرى تخدم قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات والري والاتصالات، ويعد مشروع الغاب - من حيث المساحة - أضخم مشروع مائي في العالم، وفي حال إتمامه فإن مساحة الزراعة المروية من خلاله تقترب من (8.5) مليون هكتار أي نحو (19 %) من مساحة الأراضي المروية في تركيا، كما أنه سيوفر فرص عمل لنحو (106) مليون شخص في هذه المناطق ذات الأكثرية الكردية، والجدير بالذكر أن مشروع الغاب تم تصميمه بأيدي خبراء إسرائيليين على رأسهم خبير الري (شارون لوزوروف)، والمهندس (يوشع كالي)[1].

---

[1] عودة، طه ، مشروع غاب التركي والدور الإسرائيلي المشبوه، موقع المسلم الالكتروني، 2008، تم الوصول إليه بتاريخ 2012/6/1. http://almoslim.net/node/85468

واعتبر العرب التعاون الإسرائيلي التركي في هذا المجال اقحاما إسرائيليا تركيا في الشأن السوري والعراقي وفي مياه نهري دجلة والفرات[1].

يشكل مشروع الغاب خطرا كبيرا على الأمن القومي العربي بحيث تصبح سوريا والعراق تحت رحمة تركيا التي سوف تتحكم في الموارد المائية لهما كونها المنبع لهذين النهرين.

مشروع منفجات

يهدف هذا المشروع إلى إقامة محطة بمنطقة شلالات منفجات على الجبال الشرقية لجبال طوروس في غرب تركيا بهدف جمع كمية من المياه بكمية (50) مليون طن سنوياً، تساعد إسرائيل في سد (3.8%) من حاجاتها السنوية من المياه.ويقضي المشروع بضخ المياه عبر الأراضي السورية ثم دخول الأنبوب لشمال لبنان أو شمال شرق الأردن وبعدها للأراضي الفلسطينية، أو نقلها بالناقلات البحرية في حال عدم توقيع اتفاقية سلام بين سوريا وإسرائيل[2].

وفشل هذا المشروع مثلما فشلت باقي مشاريع نقل المياه بين البلدين بسبب رفض الأطراف ذات العلاقة التي تمر فيها أنابيب المياه.

والناظر إلى مشاريع المياه يرى جلياً أن تركيا وإسرائيل إنما أرادتا إحكام السيطرة التركية على منابع المياه التي تمر بالدول العربية وتحديدا(سوريا والعراق) الأمر الذي سيعطي لإسرائيل الفرصة لابتزاز العرب من خلال تركيا ويعزز دورها في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الرابع: أسباب التحول الجديد في العلاقات التركية الإسرائيلية

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا حرصت تركيا على أن يكون لها دورٌ بارزٌ على الساحة الشرق أوسطية، وذلك وفق الاستراتيجية التي بلورها وزير الخارجية

---

[1] سرور، التعاون الاسرائيلي التركي في السياسة المائية ، مرجع سابق، ص 194.

[2] عبد المجيد، سعد ، مشروع المياه التركي الاسرائيلي، لماذا؟، قسم المعرفة في تحليلات الجزيرة، تاريخ النشر 2004/10/3،.-http://www.aljazeera.net/analysis/pages/6f39953b-ee5b-45cb-ac47 20438efa243d

(أحمد داوود أوغلو) والتي تقوم على استثمار الجوار القريب وبخاصة الدول العربية والإسلامية المحيطة بها.

أثرت هذه السياسة بشكل ما على العلاقات التركية الإسرائيلية نظرا لأن إسرائيل لازالت تحتل بعضاً من الأراضي العربية، ولكن هذا الأثر بقي حبيس التصريحات وبدون خطوات فعلية على أرض الواقع[1].

وعلى أية حال يمكن تفسير التحول في العلاقات التركية الإسرائيلية من خلال مجموعة من المحددات التي ترسم الخطوط العريضة لسياسة تركيا تجاه إسرائيل، وتنقسم هذه المحددات إلى داخلية وأخرى خارجية.

أولاً: **المحددات الداخلية**: : من أهم المحددات الداخلية للسياسة التركية الجديدة تجاه اسرائيل بقاء حزب العدالة والتنمية فى الحكم خاصة أوتراجع دور الأحزاب اليسارية والعلمانية.

وتعتبر القضية الكردية من المحددات الداخلية الهامة، التي تشكّل مصدر إزعاج لتركيا خاصة فى ضوء الحرب الكلامية التي نشبت بين إسرائيل وتركيا وفى ظل سياسة إسرائيل التي تسعى نحو دعم الأقليات ولاسيما الأكراد الذين يتطلعون إلى إقامة دولتهم القومية[2].

بالإضافة إلى ذلك يعد الرأي العام التركي من المحددات الداخلية المؤثرة في سياسة أردوغان تجاه إسرائيل خاصة بعد مواقفه الداعمة للقضية الفلسطينية[3]، حيث يشير استطلاع للرأي بأن (13%) من الأتراك يرون أن موقف رئيس الحكومة غير سليم، ورأى (75%) أن أردوغان شخص مستقيم وموثوق و(81%) أنه قوى وصاحب قرار و(70%) أنه ديموقراطى وحر، وتوقع (41%) أن ما حدث سيؤثر سلباً على العلاقة مع إسرائيل، مقابل (37%) قالوا

---

[1] صالح، محسن ، التقرير الاستراتيجي 2005، مرجع سابق، ص117.
[2] منير، رؤية مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية ، مرجع سابق، ص 16.
[3] النعيمي، زياد ، الرؤية الأمريكية في دور تركيا في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2009، ص2.

العكس، وقال (49%) إنهم سيصوتون إلى جانب حزب العدالة والتنمية، علماً أن الحزب نال (47%) فى انتخابات (2007)، وأن استطلاعات سابقة على حادثة دافوس كانت تعطيه (39%) وقد احتلت الأحزاب الأخرى مراتب متأخرة إذ حصل حزب الشعب الجمهوري المعارض على (11%) وحزب الحركة القومية على (5%) فقط. وتحوّلت عبارة دقيقة واحدة (one minute) التي قالها أردوغان في مؤتمر دافوس طلباً لإتاحة الوقت المناسب له للرد على شمعون بيريز إلى شعار تناقلته المواقع الالكترونية التركية، وتم اعتبارها الشعار الجديد لحزب العدالة والتنمية[1].

ب- **المحددات الخارجية:** وتتمثل في رغبة تركيا الدائمة في الانضمام للاتحاد الأوروبي؛ وبالتالي فهي تسعى من خلال جهودها في الشرق الأوسط إلى القيام بدور أكثر بروزاً في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي. وعلى الرغم من أن بعض الأطراف السياسية فى تركيا تخشى من تأثير التدهور الحاصل في العلاقات التركية الإسرائيلية على هذا الأمر، نظراً لما يتمتع به اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة من نفوذ على دول الاتحاد، وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا وألمانيا، إلا أن هناك مؤشرات تأييد من قبل بعض دول الاتحاد الأوروبي تشجع التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، حيث يرى الاتحاد الأوروبي أن الدور الإقليمي الذي بدأت تلعبه تركيا يمكن أن يقلل من تفرد الجانب الإيراني في المنطقة[2].

كما أصلحت السياسة الجديدة لحزب العدالة والتنمية بعضا مما أفسده الدهر مع العالم العربي، حيث لاقت هذه السياسة قبولا ودعما على المستويين الشعبي والرسمي، مما حذا ببعض الدول العربية إلى إعادة صياغة مواقفها من الجمهورية التركية في ظل حكومة العدالة والتنمية.

---

[1] منير، رؤية مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية ، مرجع سابق، ص 9.
[2] المصدر نفسه، ص 10.

وعلى الرغم من أجواء التوتر التي شابت العلاقة بين البلدين، إلا أنه سيظل هناك حرص من جانب كلا الدولتين، من أجل المحافظة على شعرة معاوية بينهما، وأن لا تصل العلاقات بهما إلى القطيعة، ومن ثم يمكن القول إنه بالرغم من تزايد مؤشرات التوتر فى العلاقات بين البلدين إلا أنه ينظر إليها باعتبارها مستجدات طارئة لن تؤثر على عمق العلاقات الإستراتيجية القائمة بين الدولتين، والتي تصوغها لغة المصالح المتبادلة.

وفى الوقت ذاته فإنه لن يكون مستبعداً أن تلوح في الأفق مؤشرات جديدة يمكن أن تسهم فى إعادة صياغة المعادلة التي تستند عليها العلاقة بين البلدين. فإسرائيل لازالت ترى في تركيا الحليف الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عنه. إذ تحتاج إسرائيل إلى استخدام العمق الاستراتيجي التركي للدفاع عن نفسها صاروخياً. فنظراً لصغر حجمها الجغرافي، وكثافة سكانها، فإن اختراق صاروخ واحد يحمل أسلحة كيماوية أو بيولوجية لأجوائها سيكون كافياً لإلحاق دمار شامل بها.

كما تعتقد إسرائيل أنّ توطيد علاقاتها الإستراتيجيّة مع تركيا، من شأنه أن يدعم دورها الإقليمي في المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة والأمنيّة، على الرغم من كل ما شاب العلاقات بين البلدين من توتر. إذ أنّ تلك العلاقة تمنحها بطاقة دخول رسميّة أخرى غير معاهدات السّلام العربيّة الإسرائيليّة، إلى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى عبر دولة إسلاميّة بحجم تركيا.

وتعلق إسرائيل آمالاً من خلال توطيد علاقتها مع تركيا، على أن تكون بوابة دخول لها إلى الدّول الإسلاميّة في آسيا الوسطى، حيث الموارد الاقتصاديّة الهامّة هناك، وبخاصّة البترول وذلك لأنّ تركيا تربطها بتلك الدول علاقات دينيّة وتاريخيّة وقوميّة وجوار جغرافي.[1] بينما ترى

---

[1]حلو ، مرغريت، العلاقات التركية الإسرائيلية"،مركز الدراسات الارمنية، بيروت 1994، ص37

تركيا في إسرائيل درباً لدخول الاتحاد الأوروبي من خلال تأثير اللوبي الصهيوني، وشريكا تجارياً وعسكرياً مهماً في ظل الأطماع الإيرانية الواضحة في المنطقة.

ولا يبدو أن لكلا الطرفين مصلحة في تعميق الخلافات القائمة بينهما أو تطوير مداها ومضمونها بغض النظر عن حجم الضرر أو استفادة هذا الطرف أو ذاك من هذه الخلافات.

المبحث الثاني: العلاقات التركية العربية

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم استمرت السياسة الخارجية التركية بالاهتمام بعلاقاتها مع دول محيطها من روسيا وإيران وصولا الى الوطن العربي.

وما يهم في هذا المجال إلقاء نظرة على العلاقات التركية العربية في الفترة ما بين 1990-2010، ولا يمكن للمتتبع أن يدرس هذه الفترة بمعزل عن إلقاء نظرة تاريخية سابقة للعلاقات التركية العربية.

المطلب الأول: تاريخ العلاقات التركية العربية:

يعود تاريخ العلاقات بين الأتراك والعرب إلى عهد عمر بن الخطاب، عندما بدأ أول اتصال مباشر بين القومين بعد فتح إيران إثر معركة نهاوند في سنة 642[1]. وقد شهدت الفتوحات الإسلامية في عهد عمر بن الخطاب حروباً عديدة بين الأتراك وبين الفاتحين العرب في خراسان وما وراء النهر والقفقاز. وفي العهد الأموي تم فتح معظم المدن التركية من أمثال بخارى، سمرقند، فرغانا، طاشقند، قاشقار، مما يشير إلى أن عدداً كبيراً من الأتراك عرفوا الإسلام في عهد الأمويين[2].

أما اعتناق الأتراك الإسلام كجماعات فكان في عهد الخليفتين العباسيين المأمون (813-833) والمعتصم (833-842). ولا شك أن سياسة عدم التفرقة والحرص على وحدة الجماعة،

---

[1] دمبكجيان ، آرا ، شيء من التاريخ عن العلاقات العربية-التركية، مجلة الحوار المتمدن، بيروت, العدد 2894، 2010/1/20

[2] موسى، ابراهيم ،" قضايا عربية ودولية معاصرة "، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص30

التي اتبعتها الدولة العباسية، لعبت دوراً هاماً في اعتناق الأتراك الإسلام، فضلاً عن العلاقات التجارية والدينية المتزايدة آنذاك بين الترك والعرب[1].

ولقد تغلغل الأتراك في الخلافة العباسية أيام المعتصم بالله الذي كانت أمه من أصول تركية، واعتمد عليهم في تقوية جيشه، فعاثوا في بغداد الخراب و كثُرت شكاوي أهل العاصمة من ظلم الجنود الترك وبغيهم، مما أضطر المعتصم أن يبني عاصمة جديدة في سامراء، ونقل الجيش اليها. وبعد وفاة المعتصم بالله في 18 ربيع الأول 227 هجرية-829 ميلادية[2]، خلفه إبنه الواثق بالله هارون الذي أعطى لوزيره التركي (أشناس) علامات الإمارة، وشاحين وتاجا، فابتدأ توافد قبائل الترك الى بلاد العراق و دخولهم في الوظائف العالية، و خاصة الجندية، الأمر الذي أوجب تدخلهم في أمور الخلافة و استيلاءهم على السلطة الفعلية[3] .

ويسجل تاريخ العلاقات أيضا الموجات الهمجية لقبائل من الترك من بلاد (كشغر) في سهول آسيا الوسطى في 422 هجرية-1024 ميلادية، ووصولها إلى مناطق ما وراء القفقاس نزولاً نحو الشرق الأوسط، ثم تبعتها قبائل أُخرى. وأسّست هذه الأقوام دويلاتها مثل دولة آل سلجوق في 447 هجرية-1049 ميلادية بقيادة (طغرل بك)[4].

ويسجل التاريخ بعد ذلك ما فعله (هولاكو)، حفيد (جنكيز خان)، حين وصل تفكك العرب إلى أعلى مستوى من مستويات الضعف فسقطت بيدهم بغداد عاصمة الدولة العباسية في 656 هجرية-1258 ميلادية. و حكم فيها (الإيلخانيون) أخلاف (هولاكو) مدة 82 عاماً من 656 –

---

[1] ايشلر، أمر الله ، مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية- العربية ، مركز دراسات الشرق الأوسط، الاردن، عمان، موقع مركز دراسات الشرق الأوسط في
http://www.mesc.com.jo/activities/lecture/lecture1.html56/1/2011

[2] دمبكجيان ، شيء من التاريخ عن العلاقات العربية-التركية ، مرجع سابق، ص2

[3] المصدر نفسه، ص2.

[4] فريد، محمود ، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار النفائس، بيروت، ط9، 1982، ص573

738 هجرية (1258-1338 ميلادية) [1]، ثم عقبهم (الجلايريون)، فلم يمضِ على ذلك أكثر من 57 عاماً حتى احتل تيمورلنك المدينة في سنة 795 هجرية-1392 ميلادية. تم استبعاد (الجلايريون) الحكم سنة 797 هجرية-1394 ميلادية، ثم عاد (تيمورلنك) للمرة الثانية في 803 هجرية-1400 ميلادية، وعاد الجلايريون في سنة 808 هجرية-1405 ميلادية. و في 814 هجرية-1411 ميلادية حلّت محلهم أسرة تركمانية تسمى قره قوينلو (الخروف الأسود) ثم أجلتها عن بغداد في سنة 874 هجرية-1469 ميلادية أسرة تركمانية أخرى تسمى آق قوينلو (الخروف الأبيض). ثم جاء الصفويون والأكراد الى أن أحتلها السلطان مراد الرابع في 18 شعبان 1048 هجرية-1638 ميلادية، حيث كان العثمانيون قد أسسوا دولتهم في 699 هجرية-1300 ميلادية إذ كانت أقوى تلك القبائل فشقّت طريقها نحو القسطنطينية عاصمة الدولة البيزنطية و أسقطتها في 20 جمادي الأول 857 هجرية-29 أيار 1453 ميلادية وبسطت نفوذها بعدئذ على أجزاء واسعة من الكرة الأرضية بما فيها المنطقة العربية[2]. واستمروا في أغلب الولايات العربية لأكثر من 400 سنة. حيث ضم العثمانيون بلاد الشام (1516) ومصر (1517) والحجاز (1517) والجزائر (1518) وتونس (1534) واليمن (1538) وطرابلس الغرب (1551) والعراق (1534) [3].

وبهذا دخلت معظم البلاد العربية تحت الحكم العثماني في النصف الأول من القرن السادس عشر، وظلت عثمانية حتى بداية القرن العشرين. وهنا لابد من ملاحظة أن الدول العربية قد سلمت أمرها للخلافة العثمانية (الإسلامية) التي حمت إلى حد ما الدول العربية من الاحتلالات الأوروبية.

---

1 فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية ،مرجع سابق، ص574.
[2] المصدر نفسه، ص574
[3] ايشلر ، مغزى التحولات في تركيا ، مرجع سابق.

المطلب الثاني: العلاقات العربية التركية بعد انهيار الخلافة العثمانية

بدأت بوادر البعث التحرري العربي العسكري في بداية القرن العشرين 1916 حين انتفض الحسين بن علي، شريف مكة و أميرها، و أطلق الرصاصة الأولى إيذاناً ببدء الثورة العربية ضد الاستعمار التركي.

ومنذ سقوط الدولة العثمانية اتسمت العلاقات العربية-التركية بالخلاف والجفاء، إذ قامت دول عربية في المنطقة يجمع بينهم الدين واللغة. أمّا تركيا وريثة الدولة العثمانية، فقد تحولت إلى جمهورية علمانية على يد مصطفى كمال أتاتورك، هذه الجمهورية التي انتهجت خطاً مضاداً لكل ما هو عربي ومسلم ، والأدهى من ذلك أن جمهورية أتاتورك حاربت الحضارة العربية و الدين الإسلامي بداية من نبذ الحروف الأبجدية العربية و استبدالها بالحروف اللاتينية، كما سعت الحكومات التركية المتعاقبة، بغضِ النظر عن توجهاتها الدينية و السياسية، إلى اعتبار تركيا دولة أوروبية ونزع الثوب الشرقي عنها[1].

كما اتبعت الجمهورية التركية منذ تأسيسها في العام 1923 سياسة جديدة في علاقاتها الخارجية، يمكن وصفها عموماً بأنها ذات اتجاه واحد، أي اتجاه أوربا والغرب. وبالرغم من هذه السياسة ذات الاتجاه الواحد كانت هناك بعض المحاولات الخجولة من قبل أتاتورك في ثلاثينيات القرن المنصرم لفتح آفاق جديدة أمام تركيا في علاقاتها الخارجية؛ إذ إنه قام بتأسيس حلف البلقان في عام 1934 بين تركيا واليونان ورومانيا ويوغوسلافيا، وبتأسيس حلف "سعد آباد" في عام 1937 بين تركيا وإيران والعراق وأفغانستان[2].

---

[1] رضوان، وليد ، العلاقات العربية التركية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، القاهرة، مصر، 2006، ص5
[2] ايشلر ، مغزى التحولات في تركيا ، مرجع سابق.

ولكن هذين الحلفين باءا بالفشل ولم يستمرا طويلاً. وكنتيجة طبيعية للسياسة ذات الاتجاه الواحد، شهدت العلاقات التركية مع محيطها العربي والإسلامي وحتى المسيحي انقطاعاً دام عدة عقود، بسبب السياسة التي تقوم على العداء مما أدى إلى تصاعد توتر علاقات تركيا مع معظم جيرانها. كما أصبحت تركيا أثناء الحرب الباردة طرفاً في الاستقطابات الدولية[1].

وظلت الأمور تتسم بقدر كبير من الجمود خاصة في ظل التقارب التركي الإسرائيلي حتى تولى تورغوت أوزال رئاسة الحكومة في عام 1983 فطرأ تطور ملموس في علاقات تركيا مع العالم عموما ومع العالم العربي والإسلامي على وجه الخصوص. ويمكن القول أن عهد أوزال في تاريخ تركيا الحديث يسمى بعهد الانفتاح التركي على العالم كله بما فيه العالم العربي والإسلامي، ولكن وتيرة الانفتاح لم تستمر في عهد الحكومات التي جاءت بعده بسبب سيطرة الجيش الذي تربطه مصالح عسكرية واقتصادية مع إسرائيل.

ولكن مع صعود حزب العدالة والتنمية2002 إلى سدة الحكم في الجمهورية التركية أدى إلى اختلاف الموازين، وأسهم ذلك في انتقال تركيا من حلم الانضمام للاتحاد الأوروبي إلى التوجه نحو العالمين العربي والإسلامي[2]، وازداد دعم تركيا للمواقف العربية وجاء العدوان الإسرائيلي على غزة في العام 2008 ليكون نقطة تحول كبيرة؛ إذ غيرت تركيا من سياستها وعلاقاتها من إسرائيل، بل وقامت بمحاولة كسر الحصار الظالم على غزة من خلال قوافل الحرية التي كانت تأتي لغزة على هيئة سفن بحرية تخترق الحصار الإسرائيلي بل ووصل الأمر

---

[1] موسى، قضايا عربية ودولية معاصرة ،مرجع سابق، ص32

[2] ايشلر ، مغزى التحولات في تركيا ، مرجع سابق

بالأتراك لتقديم أرواحهم في عرض البحر بعد الاعتداء الإسرائيلي على سفينة مرمرة التركية,الأمر الذي عزز مكانة تركيا أكثر وأكثر في الرأي العام العربي[1].

المطلب الثالث: التغير الذي حصل في العلاقات العربية التركية بوصول حزب العدالة والتنمية:

يمكن القول أن حزب العدالة والتنمية استطاع أن يعيد تركيا إلى الدول العربية كدولة وليس كإمبراطورية عثمانية محتلة، فالحكومة التركية برئاسة أردوغان، ومواقفه الايجابية من القضية الفلسطينية ووقوفه في مؤتمر دافوس في سويسرا ونعته لشمعون بيريس بـــ" قاتل الأطفال"، وآرائه بخصوص ما يجري في العراق وموقفه من حزب الله وحماس قد عززت جميعها في هذه النقلة وجلبت لتركيا شعبية في الشارع العربي فمثلا الآن نجد أن بعض الأهالي سموا مواليدهم الجدد باسم رجب طيب أردوغان كما فعل إسماعيل هنية عندما أطلق على حفيده اسم اردوغان كذلك قد صدرت عدة كتب عن أردوغان وأكثر هذه الكتب إثارة كتاب يدعى رجب طيب اردوغان مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الاتاتوركي[*]، كذلك كتب فيه شعراء ومنهم لطفي الياسيني قائلا: تحياتي لشخصك ياأردوغان لأنك الليث في هذا الزمان[2].

إن هذا التغير في العلاقات العربية التركية لم يكن وليد اللحظة، فالاتراك كانوا على تماس مع ما كان يجري على الساحة العربية، حتى وإن مرت العلاقات التركية العربية بمجموعة من الإرهاصات خصوصا بعد الحرب العالمية التي زادت من التناقضات بين الطرفين في ظل

---

[1]ناصيف، فرح ، نقلة نوعية في العلاقات العربية التركية، موقع الناطق بالضاد، تاريخ 2011/4/27، http://www.arabglot.com/2011/04/blog-post_27.html

[*] شريف سعد الدين تغيان ، رجب طيب اردوغان مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الاتاتوركي، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر، 2011

[2] ناصيف، نقلة نوعية في العلاقات العربية التركية ، مرجع سابق.

اعتراف تركيا بإسرائيل وموقفها من الثورة الجزائرية ليصعد الأمور ويصل بها إلى أمر يمكن وصفه بالأزمة. إلا أن العلاقات العربية التركية وان اختلفت فإنها تستند إلى محددات أربع لا يمكن تغييبها وهي على النحو التالي[1]:

1- **عنصر الجغرافيا السياسية**: والذي يعني تأثير البيئة بكل أنواعها في السلوك السياسي للدولة ويتجلى في أربعة أبعاد وهي البعد التاريخي، الجغرافي، الديموغرافي، والبعد الاقتصادي.
2- **عنصر العامل القومي**: إذ أن وجود قوميات شتى ومتجاورة يعد مصدر قلق وتوتر ومدعاة لتجنيد القوى بهدف حماية الأمن القومي.
3- **عنصر توازن القوى**: أي تنافس دول الجوار للحصول على المزيد من القوة وتأمين المزيد من المصالح، ويتجلى هذا العنصر في أسلوب الاعتماد على القدرات الذاتية لمواجهة عوامل الاضطرابات الداخلية والتهديدات الخارجية وأسلوب التبعية للغير الأقوى أو التحالف معه لتفادي الهزيمة.
4- **عنصر الاعتماد المتبادل**: وهذا العنصر قائم على فكرة أساسها الانصياع لفكرة التعاون الدولي من خلال التنظيم الدولي.

المطلب الرابع: **الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجديدة تجاه العالم العربي**:

منذ تولي حزب العدالة والتنمية أدركت تركيا تحول دورها من طرف إلى محور، وإن هذا التحول يتلخص في مفهومين أساسيين، **أولهما**: مفهوم السلام كحزام أمن للوضع الإقليمي بين الدول، **وثانيهما**: التحول المؤسسي القائم على مجموعة قيم عالمية مثل: الديمقراطية، وحقوق

---

[1] ناصيف، نقلة نوعية في العلاقات العربية التركية ، مرجع سابق

الإنسان، والشفافية والحكم الصالح، وما ساعد في هذا الدور المتصاعد أنها تحتفظ بعلاقات قوية مع إسرائيل والفلسطينيين . بالإضافة إلى علاقاتها الطيبة مع مختلف الأطراف في المنطقة مثل سورية وإيران و مصر والسعودية بالإضافة إلى نهجها للسياسة العقلانية بوجه عام[1].

ويشير البروفسور أمر الله ايشلر كبير مستشاري رئيس الوزراء التركي، إن هناك مجموعة من الأسس تشكل السياسة الخارجية لجمهورية تركيا نحو العرب وهي على النحو الآتي:

أولاً: تحري المصداقية والابتعاد عن ازدواجية المعايير: إذ تلتزم تركيا في علاقاتها الخارجية الجديدة إتجاه العالم العربي نهجاً يقوم على الصدق وقول الحق للجميع على الرغم من مرارته؛ وبهذا تتجنب تركيا السياسة الازدواجية السائدة في العلاقات الخارجية بين الدول.

ثانياً: سياسة استباق الأحداث: من خلال بذل مساعي حثيثة لتحقيق الأمن والاستقرار بدءاً بمنطقتها والمناطق المجاورة لها وعلى مستوى العالم، من خلال انتهاج تركيا لسياسة استباق الأحداث، وذلك للوقاية من وقوع مشاكل جديدة.

ثالثاً: تصفير المشاكل مع الدول المجاورة لتركيا: ورثت حكومة العدالة والتنمية منذ وصولها للحكم علاقات جوار تقوم على العداء. وقد بدأت تركيا في ظل حكومة العدالة والتنمية بالعمل على حل هذه المشاكل، الأمر الذي جعلها تحظى بعلاقات طيبة مع جيرانها.

رابعاً: التدخل الفعال في قضايا دولية: من خلال انتهاج سياسة فعالة وبذل جهود لإيجاد حلول لقضايا العالم من أمثال المشكلة الجورجية، والاعتداء على غزة، والخلاف الفلسطيني، ومشكلة كوسوفا، والمشكلة بين الصرب والبوسنيين، والملف النووي الإيراني... إلخ.

خامساً: مشاركة فعالة في المؤسسات الدولية: ساعدت السياسة الجديدة لتركيا في زيادة مساحة الدور الذي تلعبه تركيا إقليمياً، ودولياً، حيث أصبحت تركيا في السنوات الأخيرة عضواً مراقباً

---

[1] تركماني، عبدالله، توجهات السياسة الخارجية التركية، مجلة الحوار المتمدن، بيروت, العدد 2576، تاريخ 2009/3/5

في الجامعة العربية، وكذلك في الاتحاد الإفريقي، كما تم انتخاب ديبلوماسي تركي أمينا عاما لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وتم كذلك اختيار تركيا كعضو مؤقت في مجلس الأمن لفترة 2009-2010[1].

المطلب الخامس: انعكاسات السياسة الخارجية الجديدة لتركيا على العلاقات التركية-العربية

بعد عام 2009 بدات تركيا بصياغة جديدة لسياستها الخارجية تجاه العالم وتجاه الشرق الأوسط والمنطقة العربية على وجه الخصوص، وجاء التغيير بشكل جذري سواء في الخطاب السياسي أم في الممارسة، حيث عدلت تركيا من مفهومها للسياسة الخارجية في النقاط التالية:

أ- انشغلت تركيا انشغالاً كبيرا في الشؤن السياسية الاقليمية.

ب- انتقلت السياسة التركية في اسلوبها ورؤيتها من مرحلة كونها مرحلة نقاش إلى مرحلة الامكانية والثبات والنجاح.

ت- البحث عن الاستقرار السياسي والاقتصادي.

ث- ترويج نظرية أن تركيا هي دولة تسعى لاقامة السلام في المنطقة.

ج- نقلت مسألة الأمن من كونها مسألة داخلية إلى كونها اعتماداً على مبدأ تصوري جغرافي اقليمي أي محاولة التحرر من القيود الداخلية.

ح- العمل على تلاشي الحدود الأرضية وتأثيرها أي تغيير النظرة إلى الدول المتاخمة والعلاقة مع الآخر بمعنى جديد.

خ- التوجه المتكامل للسياسة الخارجية بدل اعطاء الأولوية لهيكيلة محددة.

د- دمج قضايا السياسة الخارجية كلها في اطار سياسة خارجية واحدة متكاملة.

ذ- عدم الالتفات إلى أولوية واحدة.

---

[1] ايشلر ، مغزى التحولات في تركيا ، مرجع سابق.

في ظل الإزدهار الحاصل في العلاقات التركية العربية بعد تغير السياسة الخارجية التركية تقدمت العلاقات التركية العربية في شتى المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والعسكرية ...إلخ وذلك على النحو الآتي:

أولاً: المجال السياسي

تحسنت العلاقات السياسية لتركيا مع معظم الدول العربية حيث ازدادت الزيارات الرسمية على مستوى الرؤساء والملوك ورؤساء الوزراء والوزراء والوفود. وأصبحت تركيا عضواً مراقباً في جامعة الدول العربية، وازدادت وتيرة الدبلوماسية المباشرة، الهاتفية، بين تركيا والدول العربية .

ومن الجدير ذكره أن تركيا أصبحت تشارك في جميع الفعاليات الدولية التي تقام على مستوى العالم سواء كانت في البلاد العربية أو في البلدان الأخرى ويتم أثناء هذه الفعاليات لقاءات ثنائية عديدة بين المسئولين الأتراك والعرب.

كما أضحت مدينة اسطنبول مركزاً مفضلا لإقامة المؤتمرات الدولية، الأمر الذي أدى إلى انعقاد اجتماعات ومؤتمرات دولية عديدة فيها الأمر الذي زاد من وتيرة اللقاءات بين المسئولين الأتراك والعرب.

كما حاولت تركيا رأب الصدع بين المتنازعين العرب في كل من فلسطين ولبنان والعراق، وتوسطت تركيا بين سوريا وإسرائيل، وأشرفت على المفاوضات غير المباشرة لمدة ستة أشهر قبل توقفها بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في العام 2008.

و تطورت العلاقات التركية مع قارة إفريقيا ودولها، حيث أعلنت الحكومة التركية 2005 عام إفريقيا، واستضافت تركيا في الفترة ما بين 18-21 آب/أغسطس 2008 "قمة التعاون التركي الإفريقي" بحضور 49 دولة إفريقية بما فيها الدول العربية الواقعة فيها[1].

كما تم تشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين تركيا والعراق وبين تركيا وسورية، وألغيت التأشيرة بين تركيا وكل من العراق وسورية وليبيا والأردن ولبنان. وأصبحت المنطقة الواقعة بين تركيا وسورية والأردن ولبنان منطقة حرة لتجول الأفراد ونقل البضائع.

بذلت تركيا جهودا كبيرة لتطوير علاقاتها مع دول الخليج ومع مجلس التعاون الخليجي، وتوجت هذه الجهود بألية الحوار الاستراتيجي التي تشكلت في عام 2008 بين تركيا ودول الخليج التي تهدف إلى تطوير العلاقات على أساس مؤسسي، وتعد هذه الآلية أول علاقة مؤسسية أسسها مجلس التعاون الخليجي مع دولة أخرى بشكل منتظم ومنهجي، كما أختير احسان أوغلو أمينا عاما لمنظمة التعاون الإسلامي[2].

ثانيا: المجال الاقتصادي

في ظل التوتر الذي شاب العلاقات التركية الإسرائيلية اتجهت تركيا لتفعيل أنشطة اقتصادية مع العالم العربي فتم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا وكل من مصر، والأردن، والمغرب، وفلسطين، وسورية، وتونس، كما تم التوقيع على اتفاقية منع الازدواج الضريبي بين تركيا وكل من الأردن، والسعودية، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، والجزائر، والكويت، والسودان، وسورية، والمغرب، ولبنان، والبحرين، وقطر. كما تم التوقيع على اتفاقية تشجيع الاستثمارات المتبادلة بين كل من تركيا ومصر، والأردن، والكويت، ولبنان، والمغرب، وقطر، وسورية، وتونس، والجزائر، والبحرين، وعمان، والسعودية، والسودان،

---

[1] ايشلر ، مغزى التحولات في تركيا ، مرجع سابق.
[2] المصدر نفسه.

واليمن، والامارات العربية المتحدة. وازداد حجم التبادل التجاري بين تركيا وبين البلاد العربية بشكل غير مسبوق[1].

ثالثا: المجال الثقافي

ازدادت في السنوات الأخيرة العلاقات الثقافية بشكل كبير بين تركيا والبلاد العربية وذلك بتنظيم الاجتماعات والحفلات والعروض الفنية وإقامة المعارض وما شابه ذلك من الأنشطة الثقافية. كما انطلقت قناة التركية التي تبث برامجها بالعربية[2].

وفي الختام ربما يتساءل البعض لماذا غيرت تركيا سياستها الخارجية خاصة تجاه العالم العربي؟ وماذا تهدف تركيا من هذا التغيير؟ هل هناك نية خفية لتعهد مشروع عثماني جديد؟ هذه الأسئلة وما شابهها، تطرح الآن هنا وهناك. ويمكن تلخيص الإجابة على مثل هذه الأسئلة على النحو التالي:

هناك من يرى أن وقع تركيا الجيواستراتيجي بين قارتي آسيا وأوربا، وإرثها التاريخي والثقافي، يحتم عليها القيام بالدور الذي تقوم به حالياً. إن عدم قيام تركيا بمثل هذا الدور الضروري في العقود السابقة يجب أن لا يؤدي إلى الاستنتاج بأن هناك نوايا خفية منها سعي تركيا لتحسين وضعها التحاوري مع الاتحاد الأوروبي وراء هذه السياسة الجديدة.

وإذا كان لغياب الدور الأساسي لتركيا في المنطقة نتائج سلبية في العقود السابقة؛ متمثلة في نزيف الدم المستمر، والخلافات غير المتناهية مع دول الجوار. فإنه يمكن القول أن السياسة الخارجية لتركيا في ظل حكومة العدالة والتنمية ما هي إلا "عودة لاعب أساسي إلى أرض الملعب" في المنطقة[3].

---

[1] ايشلر، مغزى التحولات في تركيا ، مرجع سابق

[2] المصدر نفسه.

[3] المصدر نفسه

وهناك من يرى أن الهدف من السياسة الجديدة هو تحقيق الأمن والاستقرار للجمهورية التركية نفسها من خلال خفض حدة الصراع في الدول المجاورة كي لا ينعكس على الداخل التركي.

ومهما يكن من أمر، فإن التوجه التركي نحو العرب -حسب قول احمد داود اوغلو- ما هو إلا إستراتيجية شاملة تهدف إلى إخراج تركيا من أن تكون بلدا معزولا ومحاطا بالأعداء إلى بلد على علاقة جيدة مع الجميع، علاقة تتيح له تفكيك مشكلاته والانتقال الى لعب دور المحرك والقائد في محيطه الإقليمي، بل التأسيس لنظام إقليمي جديد، ، تكون تركيا أحد صانعيه الأساسيين.

الفصل الثاني

تركــيــا والأحداث الإقليمية 1990-2000

الفصل الثاني

تركـــيـــا والأحداث الإقليمية 1990-2000

شهد العالم خلال العقدين الماضيين تصاعدًا مطردًا وملحوظًا في الدور التركـــــي، ســـواء على المستوى الإقليمي أم على المستوى الدولي، وكان أبرز هذه الأدوار، الدور التركـــي فـــي الأحداث الإقليمية التي مرت بها دول الجوار ومن أهمها حرب الخليج وعملية السلام والـــصراع على المياه في الشرق الأوسط، الأمر الذي أثار الكثير مـــن التـــساؤلات حـــول حقيقـــة الـــدور التركـــي في هذه الأحداث لمعرفة التطور التي تقف وراء هذا الدور.

وسوف يلقي هذا الفصل الضوء على الموقف التركـــي من بعض الأحداث الإقليمية علـــى النحو الآتي:

المبحث الأول: الموقف التركي من حرب الخليج الثانية:

يحتل العراق مكانة خاصة في السياسة الخارجية التركـــية وذلك نظرا لارتباطه بالقضية الكردية التي دائماً ما تؤرق الحكومات التركـــية المتعاقبة، حيث انطلق الموقف التركـــي -حين ذاك- من عدة معايير، لعل **أولها**: أن تركـــيـــا دولة مجاورة للمنطقة العربية، مما جعلها تتـــأثر بشكل مباشر بتطورات الأوضاع فيها[1]، هذا الأمر بدا واضحاً أثناء عملية "عاصفة الـــصحراء"[*]، ومن ناحية أخرى، فإن تركـــيـــا، تُعد الجناح الجنوبي لحلف الناتو؛ ومن ثم، فلا بـــدّ أن يتـــرك

---

[1] Ziya, Decoding Turkish Foreign Policy Hyperactivity, op. eit, p64

[*] حرب شنتها قوات التحالف المكونة من 34 دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق، موقع ويكيبيديا http://ar.wikipedia.org

الموقف الغربي من الأزمة، تأثيره واضحاً في الموقف التركـــي. في ظل رغبة تركيا وســـعيها للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي[1].

وقد أثرت المقاطعة الاقتصادية للعراق على تركيا بالسلب، حيث التزمت بتنفيذ قـــرارات مجلس الأمن، المتعلقة بالحصار الاقتصادي على العراق، لإجباره على الانسحاب من الكويـــت. وقد قدّرت خسائر تركـــيـــا الأولية، من مقاطعة العراق، بنحو 3.5 مليار دولار[2].

وفي الرابع من شباط/فبراير عام 1991، قلصت تركيا مستوى التمثيل الدبلوماسي مـــع العراق حيث طالبت تركـــيـــا العراق بتخفيض عدد موظفي السفارة والقنصلية، العراقيتين، فـــي أنقرة، إلى حوالي الثلثين بحجة أن مستوى العلاقات بين البلدين في تلك الفترة لا يستدعي وجود أكثر من سبعين شخصاً، يعملون في كلٍّ من السفارة والقنصلية، العراقيتَين، في تركـــيـــا[3].

المطلب الأول: الجهود الدبلوماسية التركـــية من أجل حل أزمة حرب الخليج الثانية:

في الثالث عشر من شباط/فبراير عام 1991، زار وزير الخارجية التركي القاهرة، واجتمع بالرئيس المصري حسني مبارك، ووزير الخارجية آنذاك عصمت عبد المجيد، وبعد جلسة المباحثات، أمل الوزير التركـــي أن تنتهي أزمة الخليج في أقرب وقت، وأن تنـــسحب القوات العراقية من الكويت، وأن ترجع الأمور إلى ما كانت عليه قبْل الثاني مـــن أغـــسطس

[1] الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، جمهورية مصر العربية، أزمة الخليج ـ المواقف العربية والدولية، 1992، ص7

[2] Ziya , Decoding Turkish Foreign Policy Hyperactivity , op. eit, p42.

[3] Ziya , Decoding Turkish Foreign Policy Hyperactivity , op. eit, p42.

1990، وأكد الوزير التركي على ضرورة أن يعمّ الاستقرار في منطقة الخليج بعد نهاية العمليات العسكرية بسرعة[1].

كما قام وزير الخارجية التركي بزيارة للمملكة العربية السعودية في السادس عشر من شباط/ فبراير في العام (1991)، وأشار إلى ضرورة أن ينسحب العراق بشكل فوري من العراق، وفي ظل إصرار العراق على عدم الانسحاب من الكويت فإن الحرب البرية أصبحت حتمية، وطلب الوزير التركي من العراق تطبيق القرارات الدولية المتعلقة بالأزمة[2].

وزار نائب وزير الخارجية السوفيتي ألكسندر بيلونوجوف أنقرة واجتمع بوكيل وزارة الخارجية التركية توجاي أواجيري، في الثامن من شباط/ فبراير عام (1991)، من أجل بحث الوضع في منطقة الخليج، وللإتفاق على الجهود، التي من شأنها وقف الحرب، وأكد الجانبان على ضرورة انسحاب العراق من الكويت، والالتزام بقرارات الأمم المتحدة[3].

واتفق الجانبان، السوفيتي والتركي، على ضرورة عدم استمرار العمليات العسكرية في منطقة الخليج، فور إعلان العراق استعداده للإنسحاب من الكويت، وتنبع هذه التأكيدات من رغبة تركيا في عودة الهدوء إلى محيطها الإقليمي.

كما أكد الجانب التركي حرص بلاده، على أن تبقى بعيدة عن الحرب. وأنها لن تبدأ بشن عدوان على العراق، إلا إذا قام بمهاجمتها. كما أكد الجانبان، على ضرورة الحفاظ على وحدة

---

[1] علوي ، مصطفى ، حرب الخليج والسياسة المصرية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1992، ص83

[2] أوراق الشرق الأوسط،الخليج. الشرق الأوسط. العالم ـ من الأزمة إلى الحرب، العدد (3)، نوفمبر 1991، ص2

[3] مطر، فؤاد ، موسوعة حرب الخليج ـ اليوميات. الوثائق. الحقائق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1994، ج1، ص16

الأراضي العراقية. ويبدو هذا الأمر مرتبطاً بخشية الأتراك إقامة دولة للأكــراد فــي الــشمال العراقي[1].

المطلب الثاني: الموقف التركــي مع اندلاع الحرب

منذ اليوم الأول من اندلاع الحرب، أكد الرئيس التركــي تورجــوت أوزال، أن تركيــا لــن تسمح أبداً لكل من إيران وسورية، بإستغلال الحرب في الخليج، للتدخل في شؤون العراق. ولن تسمح كذلك بظهور دولة للأكراد، في شمالي العراق بعد انتهاء الحرب[2].

كما عززت القوات التركية من وجودها على حدود العراق الشمالية، وحــشدت عــشرات الآلاف من الجنود، وزرعت الألغام خشية فتح جبهة قتالية على الحدود التركية العراقية.

كما سمحت أنقرة للقوات الأمريكية باستخدام قاعدة إنجيرليك الجوية، وعللت تركيــا ذلــك بأنها تطبق قرارات الأمم المتحدة، وألقت الحكومة التركية باللوم على القــادة العــراقيين الــذين تورطوا في الحرب ضد إيران وفي احتلال الكويت، بالإضافة للمتاعب التــي أثارهــا العــراق بسبب عدم عدالة الموقف التركي من مياه دجلة و الفرات. كما انطلق الموقف التركي من خــشية أنقرة من القوة العسكرية العراقية التي قد تشكل تهديدا على أمن تركيا في المستقبل.[3].

وأشار رئيس الوزراء التركــي في الثاني والعشرين من كانون ثاني/ يناير عام (1991) يلدريم أكبولت أن تركيا لا تخشى هجوماً عراقياً محتملا من جانب العــراق لأن العــراق لــن تحصل على أية مكاسب سياسية أو عسكرية جراء ذلك، وأشار إلى أن تركيا مستعدة على طول

---

[1] مطر، موسوعة حرب الخليج ، مرجع سابق، ج1، ص19
[2] المصدر نفسه، ج1، ص21.
[3]أوراق الشرق الأوسط، العالم من الأزمة إلى الحرب ، مرجع سابق، ص5

الحدود لضمان أمنها، وأكد رئيس الوزراء التركي أن تركيا لا تعتزم الهجوم على العراق إلا في حالة تعرضها لهجوم عراقي[1].

وأشار رئيس الوزراء التركي أيضا أن الحرب قد تكون ضرورية في بعض الأحيان من أجل بناء مستقبل أفضل، وأكد أن الطائرات التركية لا تشارك في العمليات العسكرية الأمريكية وأكد أنه لا توجد أي طائرات حربية إسرائيلية في القاعدة الجوية التركية إنجيرليك[2].

ورداً على التحذير، الذي وجّهه طارق عزيز إلى تركيا، في 21 كانون ثاني/يناير 1991، ردّ وزير الخارجية التركي (أحمد البتموجين Ahmed Alptemogin)، في 26 يناير/ كانون ثاني 1991، قائلاً: "إن تركيا، ليس لها موقف معادٍ تجاه العراق. وإن رسالة عزيز، تمثل تحليلاً خاطئاً لموقف أنقرة من الأزمة". كما حمّل الحكومة العراقية المسؤولية الكاملة عن الوضع الحالي، مؤكداً استعداد تركيا للعمل من أجل إحلال السلام في المنطقة. وتمنى أن يحافظ الشعب العراقي على وحدته[3].

وفي الأول من شباط/ فبراير عام (1991) ، صرح رئيس الوزراء التركي، يلدريم أكبولت، أمام البرلمان التركي: "أن الحرب الدائرة في الخليج، ليست حرباً بين المسلمين والمسيحيين، كما يزعم الرئيس العراقي، الذي تسبب بإشعال الحرب بين المسلمين أنفسهم". وأكد أن تركيا، لن تشارك في هذه الحرب، إلاّ في حالة تعرّضها لهجوم عراقي"[4].

---

[1] أوراق الشرق الأوسط، العالم من الأزمة إلى الحرب ، مرجع سابق، ص5
[2] المصدر نفسه، ص7
[3] المصدر نفسه، ص7
[4] المصدر نفسه، ص7

المطلب الثالث: الموقف التركـــي من المبادرات السلمية المطروحة لحل الأزمة

رحبت تركـــيـــا بالمبادرات السلمية كافة، التي طرحت في المنطقة، للخروج من الأزمة بشكل سلمي، وتفادي الهجوم البري لتحرير الكويت[1]. على النحو الآتي:

الموقف التركـــي تجاه المبادرة الباكستانية

أعرب الرئيس التركـــي، أوزال، في الخامس والعشرين من كانون الثاني/ينـــاير 1991، لرئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف، أثناء زيارته لتركيا، حاملاً مبـــادرة إســـلامية، لإنهـــاء حرب الخليج عن تأييده أي مساعٍ سلمية. وألقى الرئيس التركـــي باللوم على العـــراق وقيادتـــه، التي رفضت كافة مبادرات السلام، وجعلت الخيار العسكري حتمية لا مفر منها[2].

الموقف التركـــي من المبادرة الإيرانية

أيدت تركيا في السادس من شباط/ فبراير عام (1991)، المبادرة الإيرانية لإنهاء حـــرب الخليج، شريطة موافقة العراق على الانسحاب من الأراضي الكويتية. وخلال زيارته لطهـــران في السابع من شباط/ فبراير عام (1991) أشار وزير الخارجية التركي بضرورة تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، كما أعرب الوزير التركي عن أمله في أن يسحب العراق قواتـــه مـــن الكويت بأسرع وقت ممكن ، وعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الغزو العراقي للكويت، من أجل نشر السلام في المنطقة[3].

---

[1] نافعه، حسن ، الأمم المتحدة وأزمة الخليج، دراسة حالة في نظام الأمن الجماعي، في الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1991، ص13

[2] Arda, Baykal, "Where are Turkey's new international relations taking it?", International Affairs and Defense Section. House of commons Library, London, UK,2010.p33

[3] op. eit,.p34

الموقف التركـــي من المبادرة السوفيتية

أيدت تركيا المبادرة السوفيتية لانهاء حرب الخليج الأولى، حيث صرح الرئيس التركي فـــي العشرين من شباط/فبراير عام (1991) دعمه لخطة السلام السوفيتية، من أجـــل إنهـــاء حـــرب الخليج، وأضاف أن العمليات العسكرية البرية، من جانب القوات المتحالفة سوف يقود إلى سقوط نظام الحكم في العراق، وأشار الرئيس التركي إلى أن أنقرة تعتقد أن موسكو تهـــدف مـــن وراء هذه المبادرة إلى عدم تحقيق واشنطن نصرا في هذه الحرب[1].

المطلب الرابع: الموقف التركـــي من استمرار الحملة الجوية، ومن الاشتراك في الحرب

وضّح الرئيس التركي توجورت أوزال أن عضوية تركيا في حلف شـــمال الأطلـــسي يحـــتّم عليها السماح باستخدام قواعدها من قِبل قوات التحالف لتنفيذ القرارات الدولية وحمـــل العـــراق على سحب قواته من الكويت.وبين الرئيس سياسته الواضحة آنذاك فيما يلي:

1. لا يوجد لتركـــيـــا أي مطامع إقليمية في أراضي العراق. ولا تريد تركيـــا ســـنتيمتراً واحداً من أراضيه، ولن يعاد ترسيم الخرائط بعد انتهاء الحرب .
2. إن ما يجعل تركيا تدخل الحرب هو أمران فقط. أولاهما إنشاء دولية كردية في شمال العراق، وثانيهما محاولة أي دولة احتلال شمال العراق.
3. لم تحتشد القوات التركـــية على الحدود مع العراق، إلا بعد أن قام العراق بحشد ثماني فرق عسكرية على طول الحدود التركية العراقية.

---

[1] نافعه، الأمم المتحدة وأزمة الخليج ، مرجع سابق، ص14

4. إن سماح تركيا للقوات الجوية الأمريكية بالانطلاق لمهاجمة العراق يأتي من تنفيذ تركيا لقرارات مجلس الأمن الدولي، وإن تركيا بحد ذاتها لا ترغب في العدوان على العراق، وإنها ليست بدولة معتدية.

5. سمحت تركيا للقوات الأمريكية باستعمال قاعدة إنجيرليك التزاماً بالمادة الثالثة من قرار مجلس الأمن، رقم 678، الذي يجيز للدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقديم المساعدات إلى القوات الدولية، ولكنها أعلنت أن هذا لن يتم إلا في الحدود اللوجستية[1].

إن تركيا ومن خلال مواقفها هذه إنما كانت تؤكد على أن الهدف من الحرب على العراق هو تحرير الكويت وليس احتلال العراق لأن اختلال الأوضاع الأمنية في العراق سيؤدي حتماً إلى الإخلال بالتوازن في المنطقة.

المطلب الخامس: الموقف التركي مع بدء الحرب البرية (24 شباط/فبراير 1991) حتى نهايتها

الموقف التركي بعد بدء الحرب البرية

كان الموقف التركي واضحا منذ بداية الحرب وقد تمثل في أن أنقرة لن تهاجم بغداد إلا إذا تعرضت لهجوم، وحمّلت أنقرة بغداد المسؤولية عن بدء الحرب البرية. وأنها لم تقدِّر الفرصة الأخيرة، التي عُرضت عليها لوقف حرب الخليج. وتأمل تركيا، أن تنتهي الحرب بخروج القوات العراقية من الكويت، بأقل الخسائر الممكنة[2].

---

[1] Arda, Where are Turkey's new international, op. eit,.29

[2] مطر، موسوعة حرب الخليج، مرجع سابق، ج2، ص108.

الموقف التركـــي من قرار الرئيس بوش إيقاف الحرب

رحبت تركيا بوقف إطلاق النار في الثامن والعشرين من شباط /فبراير من العـــام (1991) ووصفته بأنه خطوة كبيرة في اتجاه السلام. وأشار الرئيس التركي أن بلاده لديها من القـــوة مـــا يمكِنها أن تقدّم أي مساهمة وتعاون من أجل إحلال السلام في المنطقة[1].

ردود الفعل الداخلية في تركـــيـــا

في 26 كانون الثاني/يناير 1991، فرضت الحكومة التركـــية حظراً على الاضطرابات والتظاهرات، لمدة شهر. ولقد اتخذت الحكومة، هذا القرار لأسباب تتعلق بالأمن الداخلي، في ظل زيادة التوقعات بمنح الأكراد في الشمال العراقي شكلاً من أشكال الحكم الذاتي بعد انتهاء الحرب، الأمر الذي قد يشجع الأكراد في تركـــيـــا، على تطلعات مشابهة[2].

وجهة النظر التركـــية من الترتيبات الأمنية في المنطقة بعد الحرب

قبل بدء الحرب البرية، وفي 5 شباط/فبراير 1991، أعلن الرئيس التركـــــي، أوزال، أهمية رسم خريطة كونفيدرالية[3] جديدة لعراق ما بعد الحرب، بافتراض أنها ستنتهي بهزيمـــة العراق.

---

[1]مطر، موسوعة حرب الخليج، مرجع سابق، ج2، ص108.

[2] المصدر نفسه، ص108

[3] نشرت جريدة ` حريت التركية` بتاريخ 5 شباط/ فبراير ما أسمته خريطة اوزال الكونفيدرالية تحت عنوان "العراق ما بعد صدام"، على حد تعبيرها، وتتألف هذه الكونفيدرالية من ثلاث مناطق متساوية الحقوق، عربية وتركية وكردية. وتتألف المنطقة الكردية من محافظتي السليمانية وأربيل، بينما تتألف التركية من محافظتي كركوك والموصل، والعربية من بقية أنحاء العراق، وقالت الجريدة أن الرئيس التركي ناقش الفكرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وبعد نهاية الحرب اقترحت تركيا، إنشاء منطقة اقتصادية في الشرق الأوسط، للحفاظ على سلام ثابت في المنطقة. وإنه ينبغي دعم الإجراءات الأمنية بإجراءات اقتصادية تتعاون فيها جميع دول المنطقة من أجل إرساء السلام الإقليمي.

يتضح مما سبق التوازن الكبير الذي صاحب السياسة التركية أثناء حرب الخليج الثانية 1990-2000 حيث حافظت تركيا قدر الامكان على كونها حليفاً استراتيجياً لأوروبا وفي المقابل حاولت الحفاظ بقدر المستطاع على العلاقات مع الجارة العراق حيث لم يكن لها موقفٌ صارمٌ تجاه الحكومة العراقية وكانت دائما مع مبادرات السلام لا الحرب وذلك لأن الوضع في العراق يهم تركيا إذ إن انقسام العراق وتشتته في دويلات صغيرة من ضمنها الأكراد قد يغري أكراد تركيا للثورة والانفصال لإقامة دولتهم التي يسعون لإقامتها منذ أمد بعيد.

المطلب السادس:الآثار الاقتصادية لحرب العراق على تركيا

تأثرت تركيا جراء الحرب على العراق، حيث قدّر المصرف الدولي خسائر تركيا، الناجمة عن فرض العقوبات على العراق، بنحو 7 مليارات دولار، خلال عام، بدءاً من 2 آب/أغسطس 1990. و تأثرت حركة الادخار المصرفي في تركيا بالسلب، حيث سحب المودعون ملياراً وأربعمائة مليون دولار من المصارف التركية خلال الفترة من 9 إلى 18كانون الثاني/ يناير 1991،وخسرت شركة الخطوط التركية 76.6 مليون دولار[1].

ولتلافي الآثار السلبية قرر الاتحاد الأوروبي منح تركيا قرضاً بقيمة (345) مليون دولار، كتعويض عما تكبدته من خسائر بسبب حرب الخليج، وكان هذا القرض بدون فوائد ويتم

[1] مطر، موسوعة حرب الخليج ، مرجع سابق، ج2، ص105.

سداده على مدى عشر سنوات، ويشتمل على تصدير معدات غير عسكرية، وقطع غيار، ومـــواد صناعية أخرى. إضافة إلى ذلك فإن دول الاتحاد الأوروبي، تعهدت بتقديم (196) مليون دولار في صورة اتفاقات اقتصادية ثنائية مع تركـــيـــا[1].

ومنحت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة إضافية مقدارها (83) مليون دولار، مما زاد المساعدة المقدمة لتركيا، على (630) مليون دولار، كان أغلبها عبارة عن منح[2].

كما حصلت الحكومة التركــية على مساعدات من المملكة العربية السعودية قيمتها يوازي مليار ومئة مليون دولار ، على شكل نفط، كما حصلت على (300) مليون دولار كمنحـــة مـــن الكويت، و(100) مليون دولار كمنحة من الإمارات العربية المتحدة، و(300) مليون دولار من اليابان، و (10) ملايين دولار من ألمانيا، و(84) مليون دولار من فرنسا[3].

---

[1] مطر، موسوعة حرب الخليج ، مرجع سابق، ج2، ص106

[2] Boyer, Spencer P. and Katulis, Brian ,The Neglected Alliance, Restoring U.S.–Turkish Relations to Meet 21st Century Challenges, centre of America progress, Washington DC, 2008, p22

[3] مطر، موسوعة حرب الخليج ، مرجع سابق، ج2، ص106.

المبحث الثاني: الموقف التركـــي من السلام العربي الإسرائيلي:

تختلف النظرة إلى الموقف التركـــي من الصراع العربي الإسرائيلي، فبينما يرى البعض أن الدور التركـــي المساند للقضية الفلسطينية ينبع من رؤية الحزب الحـــاكم أن الوقـــوف بجانـــب الطرف الفلسطيني قد يوفر له شعبية وأرضية داخليًّا وخارجيًّا، يرى آخـــرون أن الـــسياسة لا علاقة لها بالعواطف، ولكنها تعرف المصالح، وأن السياسة الخارجية للحكومة التركـــــية تعبـــر عن مصالح تركـــيـــا العليا، وأن كل خطواتها إنما تصب في ذلك الاتجاه، حتى وإن بدا عكـــس ذلك[1].

وإن الدور المتصاعد لتركيا ليس إلا مصلحة تركـــية؛ تهدف لاحتلال مساحات نفوذ علـــى حساب أطراف أخرى قل دورها، أو في مواجهة قوى أخرى تمددت، وتعد القضية الفلـــسطينية هي المجال الأكبر والأول لإحتلال هذه المكانة[2].

وثمة رأي آخر؛ يعتقد أن الدور التركـــي المتصاعد في المنطقـــة وفـــي إطـــاره القـــضية الفلسطينية يأتي كتطور طبيعي في ظل الرغبة الأمريكية لتقديم صـــورة للدولـــة الديمقراطيـــة الإسلامية التى يمكن أن يتولى فيها الإسلاميون الحكم في ظل دستور علماني من دون صدام مع المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط[3].

---

[1] Efraim Inbar, The Israeli-Turkish Entente", University of London, Mediterranean Studies, London, 2002,p7

[2] Arda , Where are Turkey's new international relations, op. eit, p6

[3] الباسل، رجب ، دور تركيـا في القضية الفلسطينية، الفترة من 2002-2010، فترة حكم العدالة والتنمية الأولى والثانية، ورقة مقدمة للمؤتمر العربي، التركي للعلوم الاجتماعية، 10-12 ديسمبر، 2010. أنقرة، تركيـا، ص1.

تاريخيا ارتبطت تركـيـا بالقضية الفلسطينية منذ وقت بعيد؛ حيث كانت فلسطين جزءًا من الدولة العثمانية حتى الاحتلال البريطاني لها عـام 1922[1]، وارتبطـت تركـيـا بالقـضية الفلسطينية في إطار الارتباط الإسلامي العام بالقضية الفلسطينية وهو الأمر الذي اسـتمر حتـى الآن.

المطلب الأول الموقف التركـي من الصراع العربي الإسرائيلي

تختلف التفسيرات التي يمكن استخدامها لتحليل الموقف التركـي مـن الـصراع العربـي الإسرائيلي، أحد هذه التفسيرات "منظور الحرب الباردة"، حيث كانت تركـيـا محـسوبة علـى المعسكر الغربي، وإن كانت رسمياً اتبعت نهج عدم الانحياز إلا أن موقفها طبقًا للمعسكر الـذي تنتمي إليه وهو معسكر مؤيد للسياسة الإسرائيلية[2].

ويمكن القول أن ثمة توازنًا في الموقف التركـي من الصراع العربي الإسـرائيلي ويُفـسر هذا التوازن من خلال الازدواجية التركـية بين الولاء للغرب والانتماء للشرق والإسلام.

وبالنظر للمواقف التركـية من قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، يتضح أن تركيـا كانـت أول دولة إسلامية تعترف بالكيان الصهيوني كدولة مـستقلة عـام 1949، وكانـت أول دولـة إسلامية تقيم علاقات دبلوماسية معها، وبقراءة متأنية لمجمل المواقف التركيـة مـن الـصراع العربي الإسرائيلي نجد بعض التوازن في الموقف التركي من القضايا الكلية للصراع[3].

---

[1] Turfan, Naim M., *Rise of the Young Turks: Politics, the Military and Ottoman Collapse* (London, 2000), pp. 3.
[2] Smith, Charles, Palestine and the Arab-Israeli Conflict: A History with Documents Seventh Edition, (Bedford/St. Martins, 2009), p. 27
[3] Pemra , Political troubles between Turkey and Israel, op. eit, p39

على سبيل المثال اعترفت تركـيـا بدولة إسرائيل في العام (1949) وفي المقابـل أدانـت العدوان الثلاثي على مصر في العام (1956)، وأدانت نتائج حرب حزيران في العام (1967)[1]، ورغم الخلافات مع العرب أيدت الموقف العربي ورفضت الاعتراف بضم القدس مدنياً لإسرائيل في العام (1967)، ورفضت الاعتراف بها كعاصمة موحدة لإسرائيل في العام (1980) كمـا رفضت أن تكون جسرًا للإمدادات العسكرية الأمريكية لمساعدة إسرائيل خلال حـرب أكتـوبر في العام (1973) بين مصر واسرائيل[2].

المطلب الثاني الموقف التركـي من عملية السلام:

أيدت تركيا صراحةً جميع المبادرات السلمية الهادفة لتسوية الصراع بـين بلـدان الـوطن العربي وإسرائيل بشكل عام أو بين أي بلد عربي يرغب في إقامة معاهدة سلام مـع إسـرائيل بشكل منفرد. حيث أيدت تركـيـا مبادرة روجرز في آب/ أغسطس عـام (1970) وشـجعت قرار وقف إطلاق النار خلال حرب أكتوبر (1973)، ورحبت بإقامة مؤتمر دولي للسلام فـي جنيف بحضور أطراف الصراع برعاية أمريكية سوفييتية، وبعـد اتفاقيـة الـسلام المـصرية الإسرائيلية عام 1979 شددت على موقفها الداعي للانسحاب "الإسرائيلي" من الأراضي العربية المحتلة في 5حزيران/ يونيو 1967.[3]

كما اعترفت تركـيـا بمنظمة التحرير الفلسطينية في العام (1975) كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني واعترفت بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، كما سـمحت بعـد ذلـك

---

[1] Sukru Hanioglu, A Brief History of the Late Ottoman Empire (Princeton and Oxford, 2008), p. 150

[2] نوفل، ميشال ، عودة تركيا إلى الشرق، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2، 2008 ، ص55

[3] Efraim , The Israeli-Turkish Entente, op. eit, p27

للمنظمة بافتتاح مكتب لها في الأراضي التركية عام (1979)، و اعترفت بإعلان ياسر عرفات للدولة الفلسطينية في الجزائر عام (1988) [1].

وبعد حرب الخليج في العام (1991) أعرب الرئيس التركــي تورجوت أوزال عن رغبــة تركيا في انعقاد مؤتمر دولي للسلام على أراضيها[2] ، وبعد انطلاق مؤتمر مدريــد للــسلام فــي العام نفسه رأت تركــيــا في ذلك فرصة لتطوير علاقتها بإسرائيل، حيث أزالت نتائج المــؤتمر عن تركيا الحرج من العرب الذين انتقدوها لإقامة علاقات مع إسرائيل، فــالجميع جلــس مــع إسرائيل على طاولة المفاوضات وبعض البلدان العربية أقامت علاقات دبلوماسية معها، وحتــى منظمة التحرير الفلسطينية العنصر الأساسي والممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني دخلــت في مفاوضات أوسلو وغزة وأريحا، وعادت إلى الضفة وغزة، وهنا يمكــن القــول: إن اتفــاق مدريد ومن بعده اتفاقات أوسلو أراح صانعي السياسة الخارجية التركــية مــن مــشقة إجــراء حسابات بشأن علاقاتها الخارجية مع دول الشرق الأوسط وفي مقدمتهم إسرائيل.

المطلب الثالث الموقف التركي من المقاومة الفلسطينية:

تأثر الموقف التركي من حركات المقاومة الفلسطينية بعدة عوامل من أهمها ما يلي:

1- انطلق الموقف التركي من محدد العلاقة مع الغرب وحماية الأمــن القــومي التركــي ونجاح الإدعاء الإسرائيلي بوجود علاقة ما بين المقاومة الفلسطينية وعمليــات حــزب العمــال الكردستاني المسلحة في تركيا، كل هذا جعل من تركيا تميل في باديء الأمر لإســرائيل علــى حساب المقاومة خاصة بعد نجاح اسرائيل في أن تثبت وجود علاقــة بــين حركــات المقاومــة

---

[1] نوفل، عودة تركيا إلى الشرق ، مرجع سابق ص56.
[2] المصدر نفسه، ص56.

الفلسطينية وحزب العمال الكردستاني مثلما حدث في الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان في العام (1982)إذ سربت إسرائيل لتركيا أن منظمة التحرير تدرّب عناصر من حزب العمال والجـيش السري الأرمني في لبنان[1].

2- وعلى جانب آخر شكّل الضغط الشعبي التركي المؤيد لحق الـشعب الفلـسطيني فـي مقاومة الاحتلال الإسرائيلي واستعادة أراضيه وفق المواثيق والـشرائع الدوليـة محـددا آخـر للموقف الرسمي التركي من مقاومة الفلسطينية، كما لعبت الرغبة التركية في المحافظـة علـى العلاقات الاقتصادية مع العالم العربي بالأخص في ظل الاكتشافات النفطيـة فـي الـسبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين ، والذي اتبعت فيه الحكومات التركية سياسـة عـدم الانحيـاز لطرف على حساب الطرف الآخر، وإن كان الموقف التركي يميل إلى الجانب الفلـسطيني مـن ناحية التصريحات المعلنة ولكن ليس على أرض الواقع[2]. حيث استمرت العلاقـات الاسـرائيلية سواء العسكرية أو الاقتصادية على أفضل ما يكون وخير مثال على ذلك التصريحات الرسـمية التركية التي انتقدت بشدة ردود الفعل العسكرية الإسرائيلية على الانتفاضة الفلسطينية الأولى في العام (1987)، وفي المقابل سمحت تركيا لبعض الوكالات الخاصة في تركـيـا فـي الربـع الأخير من عام 1988 بإرسال عدد من العمالة التركية لإسرائيل لتقليل اعتماد الأخيـرة علـى العمالة الفلسطينية وقدر هذا العدد في 1989/1/25 بحوالي 3 آلاف عامل تركـي.[3]

---

[1] Efraim , The Israeli-Turkish Entente, op. eit, p53.
[2] Angel Rabasa, Stephen Larrabee,The Rise of Political Islam in Turkey", RAND Corporation, Pittsburgh, USA, 2008, p87
[3] Pemra , Political troubles between Turkey and Israel, op. eit , p42

المطلب الرابع الموقف التركـــي من القضية الفلسطينية خلال فترة الدراسة:

ينطلق الموقف التركي في هذه الفترة من القضية الفلسطينية وعملية السلام مع اسرائيل مـــن استراتيجية حزب العدالة والتنمية التي صاغها وزير الخارجية الحالي أحمد داود أوغلو والتـــي تقوم على مبدأ (صفر مشاكل) الذي أعلنه في كتابه "العمـــق الاســـتراتيجي.. مكانـــة تركـــيـــا الدولية".

تعتمد السياسة الخارجية التركـــية الجديدة على ثلاثة محاور؛ الأول يتعلق بتركيا، وهو قائم على التوازن بين الأمن والحرية من أجل أن تأخذ تركـــيـــا موقعها بين أقوى دول العالم. أمـــا المحور الثاني فيتعلق بالإقليم المحيط بتركيا، ويقوم على التأثير القـــوي فـــي الـــشرق الأوســـط والبلقان والقوقاز، فتركيا لا تمثل (75) مليون تركـــي فحسب وإنما هي معنية بكل مكان يوجـــد فيه الأتراك أو عاشوا فيه في السابق. أما المحور الثالث فهو المحور العـــالمي القـــائم علـــى أن يكون لتركـــيـــا دورا دولياً فاعلا وكلمة مسموعة في القضايا العالمية المختلفة [1].

وبحسب رؤية (أوغلو) فإن تركيا ليست في موقع صراع أو تناقض لا مع الولايات المتحدة ولا مع إسرائيل، إنما هي تبحث عن أفضل الطرق لإحلال السلام في بيئتهـــا الإقليميـــة المحيطـــة والتسوية العادلة للنزاعات في المنطقة وعلى رأسها النزاع العربي الإسرائيلي.

ويرى البعض أن لوزير الخارجية التركي أحمد داود ثلاث نظريات أساسية تعبر عن رؤيته للعلاقات الدولية تعبيرًا أصيلاً في نسبته إلى أفكاره، وإدراكه لذاته الحضارية الإسلامية، بحـــسب

[1] أوغلو، أحمد داوود ، العمق الاستراتيجي.. مكانة تركيا الدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ط2، 2010، ص12-27.

مصطلحاته هو في كتاباته، وهي: نظرية التحول الحضاري، ونظرية العمق الاستراتيجي، ونظرية العثمانية الجديدة[1].

ويرى أوغلو من خلال نظرية التحول الحضاري أن ما يجري في العالم منذ سقوط الاتحاد السوفييتي في بداية التسعينات هو تعبير عن تحول حضاري كبير سيؤدي في النهاية إلى أن يصبح العالم متعدد الأقطاب مرة أخرى وليس انتصاراً للفكر الرأسمالي على حساب الشيوعي.

أما نظرية العمق الاستراتيجي وفق أوغلو فهي تسهم في إخراج تركيا من بلد على الهامش إلى بلد يأخذ دوره الفاعل في القضايا الإقليمية والدولية المرتبطة بمصالحه.

أما نظرية العثمانية الجديدة فترتكز على ثلاثة مرتكزات أولها مصالحة تركيا مع ذاتها الحضارية الإسلامية بسلام، واعتزازها بماضيها العثماني متعدد الثقافات والأعراق، وتوسع الحريات في الداخل، وحفظ الأمن في الخارج، وثانيها: الشعور بالعظمة والكبرياء العثماني والثقة بالنفس عند التصرف في السياسة الخارجية، وثالثها: الاستمرار في الانفتاح على الغرب، مع إقامة علاقات متوازنة مع دول الشرق الإسلامية[2].

وفي ضوء الرؤية السابقة لأحمد داوود أوغلو يمكن تفسير موقف الحكومة التركية الحالية من القضية الفلسطينية من خلال مرحلتين متداخلتين، هما:

[1] غانم، إبراهيم البيومي ، الموقف التركي الجديد، صحيفة الأهرام الالكترونية، في 12-9-2011.
[2] أوغلو، العمق الاستراتيجي.. مكانة تركيا الدولية، مرجع سابق، ص25-31.

المرحلة الأولى: منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في نوفمبر 2002 حتى الهجوم "الإسرائيلي" على غزة ديسمبر 2008:

إذ استمر الموقف التركـــي في عهد حزب العدالة والتنمية المؤيد لإعلان الدولة الفلـــسطينية عام 1988 ، والتي اعترفت بها تركـــيـــا مباشرة، ولم يحدث أي تغير يُذكر على هذا الموقف. وفي قضية القدس ظل موقف تركـــيـــا رافضاً لاحتلال الجانب الشرقي منها وممانعاً لاعتبارها عاصمة موحدة لإسرائيل[1].

المرحلة الثانية: الهجوم "الإسرائيلي" على غزة كانون الأول/ديسمبر 2008 حتى (كانون الثاني/يونيو 2012):

بدأ الموقف التركـــي في هذه المرحلة رافضاً للحصار الإسرائيلي على الشعب الفلـــسطيني في قطاع غزة، ثم استقبال رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس خالد مشعل بعد فوز الحركة بالانتخابات البرلمانية عام 2006. ومن الجدير ذكره أن هذا الاستقبال يأتي من منطلق رغبة تركيا في أن تلعب دوراً أكبر بين دول الشرق الأوسط.

ومن الجدير ذكره أن موقف حكومة حزب العدالة والتنمية فـــي التعامـــل مـــع الحـــصار المفروض على قطاع غزة انطلق من خلال السعي للعب دور إقليمي فاعل، إضافة إلى تعـــاطف الشعب التركـــي مع أهالي غزة، والقيام بمبادرات شعبية لفك الحصار.

ولقد تصاعدت حدة الموقف التركـــي تجاه الحصار الإسرائيلي بعد أحـــداث ثلاثـــة هامـــة وهي:

[1] نوفل ، عودة تركيـا إلى الشرق ، مرجع سابق، ص55

1-العدوان الصهيوني على قطاع غزة كانون الأول/ديسمبر 2008-كانون الثاني/ينـــاير 2009 : إذ وصف رجب طيب أردوغان الاعتداء بعبارات مثل: "إن ما يحدث في غـــزة مـــن قبل "إسرائيل" عدوان سافر"، "وإن من لم يدينوا الهجوم على غزة مزدوجو معايير"[1].

2- المناظرة التي حصلت بين رجب طيب أردوغان وشيمون بيريز في مؤتمر دافــوس: وذلك بتاريخ التاسع والعشرين من كانون ثاني/ يناير من العام (2009) بعيد انتهاء العدوان على قطاع غزة حيث قال أردوغان لبيريز: "أشعر بالأسف أن يصفق الناس لمـــا تقولـــه، لأن عـــددًا كبيرًا من الناس قد قتلوا، وأعتقد أنه من الخطأ وغير الإنساني أن نصفق لعملية أسفرت عن مثل هذه النتائج"، ثم انسحب من الجلسة اعتراضًا على عدم إعطائه وقتًا كافيًا ومساويًا لبيريز[2].

3- الاعتداء الإسرائيلي العسكري على سفن كسر الحصار التركـــــية المتجهـــة لغـــزة : خاصة ما حدث يوم (31 أيار/ مايو 2010) على ظهر السفينة مرمرة واستشهاد تـــسعة أتـــراك على أيدي كوماندوز إسرائيليين ، وهي العملية التي أشاد بها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيـــامين نتنياهو، حيث وصف أردوغان الهجوم في خطاب له أمام البرلمان قائلاً: "إن ضمير الإنـــسانية تلقى واحدًا من أشد الجروح على مر العصور"، وأنه "يستحق كافة أشكال اللعن" و"سقوطًا مـــن الناحية الإنسانية وتهورًا حقيرًا" و"إرهاب دولة" محذرًا "إسرائيل" من ألا تحاول "اختبـــار صـــبر

---

[1] موقع البي بي سي العربي، " تركيا: اسرائيل يجب ان تمنع من دخول الامم المتحدة"، الجمعة 16 يناير 2009، تم الوصول إليه بتاريخ 2012/5/19،
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7834000/7834713.stm

[2] مركز الزيتونة للدراسات والمعلومات، قسم الأرشيف والمعلومات، تقرير رقم (17)، تركيا والقضية الفلسطينية، بيروت، لبنان، 2010، ص47.

تركــيــا أو مواكبتها. وبالقدر الذي تعتبر صداقة تركــيــا غالية فإن معاداتها قاســية بالقــدر نفسه". وشدد أردوغان على أن تركــيــا لن تدير ظهرًا للشعب الفلسطيني أو لقطاع غزة[1].

كما قامت الحكومة التركــية آنذاك باستدعاء السفير التركــي لدى تل أبيب، وإلغــاء ثــلاث مناورات عسكرية متفق عليها مع إسرائيل، ودعت تركيا مجلس الأمن لاجتماع طارئ لمناقشة الهجوم على السفينة، وتم إلغاء جميع المباريات التي كان من المفروض أن يشترك فيها منتخــب تركــيــا للشباب لكرة القدم والموجود في إسرائيل وقتها، ودعوة مجلس حلف الناتو إلى اجتماع طارئ[2].

كما قاطعت تركــيــا مؤتمرًا لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول السياحة الــذي عُقد في إسرائيل خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر (2010) احتجاجًا على عقــده فــي المدينــة المقدسة. وقد وضعت تركــيــا شروطًا لعودة العلاقات إلى طبيعتها مع إسرائيل، على رأســها الاعتذار الرسمي عن حادثة الهجوم، ودفع التعويضات لأهالي الضحايا، والموافقة على تــشكيل لجنة تحقيق دولية محايدة الأمر الذي لم يتحقق[3].

المطلب الخامس: وجهات النظر الإسرائيلية والعربية من الدور التركــــي فيمــا يتعلــق بالصراع العربي الإسرائيلي

تيقن الأتراك أن عودتهم للساحة الإقليمية والدولية لن يكون من خلال قــضية أفــضل مــن القضية الفلسطينية التي تمثل بوابة تركيا للشرق الأوسط الأمر الذي طرح العديد من التــساؤلات

---

[1]مركز الزيتونة، أسطول الحرية وكسر الحصار: التداعيات والاحتمالات، التقرير الاستراتيجي رقم (25) أغسطس 2010، ص3.
[2] المصدر نفسه ص4.
[3]المصدر نفسه، ص4.

حول المصلحة التركية من وراء هذا الدور الجديد. وما إذا كان هذا الدور يصب في مصلحة العرب وتحديداً الشعب الفلسطيني أم في مصلحة إسرائيل؟ أم أن هذا الدور سيبقى محايدا وممسكا بالعصا من منتصفها؟

ويُلاحظ وجود رؤى عديدة حول هذا الدور، عربياً واسرائيلياً:

1- **عربياً**: اختلفت المواقف من الدور التركي فالبعض يعتقد أن الدور التركي بات يسد العجز الفراغ الذي خلفه الموقف العربي الهزيل من القضية الفلسطينية ودعمها. بينما يرى البعض الآخر أن تركيا إنما تلعب دوراً خفياً وفق الرؤية الأمريكية لكسب ثقة الأطراف العربية خاصة من محور الممانعة، ومزاحمة إيران في الساحة الشرق أوسطية، وأن تركيا تسعى إلى تقوية حججها إلى النادي الأوروبي.

2- **إسرائيليا**: يرى البعض أن تركيا تظل حليفاً استراتيجياً لن يتخلى عن مصالحة إسرائيل وبالغرب من أجل عيون الفلسطينيين والعرب، وإن الدور الجديد إنما يصب في مصلحة إسرائيل لأن تركيا تزاحم إيران في لعب دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط في ظل تفرد إيران في لعب هذا الدور ودمج حركات ممانعة من قبيل حماس في الأراضي الفلسطينية وحزب الله في لبنان. وبالتالي فإن تركيا تقدم بديلا معتدلا موثوقا لدى الشعوب العربية[1]. وفي 12 آذار / مارس من العام 2009 عقد يوم دراسي في معهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب قال فيه السفير التركي ناميق تال: " إن اسرائيل ليس في امكانها أن تعثر على صديق أفضل من تركيا في المنطقة التي تعيش الدولتان فيها، وأن العلاقات بينهما تقوم على أسس استراتيجية متينة وراسخة وأن هذه العلاقات من ناحية تركيا تنطوي على أهمية عليا وأن ليس

[1] Pemra, Hazbai, (2004): "Political troubles between Turkey and Israel", The Washington Institute for Near East Policy, USA, p45.

لنا (تركيا) علاقات استراتيجية مع دول كثيرة غير أن أعلاها العلاقات القائمة بين كل من تركيا من جهة وأمريكا واسرائيل من جهة ثانية".

ووصف السفير التوتر الذي وقع بين الدولتين بسحابة صيف وقال "أننا لا نرضى بما تقــوم به حماس عسكريا ويجب أن تنخرط في العملية السلمية، وقال إن ما يربط اسرائيل بتركيا تاريخ ايجابي، وان الخلافات بين الدولتين خلافات في الرأي فقط، وهما دولتان ديمقراطيتان مهمتـــان في المنطقة".

واشار عاموس جلعاد رئيس القسم السياسي الأمني في وزارة الدفاع يجب عــدم نــسيان أن تركيا عضو في الناتو الأمر الذي يلزمها بواجبات كثيرة تعود في معظمها بالمنفعة على اسرائيل وهي تعد بمثابة سور واقي أمام الإسلام المتطرف. واشار أن بين اســرائيل وتركيــا علاقــات متشعبة وخاصة مع الجيش التركي الذي يلعب دوراً مهما في تركيا.

أما الدكتور عوديد عيران السفير الاسرائيلي السابق لدى الاتحاد الأوروبي فقــد قــال: " إن حرب غزة لم تؤثر على التحالف الاستراتيجي السياسي بين تركيا واسرائيل، وإن تركيا كانــت وستبقى حليفاً مهما لاسرائيل على أكثر من مستوى، وتركيا ساعدت كثيرا فــي هجــرة يهــود سوريا لاسرائيل.

بينما يرى البعض الآخر أن التصعيد التركي الحالي هو بهدف القطيعة مع إســرائيل وأن تركيا ستتحول تدريجيا إلى محور الممانعة.

من هنا يتضح أن هناك عدم اتفاق في كلا الجانبين العربي والإسرائيلي حول حقيقة الــدور التركي والموقف الجديد من الصراع العربي الإسرائيلي.

مع التأكيد على أنه منذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم لوحظ تعاطف أكبر مـــع القضية الفلسطينية، عكسه تزايد الزيارات التركـــية الرسمية للأراضي الفلسطينية بـــشكل غيـــر مسبوق.

ويلاحظ أن تركيا من خلال موقفها من الصراع العربي الاســـرائيلي حاولـــت أن تكـــسب الجانب العربي لكسب التأييد الداخلي الشعبي الذي يمثل استراتيجية داخلية. وفي نفس الوقـــت ألا تخسر الجانب الاسرائيلي الذي يمثل مصلحة استراتيجية خارجية لتركيا.

المبحث الثالث: الإستراتيجية التركــية وصراع المياه:

ينبع نهرا دجلة والفرات، من جبال شرق تركـيـا، ويمر نهر الفــرات عبــر الأراضـــي السورية ثم الأراضي العراقية وصولاً إلى مصبه في الخليج العربي. أما نهر دجله فيمــر عبــر الأراضي العراقية وصولا إلى الحدود السورية التركــية ولكنه لا يمر في سوريا[1].

ودائما ما ارتبط هذان النهران بالتوتر السياسي بين تركيا وجاراتها من الدول العربية وعلى الأخص سوريا والعراق، حيث تستخدم تركيا مياه النهرين كعنصر ضغط فــي سياســتها تجــاه سوريا والعراق[2].

تسعى تركيا لأن يكون لها دور إقليمي فعّال في منطقة الشرق الأوسط، لذا فقد منحت تركيا لنفسها الحق في التصرف في مياه نهرى دجلة والفــرات بــشكل يخــدم مــصالحها الــسياسية والاقتصادية بغض النظر عن مصالح الدول العربية المستفيدة منهما وهما سوريا والعراق، حيث تصر تركيا على استكمال مشروع المياه العملاق المسمى بالــ(غاب) والذي تسعى تركيــا مــن خلاله تزويد المناطق الحدودية في تركيا بالطاقة ومصادر الري لجعلها نقطة تجميــع للحبــوب والفواكه والخضراوات، مما يهيئ لتركــيا فرصة لعب دور فعّال في المنطقة. بالإضــافة إلــى إصرار تركيــا على أن تعطي النهرين صفة (العابر للحدود) عوضاً عــن صــفة (الدوليـــة) واعتبارهما نهرين تركيين خالصين نظرا لأنها ينبعان بشكل كامل من الأراضي التركية[3].

---

[1] العادلي، منصور ، موارد المياه في الشرق الأوسط (صراع أم تعاون)، دار النهضة العربية ، بيروت،1996، ص6

[2] Arton Sofaer, water conflict in middle east, Haifa University, 2006, p58.

[3] شحاتة، حسام ، المياه العربية في دائرة الخطر، معهد الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق: العدد (8) أغسطس 1990م، ص19

وتثور التخوفات العربية من متابعة تركيا لبناء باقي السدود على نهر الفرات الأمر الــذي سيؤثر سلباً على مشاريع الري وتوليد الطاقة الكهربائية في كل من العراق و سوريا.

كما أدى إعلان تركيا عن خط أنابيب السلام إلى إثارة الشكوك حول النوايا التركــية تجــاه سوريا و العراق. ويرجع هذا الشك في النوايا التركــية إلى أن تركــيــا ستحرم كلا الــدولتين من الاستفادة من مياه النهر بشكل طبيعي مقابل أن تستفيد منه دول أخرى بشكل غير طبيعــي ، الأمر الذي سيدر على تركيا عائداً مادياً كبيراً جراء بيع ما مقداره (6) بلايين متر مكعــب مــن المياه بشكل سنوي[1].

المطلب الأول: الصراع المائي بين تركــيــا وسوريا

ترتبط تركيا مع سوريا بحدود برية طويلة، مما يجعل مهمة حماية هذه الحدود مهمة صعبة على كلا الطرفين، ومما سمح للمهربين باستخدام هذه الحــدود فــي عمليــات التهريــب غيــر المشروعة، الأمر الذي سبب مشكلات أمنية بين الطرفين وأدت إلى تبادل التهم التــي تتمحــور حول ادعاء كل طرف بإيواء العناصر الخارجة عن النظام بالرغم من أن هذه الحدود مزروعــة بالألغام منذ العام 1956 من قبل الجانب التركي وحتى هــذه الــسنة(2012). وكــان حــوالي (108) مواطناً سوريا قد ماتوا بفعل هذه الألغام في الفترة الواقعة بين (12- 21 / حزيــران / 1956) دون أن يكون أي منهم من المهربين[2].

ومنذ العام (1985) قامت تركيا بإجراءات أمنية صارمة لحماية مــشاريع الــري التركيــة المقامة على نهر الفرات، في ظل خشية الحكومة التركية من عمليات تخريبية لسد اتاتورك ونفق

---

[1] عبد الرحمن، حمدي ، امكانيات تدعيم الأمن المائي العربي، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة: ديسمبر 1991، ص25

[2] وزارة الخارجية التركية، إدارة مجاري المياه الإقليمية والعابرة للحدود ، المياه بين تركيا وسورية،1997، ص8

شانلي من قبل عناصر حزب العمال الكردستاني، الأمر الذي جعل الحكومة التركـــــية ترســـل قوات نظامية من "الجندرمة التركـــية" لحماية هذه المواقع ، وأقامت مراكز أمنية تابعـــة لقـــوات الشرطة فيها من أجل التفتيش والرقابة عليها. ولم تقتصر هذه الإجراءات الحكومية على حمايـــة هذين المشروعين فقط بل شملت أيضاً جميع المشاريع الحيوية الأخرى المقامة في أنحاء مختلفة من البلاد[1].

وفي أواخر عام 1986 نشب خلاف حاد بين الجمهورية التركية ونظيرتها الـــسورية بعـــد اكتشاف الحكومة التركية محاولة لتفجير سد أتاتورك على يد مجموعة مؤلفة من (12) عنـــصراً من حزب العمال الكردستاني بتحريض من قبل سوريا، مما دفع بتركيـــا إلى إرسال عدد كبيـــر من قواتها العسكرية الخاصة بلغت (5000)جندي إلى موقع سد أتاتورك والمناطق الحدوديـــة مع سوريا، لحمايتها ومنع المتسللين من محاولة القيام بعمليات تخريبية مماثلة ضد مشاريع الري في تركيا[2].

وازدادت الخلافات السياسية بين سوريا وتركيا بسبب مشروع جنوب شـــرقي الأناضـــول (الغاب) الذي تقيمه تركيا قرب الحدود الدولية المشتركة مع سوريا والعراق، مما دفـــع القـــوات العسكرية التركـــية للإنتشار على طول هذه الحدود، لمنع المحاولات التخريبية التـــي يمكـــن أن يتعرض لها مشروع الغاب[3].

لقد أثر مشروع (الغاب) على دول الجوار وبالأخص سوريا، إذ إن مخـــزون الميـــاه فـــي السدود التركـــية يمكن أن يستخدم للتأثير على العمليات العسكرية الموجهة ضد سوريا والعراق،

---

[1] وزارة الخارجية التركية، إدارة مجاري المياه الإقليمية والعابرة للحدود ، مرجع سابق، ص8.
[2] المصدر نفسه، ص8.
[3] المصدر نفسه، ص9.

إذا ما نشب صراع مسلح حول المياه، وذلك عن طريق إطلاق كميات كبيـرة جـداً مـن ميـاه النهرين بحيث تعجز السدود والخزانات المقامة في كل من العراق وسوريا عن استيعابها وتنظيم كمياتها الجارية بصورة سريعة[1]. ويزداد الأمر خطورة عندما يتزامن ذلك مع القيام بملء هـذه الخزانات أثناء هطول كميات كبيرةٍ من الأمطار. الأمر الذي يشكل سلاحا قويا في يد الأتـراك إذا ما قرروا إفراغها من المياه بشكل مفاجئ أو مقصود، بعد اسـتكمالهم كافـة مراحـل بنـاء وحدات مشروعهم المائي العملاق (غاب) وخزن ما يقارب (100) مليار متر مكعب مـن ميـاه نهري الفرات ودجلة في السدود التابعة لهذا المشروع، الأمر الذي سيؤدي إلى موجات فيـضانية هائلة قادرة على إغراق مئات القرى والمدن الواقعة على ضفاف النهرين في كل مـن سـوريا والعراق. ولعّل التصّريح الذي أدلى به أحد أعضاء الحكومة التركـية وهـو وزيـر الأشـغال العامة دليل أكيد على وجود نية حقيقية مبيتة لدى الأتراك، في استخدام هـذه الميـاه المخزونـة كأسلوب للتهديد والابتزاز السياسي ضد دول الجوار، وسعيهم إلى تدمير بنيتها التحتية إذ يقـول عن ذلك ما نصه: ((... لئن أغضبنا السوريون فتحنا عليهم السدود... وسوف تغرق سوريا))[2].

المطلب الثاني الصراع المائي بين تركـيـا والعراق:

يخشى العراق من تداعيات المشاريع المائية التي تبنيها تركـيـا على نهـري الفـرات ودجلة، لأن ذلك يؤثر على معدل تصريف المياه الجارية إلى البلاد، بعدما تبيّن فـي الـسنوات اللاحقة أن لهذه المشاريع تأثيرات جانبية بيئية واقتصادية خطيرة على العراق، حيث تؤدي هـذه المشاريع إلى انخفاض كبير في معدل تصريف المياه وتردي جودتها، وزيادة نسبة تلوثها وذلـك بسبب قيام الأتراك بملء سدودهم الكبيرة دون الأخذ بعين الاعتبـار الاحتياجـات الـضرورية

---

[1] Klaudia Mollawer, Dejlah and Furat water conflct, qunitera center, uk, 2007, p24.

[2] جريدة الحياة اللندنية مقال بتاريخ 23-8-2007 بعنوان (تركيا وايران يمنعان توزيعا عادلا لمياه نهري دجلة والفرات)

للعراق، مثلما حدث في كانون الثاني/يناير من العام (1990) عندما بدأت تركـيـا تستعد لملء أكبر الخزانات المائية الموجودة على نهر الفرات ألا وهو سد أتاتورك الذي تبلغ سعته التخزينية أكثر من (7,48) مليار متر مكعب. والقرار الذي صاحبه بإغلاق مجرى النهـر لمـدة (30) يوماً، حيث اعتبر العراق أن هذه الخطوة لم تكن مدروسة بشكل جدي وكافٍ وأنه لا يوجد مبرر مقنع لقطع المياه لمدة شهر كامل عن العراق بسبب الضرورات الفنية التركية[1].

ودفعت تركيا بأنها تملك الأحقية في المياه كونها تنبع من أراضيها مثلما يدعي العـرب أحقيـتهم في نفطهم.

ويُلاحظ أن الإجراء التركـي من قرار قطع المياه عن العراق وسوريا لم يكن لإملاء السد الذي يعتبر قلب المشروع الكبير (غاب) بل إن هذا القرار الذي صدر عـن أعلـى سـلطة رسـمية عسكرية في تركيا وهو مجلس الأمن القومي التركـي، قد جاء من أجل استخدام عامـل الميـاه لأغراض عسكرية بحتة أرادت من خلالها تركيا أن تتعرف على نوايا وردود أفعـال العـراق وسوريا الخفية تجاهها.

وعلى الرغم من هذه التوترات فإن التقديرات تشير إلى أن هذا النزاع العربي التركي حول المياه لن يتطور إلى نزاع عسكري في المستقبل القريب، وذلك لأن مساحة الخلاف لم تصل إلى مستوى خطير، في ظل قناعة الأطراف أن تركيا لا تريد تهديد المصالح العربية الحيويـة فـي

[1] خدام ، منذر (2004) المياه العربية : الازمة و المشكلات, والحلول، موقع الحوار المتمدن, بيروت, العدد 939 2004-8-28 ، ص3

المياه، وإن تركيا ترغب في لعب دور سياسي اقتصادي في منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى ميلان ميزان القوة العسكرية لصالح الأتراك[1].

---

[1] الربيعي ، صاحب ، القانون الدولي والخلاف والاتفاق حول مياه الشرق الاوسط ، دمشق دار الكلمة ، 2005، ص8 .

الفصل الثالث

تركيا من الداخل

الفصل الثالث: تركيا من الداخل

المبحث الأول: تركيا والقضية الكردية

إن أكراد تركيا كما يسمونهم الأتراك حتى وقت قريب قضية لا يمكن إغفالها وعدم التطرق إليهاعند الكتابة عن تركيا ، فالأكراد قضية شائكة في تركيا ، فالنظام الدستوري التركي لا يعترف إلا بالأتراك حتى إن الديمقراطية التي يرفع شعارها لا تحقق مطالب الأكراد بإبداء رأيهم أو تعطيهم حقوقهم الكاملة وكانت وما زالت هذه القضية خلافا مع دول الجوار لتركيا التي يسكنها أيضا الأكراد في كردستان العراق وإيران وسوريا.

المطلب الأول : تركيا وأكراد الداخل :

الأكراد: هم شعوب يعيشون في الشمال من الشرق الأوسط، يطلق على المنطقة الممتدة من جنوب شرقي تركيا وشمال شرقي العراق وغرب إيران وتمتد في نتوء محصور في شمال شرق سورية (كردستان)[1].

تتوزع النسبة الأكبر من الأكراد في العالم على الدول الأربعة التي ذكرت سابقا، وتحظى تركيا بمعظم هذه النسبة من الأكراد.

الموقف التركي من الأكراد :

عند العودة إلى عشرينيات القرن الماضي وإعتلاء مصطفى كمال أتاتورك السلطة قام بمهادنة الأكراد من أجل الثبات في السلطة وبدأ يعزف على وتر الإسلام والمسلمين وأن الأكراد والأتراك يجب إن يتعاونوا حتى يطهروا البلاد من أعدائهما, وكان يذكرهم بقضيتهم وأنها ستحل, والى حد ما انخدع الأكراد بتصريحاته على الرغم من تحذير زعمائهم السياسيين للرأي العام ، وأن ما يقوم به أتاتورك ما هو إلا خدعة كبيرة وانه يدبر خطة للغدر بهم ، ولم يطل

---

[1] تاج الدين، أحمد ، الأكراد تاريخ شعب وقضية وطن ، الدار الثقافية للنشر ، ط1 .2001 .القاهرة، ص12.

الأمر حتى مُنعت اللغة الكردية تحدثا وتعليما وحواكم من يقوم بذلك ومن هنا بدأ التحضير لثورة 1925 المسماة بثورة الشيخ سعيد بيران، حيث قام الأكراد بحشد قوات في الجبال حتى يردوا على الحملة التي يجهز لها أتاتورك لتأديبهم :وقام وقتها الأميرالاي الانكليزي بالاجتماع مع زعماء الأكراد وأبلغهم أن القوات يجب أن تتفرق وأن أي محاولة عسكرية من جانبهم ستعرض قضيتهم للخطر وأنهم سيحرمون من نظرة التعاطف الأوروبية[1] .

انتشرت هذه الثورة بسرعة كبيرة ولكن الأتراك استطاعوا السيطرة عليها وألقوا القبض على الشيخ سعيد بيران وشيوخ آخرين وقاموا بإعدامهم[2] ، وبعد القضاء على ثورة عام 1925 – 1926 دُمرت المئات من القرى الكردية وقتل وشرد الآلاف، ومارس الجيش التركي وحشية ضد الأكراد يندى لها الجبين ، وتعتبر ثورة الشيخ سعيد فريدة في تاريخ الأكراد من حيث الانتشار والتنظيم[3] .

بعد هذه الثورة توالت الثورات وكان آخرها في تركيا عام 1937 م بقيادة الشيخ رضا (انتفاضة ديرسيم) ، وتم أيضا سحقها وإعدام قادتها، وبعد هذه الثورة ظن الأتراك أن الأمن استتب لهم[4] ولكن في عام 1978 بدأ تنظيم جديد .

حزب العمال الكردستاني :

ظهر حزب العمال الكردستاني بسب الحراك السياسي عند الأكراد وإنشاء العديد من الأحزاب ذات التوجهات المختلفة ، وهذا بطبيعة الحال أدى إلى انشقاقات وغياب للهوية الكردية.

---

[1] تاج الدين، الأكراد تاريخ شعب وقضية وطن، مرجع سابق، ص106-109.
[2] الداقوقي، إبراهيم ، أكراد تركيا ، دار مدي للثقافة والنشر، ط1، دمشق، 2003، ص190-191.
[3] هسترميان، م. أ. ، ترجمة د سعد الدين الملا وبافي نازي كردستان تركيا بين الحربين ، دار الكاتب ، بيروت ، ط 1 ،1987 ص 112 .
[4] قدروري، زبير سلطان، القضية الكردية من الضحاك إلى الملاذ ، دار الفرقد ، سوريا ، ط 1 ، 2005 ،ص 78 .

في عام 1978 أعلن عن انشاء حزب العمال الكردستاني الذي بدأ كفاحه المسلح عام 1984 ، وتم اختيار عبد الله أوجلان زعيما له .

تبنى هذا الحزب النظرية الماركسية، وتعامل بأسلوب حرب العصابات والكفاح المسلح للضغط على الحكومة التركية، للإعتراف بحقوق الأكراد في تركيا[1].

العلاقة الكردية التركية :

فترة التسعينات من 1990 ــ 2000 م :

استمرت العلاقات بن الأكراد والأتراك في حالة عداء حتى بدأت الحرب بين العراق ودول التحالف عام 1991حيث بدأت السلطة التركية بتغير نظرتها للقضية الكردية ، ومن هنا جاء قراران اتخذهما البرلمان التركي:

1) إطلاق حرية تشكيل الأحزاب على أساس ديني أو ماركسي .

2) السماح للأكراد بالتحدث بلغتهم خارج المعاملات الرسمية التي حرموا منها منذ تولي مصطفى كمال أتاتورك السلطة في العشرينيات من القرن الماضي. في هذه الفترة كان رئيس الجمهورية التركية تورغوت أوزال ، ولكن لم يمهل القدر الرئيس التركي كثيرا حتى يكمل برنامجه بشان القضية الكردية في نطاق المبادئ الإسلامية فقد توفي في عام 1993[2].

كانت الدولة التركية ترى أنه مع المضي في الخيار العسكري يجب أن يزيد الضغط على الأكراد ولكن سياسيا في عام 1993 حلت الدولة حزب العمل الشعبي وكان يضم 16 نائبا من اصل كردي وكان يعتبر الواجهة السياسية الداخلية لحزب العمال الكردستاني ، وهؤلاء النواب لم يكونوا يخفون تعاطفهم مع هذا الحزب، وكانت لهم تصريحاتهم المعادية للدولة التركية واتُهموا من الرئيس سليمان ديميريل ورئيسة حكومته تانسو تشيللر بالتعاون مع حزب العمال

---

[1] سري الدين، العرب والفرات بين اسرائيل وتركيا ، مرجع سابق، ص294.
[2] عيسى، حامد محمود ، القضية الكردية في تركيا، ط1، العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2002، ص 316-317.

الكردستاني ووقتها حدث ان تم رفع الحصانة النيابية عن ستة نواب أكراد ينتمون إلى حزب الديمقراطية وحزب العمل الشعبي وآخر مستقل وتم اعتقالهم بتهمة خيانة الوطن والقيام بنشاطات ضد وحدة الأراضي التركية وقررت المحكمة حل حزب الديمقراطية واعتقلت آخرين من نوابه ، وقاطع حزب الديمقراطية الانتخابات ليرسل رسالة إلى المجتمع الدولي ليتصدوا لانتهاك الديمقراطية.

لعب الأكراد وقتها على وتر ترسيخ الشرخ بين العلمانيين والإسلاميين من خلال إعطاء أصواتهم لحزب الرفاه الإسلامي، وكان فوز حزب الرفاه –بنظرهم- سيدفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات تمهد لحل سلمي لمسألة الأكراد وسحب الورقة من الحزب [1].

ولقد حمل عام 1993 بعض الأمل للقضية الكردية من خلال تورغوت اوزال الذي طرح فكرة الفيدرالية الكردية والحل الأقتصادي ، وبعدها تم إعلان وقف إطلاق النار من الجانب الكردي لعل وعسى أن يبدأ النقاش والتحاور في الفدرالية الكردية، وعندما توفي تورغوت أوزال وجاءت حكومة تانسو تشيلر عادت القبضة العسكرية من جديد والحلول العسكرية بالقضاء على حزب العمال الكردستاني وحتى من يؤيده ، حيث جرى العديد من الاغتيالات السياسة التي وقعت في التسعينات من القرن الماضي وكانت تسجل ضد مجهول، وعمل الأتراك أيضا على إغلاق حزب الديمقراطية الحر الكردي وحاكموا النواب كما ذكر سابقا ، وعندما جاء الرفاه الإسلامي عام 1997م برئاسة أربكان الذي كان ينظر لقضية الكردية على أنها قضية موجودة وان شعبها عاني كثيراً، وأن حلها بالإسلام والأخوة الإسلامية وأنهم متساوون بالحقوق والواجبات مع الأتراك ، وسمح لهم بإستخدام لغتهم وثقافتهم ولكن لا يسمح

[1] نور الدين، محمد ، حجاب وحراب، (الكمالية وأزمات الهوية في تركيا)،مرجع سابق، ص 102-104 .

لهم بالتدريس والنشر باللغة الكردية. ولكن لم يطل عمر الحكومة لتنفذ مشاريعها لأن الجيش قام بانقلاب ضدها[1].

وبعدها جاء عام 1998 بتطوراته وبمساعدة القوى الأمريكية والإسرائيلية للقوات التركية في حربها على حزب العمال الكردستاني التي قلبت ميزان القوى وبدأت تركيا ترى أنها اقتربت من نصرها وتم لها ذلك بالقبض على أوجلان .

كان عام 1998م نقطة التحول في كفاح حزب العمال الكردستاني وذلك بسبب تغييرات في قيادة القوات المسلحة وذلك بقدوم طاقم عسكريين متشددين لقيادة القوات المسلحة التركية ، وبدا أيضا ضرورة الأخذ برأي إسرائيل للقضاء على عبدالله أوجلان زعيم الحركة بعد توقيع الاتفاقية العسكرية بين إسرائيل وتركيا[2].

إن خروج أوجلان من تركيا أشعرهم بأنهم بدؤوا الاقتراب من النصر على حزب العمال الكردستاني، حيث تم اعتقال عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني في16 شباط عام 1999 بنيروبي عاصمة كينيا وكان اعتقاله بجهود مخابراتية لأكثر من دوله على رأسهم الولايات المتحدة وإسرائيل والمؤسسة العسكرية التركية . ويجدر بنا التنويه إلى اعتراض تركيا على وجود أوجلان في سوريا قبل ذلك وما رافق ذلك من توتر عسكري بين البلدين.

تطورات القضية الكردية من عام 2000 إلى عام 2010 م :

حكم على أوجلان بالإعدام الذي خفف فيما بعد بالسجن مدى الحياة ، وجاء هذا القرار انسجاما مع قرار تركيا بإلغاء عقوبة الإعدام لتصبح مهيأة للإنضمام للإتحاد الأوروبي .

[1] الداقوقي، أكراد تركيا، مرجع سابق، ص 480 .
[2] الداقوقي، أكراد تركيا ، مرجع سابق، ص 459 .

بعد اعتقال الزعيم الكردي أوجلان كان التسليط الإعلامي على القضية الكردية في تركيا جليا وقام وقتها أخذ و رد بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بشأن انضمام الأخيرة له وتوجب على تركيا المرشحة للإنضمام الاهتمام بحقوق الأقليات الدينية والثقافية داخلها .

أدركت الأوساط الحاكمة في تركيا أن لا تقدم في قضية إنضمامها للإتحاد الأوروبي إذ لم تعترف بالحقوق الأساسية للأقليات من أكراد وعرب وشركس وغيرهم .

حكومة أردوغان والأكراد 2002 وحتى الآن :

بدأت تصريحات أردوغان في نيسان عام 2005 عند زيارته للنرويج بعدم وجود مسألة كردية في بلاده في حين أن هذه التصريحات بعد أربعة أشهر أخذت منحىً جديداً عندما التقى بالمثقفين الأتراك الذين طالبوا باللجوء إلى الديمقراطية وأساليبها بالتعامل مع الأكراد وقضيتهم وأكد من خلال تصريحاته على ما أسماه وجود المسألة الكردية، وعاد ليؤكد عليها ثانية، في زيارته إلى كردستان تركيا المعروفة بـــــ (ديار بكر) .

اعتبر الأكراد أن هذه خطوة ايجابية في موضوع قضيتهم شريطة أن تطبق على الأرض ، فهم لا يرون من الحكومات المتعاقبة سوى الأقوال دون الأفعال، وفي العام نفسه 2005 بدأت التحضيرات للمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي وما لحق حكومة اردوغان من ضغط آنذاك من أجل حل القضايا العالقة لإنضمامها للاتحاد ومن ضمنها حقوق الأقليات وأيضا تزايدت التصادمات العسكرية مع حزب العمال الكردستاني ومقاتليه وهذا وضع أردوغان وحكومته في وضع حرج.

ومن الأمور الأخرى الحرجة التي واجهت الحكومة عدم وجود حياة سياسية حزبية في كردستان تركيا بسبب ما تعرضت له الجبهة الكردية من قمع من قبل الحكومات المتوالية على الدولة التركية، ورفض الحكومات الجلوس نهائياً مع حزب العمال الكردستاني بما فيها حكومة

أردوغان، وهذا سيخلف عقبة في حل القضية لأن حزب العمال الكردستاني لن يقبل بأي تسوية تتجاوز دوره.

وعلى الرغم من كل هذه العقبات لا يوجد آلية واضحة في تصريحات أردوغان لحل القضية أوالتعامل معها[1] .

ومن هنا تبقى المؤسسة العسكرية صاحبة الدور الأكبر في عرقلة القضية وعدم إيجاد حلول لها وهي لن تقبل من أي حكومة التدخل في دورها هذا، وهي ما زالت تعتبر نفسها الحامية للدولة التركية.

الإستراتيجية التركية الجديدة تجاه الأكراد :

بدأت وسائل الإعلام تتحدث عن وجود إستراتيجية تركية جديدة للتعامل مع القضية الكردية، وحيث مُنع الأكراد في هذا العام من الاحتفال بعيدهم (النوروز) حيث كان العرف أن يقيم الأكراد احتفالات مهيئة مسبقاً لعيدهم ولكن تم منعهم بسبب ما ورد من تقارير عن أنهم سيحولون الأرض إلى جحيم[2] .

وتوضح المؤشرات أن هناك خطة جديدة للتعامل مع القضية الكردية، تقضي هذه الخطة بالتخلي عن سياسة الانفتاح مع الأكراد لأن الأكراد لم يقابلوها بالمثل، وتأتي الخطة كردة فعل على إسباغ صفة الضعف على الحكومة التركية مما جعلها تشن حملة على قواعد المجتمع المدني الكردي واتبعت خلال ذلك إستراتيجية تهميش لجميع القيادات الكردية وخصوصاً رئيس حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، وحزب السلام والديمقراطية[3] .

---

[11] قادر، جبار ، قضايا كردية معاصرة . كركوك – الأنفال. الكرد و تركيا ، منشورات تاراس ، ط1، 2006 ، ص 267-259

[2] نور الدين، محمد، جريدة الشرق 24\3\2012 ، استراتيجية تركية جديدة تجاه الأكراد.

[3] المصدر نفسه.

وتتمحور أهم عناصر هذه الإستراتيجية الجديدة في أن الحكومة لن تستخدم أي قناة خارج القنوات السياسية من أجل حل القضية الكردية.

بالإضافة إلى عزل أوجلان وقيادات حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل أو في أوروبا بعيداً عن أي اتصالات يأتي هذا كردٍ على حزب السلام والديمقراطية الذي يطالب بأن يكون أوجلان هو المخاطب في مباحثات الحل، واعتبار الشعب الكردي هو المخاطب بشكل مباشر.

كما تتمحور الإستراتيجية الجديدة في إبعاد الأكراد في الجنوب الشرقي عن ضغوطات حزب العمال الكردستاني ومنظمة اتحاد المجتمعات الكردية التي تمثل الاتحاد العام الذي يضم ممثلين عن الأكراد في تركيا وسوريا والعراق وإيران .

كما تدور الإستراتيجية الجديدة حول عدم اعتماد أي منبر للبحث في الحل خارج البرلمان التركي أي التباحث مع الممثلين الذين جاؤوا عبر طرق ديمقراطية والذين تحركوا في إطار مدني.

كما تتضمن الإستراتيجية الجديدة نزع سلاح حزب العمال الكردستاني ورفض التفاوض معه طالما أن الحزب يحمل سلاحه. واستمرار العمليات العسكرية ضده إن رفض إلقاء سلاحه.

ووفق الإستراتيجية الجديدة لم يتضمن الدستور الجديد أي إشارة إلى هوية كردية وحكم ذاتي، سوف يكون على أساس المساواة بين المواطنين وحقوق الإنسان وتقوية السلطات المحلية واتخاذ قوانين الدولة أساسا في الحكم .[1]

إن المتأمل للسياسة التركية منذ التسعينات لن يجد هناك تقدما على صعيد القضية الكردية، وإن الحكومات التركية تتبنى نفس الآراء بإصدار هذه القرارات وإن شعارات الإصلاح

---

[1] نور الدين، محمد، استراتيجية تركية جديدة تجاه الأكراد ، مرجع سابق.

التي رفعت من قبل حزب العدالة والتنمية ما هي إلا مجرد شعارات، مما قد يؤجج الوضع بين أكراد تركيا والحكومة التركية.

المطلب الثاني: تركيا والأكراد على المستوى الإقليمي

إن القضية الكردية، بالإضافة إلى كونها نزاعاً داخلياً في تركيا وإيران والعراق بالدرجة الأساسية، إلا أنها مصدراً للخلاف والصراع بين هذه الدول أو مصدر للإتفاق والمساومة فيما بينهم، هذه القضية تعتبر عامل قلق لتركيا لأنها بؤرة ساخنة على الحدود مع جيرانها، لذلك ستتناول الدراسة كيفية تعامل تركيا مع جيرانها تحديداً العراق وإيران بناءً على هذه القضية.

كردستان العراق :

يقع إقليم كردستان العراق في الطرف الجنوب الغربي لقارة آسيا في الأجزاء الشمالية الشرقية للعراق، ويشكل موقعه جسراً أرضياً من الغرب نحو سوريا وسواحل البحر المتوسط والى الشمال نحو تركيا وفي الغرب نحو إيران ، ويعد الإقليم الطريق البري الذي يربط العراق عبر تركيا بأوروبا، ويعتبر الموقع مميزاً في الشرق الأوسط كونه كياناً شبه مستقل من الممكن أن يشكل نواة لقيام دولة كردية مستقلة بما يمتلكه من مقومات اقتصادية مهمة جعلته محط اهتمام ومراقبة الساسة من جميع الدول المجاورة كونه ضحية لموقعه الاستراتيجي ووقوعه في مناطق ضمن مراكز صراع القوى والتداخل الحضاري الساعية للهيمنة والنفوذ[1] ، ويرتبط الموقع بالأراضي التركية ويمر عبر خط أنبوب النفط في حقول كركوك إلى ميناء جيهان التركي .

في عام 1970 أبرمت إتفاقية (مارس) بين الكرد والحكومة العراقية التي اعترفت بحق الكرد في الحكم الذاتي ، وبعد حرب الخليج الثانية وتداعياتها وويلاتها على كردستان العراق ، تم إقامة حكومة اقليمية كردية عام 1992 انبثقت عن انتخابات شبه ديمقراطية.

[1] هروري، نشوان شكري، أثر الموقوع الجغرافي لإقليم كردستان العراق على دول الجوار . تركيا نموذجاً . مجلة متين، العدد 111، مطبعة خبات ، داهوك،2001، ص 81.

رد الفعل الكردي على الفدرالية الكردية في العراق :

كان هناك خوف من تحول هذا الإقليم لقاعدة لحزب العمال الكردستاني وعند دخول العراق الكويت وإنشاء المنطقة العازلة المحظورة على الطيران العراقي, كانت تركيا تخشى من دخول امريكا واوروبا إلى الإقليم مما قد يوجد دولة كردية مستقلة على حدودها ، وهذا قد يزيد من شعور الأكراد لديها بالانفصال والحكم الذاتي والمطالبة بالحقوق كما في كردستان العراق وهو ما لا تتقبله تركيا لهذا كانت من أشد الرافضين لفكرة الفيدرالية [1].

كانت الخلافات تدور ما بين الطرفين العراقي والتركي حول حزب العمال الكردستاني ، فكانت تدخلات الحزب في كردستان العراق ومحاولاته السيطرة على الإقليم بالتعاون مع دول الجوار –بنظرهم- سعياً لإجهاض هذه التجربة الديمقراطية وكان دليلهم على ذلك أن قادة الحزب دائماً يلجأون إلى تلك البلدان (العراق ، وإيران ، وسوريا) ، وأيضاً إن أكراد العراق - دائما - كانوا يرفضون تسليم الثوار الكرد التابعين للحزب لتركيا على الرغم من الاتفاقيات العديدة بين الطرفين بل كانوا يطالبوا الثوار بنقل قواعدهم إلى العمق التركي [2].

التدخل التركي في الإقليم إبان حرب الخليج الثانية وبعدها :

لقد استغلت تركيا غياب سلطة الدولة العراقية في مناطقها الشمالية للتدخل في المنطقة بحجة تدمير قواعد حزب العمال الكردستاني، حتى أن الدول العربية وجامعة الدول العربية وصفت تركيا بأنها تنتهك سيادة الأراضي والأجواء العراقية ولكنها لم تلق بالا لتلك الاعتراضات , وفي عام 1996 قامت تركيا بالتوغل لـــ 12 كلم على مبدأ المطاردة الساخنة داخل الأراضي العراقية، بالاستفادة من اتفاق التعاون العسكري مع اسرائيل وتجربتها بعدوانها على لبنان عام 1982 ، كل هذا لمنع إقامة الدولة الفيدرالية الكردية، وبدأت تركيا بتقوية صلتها

---

[1] إحسان . محمد . كردستان ودوامة الحرب ، دار الحكمة ، لندن ، ط1، 2000 ، ص 159- 160 ، .
[2] المصدر نفسه ، ص 161-168 .

مع التركمان في شمال العراق، بمنحهم الجنسية التركية، حتى تدعم تدخلها في شمال العراق، وتجعل هذه الأقلية تعمل ضد النظام عند الضرورة[1] .

عندما حاولت امريكا وضع قواتها في أربيل العراقية من أجل وقف إطلاق النار بين الحزبين الكرديين في الشمال العراقي الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البارازاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني وكان هذا للتخفيف من التدخل الأجنبي في تعزيز الخلاف بينهما قامت تركيا برفض هذا الاقتراح حتى لا يعلن في النهاية عن قيام دولة كردية مستقلة قد تسبب لها المشاكل في جنوبها الشرقي .[2]

شاركت تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في إنهاء الخلاف ووقف إطلاق النار بين الحزبين وكان ذلك في أنقرة في31 تشرين الأول/أكتوبر 1996 وتم الاتفاق على إنهاء القتال وأعيد تشكيل الحكومة دون محاولات الانفصال عن العراق وعدم طلب المساعدة من قوى خارجية، (العراق, وإيران) ,لقد أعطى هذا الاتفاق مزايا لتركيا على اعتبار حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية واعتبر هذا الاتفاق غير ناجح بسبب تجاهله لجذور المشكلة الكردية واستبعاد العراق من المشاركة فيه بالرغم من أنها جهة رئيسية في القضية. وبعد فترة -ليست بالطويلة- تجدد القتال بين الطرفين حتى ان هناك معارك دارت بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب العمال الكردستاني التركي تحت غطاء كثيف من المقاتلات التركية[3].

عارضت تركيا اتفاق واشنطن الذي عقد بين مسعود بارزاني وجلال طالباني عام 1998 وأكد مجلس الامن التركي أنه لن يسمح لهذا الاتفاق بأن يفضي الى قيام دولة كردية في

---

[1] البزاز، سعد، الأكراد في المسألة العراقية، أحاديث وحوارات 1996، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ط1، 1997، ص93-94.
[2] المراكبي . السيد عبد المنعم ، حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق (الأكراد دراسة حالة 1988-1996) ، دراسات استراتيجية ومستقبلية 2001 ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ص 120 -125
[3] المصدر نفسه، ص 126-130.

شمال العراق كون هذا القرار سيؤدي الى تقييد حريتها العسكرية في شمال العراق حتى في نطاق المنطقة الامنية الحدودية التركية المعلنة في عام1997.

لقد رفضت تركيا فعلاً وقولاً الإقليم الفدرالي خوفا من انعكاسه على أكراد الداخل لديها فرؤيتهم لأكراد العراق ينعمون بالحرية والاستقلال قد يولد لديهم شعوراً ورغبةً بالانفصال، وهذا الذي لا يمكن أن تقبله الدولة التركية والسبب الثاني كما ذكر سابقا هو حزب العمال الكردستاني وتعزيز أعماله الإرهابية من خلال ذلك الإقليم.

العدوان الأمريكي على العراق ووصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم والتعامل مع القضية الكردية:

يبقى البعد الكردي حاضراً بقوة في حسابات الإستراتيجية التركية حتى قبل العدوان على العراق إذ كان هناك إجماع من الساسة الاتراك بجميع مرجعياتهم تجاه القضية, وكانوا يرون أن الوضع الذي سيتغير بعد احتلال العراق ليس في صالحهم فليس من مصلحة تركيا أن تصبح العراق بإدارة الولايات المتحدة وهذا بالتالي سيجعل الثروة النفطية العراقية تحت سيطرتهم كما ان منطقة الحكم الذاتي ستشكل عازلاً أمام التمددات التركية في شمال العراق لملاحقة حزب العمال الكردستاني[1],ولقد حددت تركيا سياستها قبل احتلال العراق تجاه الأكراد بما يلي :

الوقوف ضد قيام دولة كردية في الأراضي التي يعتبرها الأكراد كردستان التاريخية الموزعة ما بين غرب إيران وشمال العراق وجنوب شرقي تركيا، وبقيت على موقفها هذا بعدم انشاء فيدرالية على أساس عرقي في العراق، حتى أنها لعبت على ورقة التركمان من خلال ترقيتهم سياسياً ليشاركوا بالحكم في العراق وحاولت ربط علاقتها بالدول المتعاطفة مع القضية التركية بالتأثير عليهم من خلال تهديدهم بمصالحهم التي ستتعرض للضرر عندئذٍ .

---

[1] اللباد، مصطفى، العامل الكردي في السياسة التركية، مجلة السياسة الدولية، يوليو، 2007.

إذاً تركيا لا تريد حرباً في جوارها الجغرافي ولا تريد أن تكون بجانب حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحرب وهذا ليس حرصاً على استمرار نظام صدام حسين وإنما للأسباب السابقة الذكر وخوفاً من تهديد أمنها القومي[1] .

وترى حكومة أردوغان أن الاستقرار العراقي يسهم في استقرار الإقليم بأكمله، وقد وجهت سياستها من خلال عاملين مهمين أولهما : بناء علاقات قوية من الحكومة المركزية في العراق وثانيهما : تعبئة دول الجوار العراقي لدعم مسار التطبيع بين مختلف المكونات الاجتماعية والسياسية في العراق؛ وتخلت تركيا عن سياسة الأحلاف العسكرية واستندت إلى مفهوم نظام الأمن المشترك وحتى أنه في عام 2007 تم توقيع معاهدة مع العراق سميت بمذكرة تفاهم مشتركة تتعلق بقضايا الأمن المشترك بين البلدين وسبل مكافحة الإرهاب واتفق الجانبان على العمل سوياً لإنهاء العمليات الإرهابية كافة في العراق أو في تركيا وهذا البروتوكول أسهم في دعم موقف تركيا في صراعه ضده حزب العمال الكردستاني ومقاتليه, حتى أنه عندما توغلت القوات التركية في الأراضي العراقية بعمق 25 كم على أثر هجمات لمقاتلي حزب العمال الكردستاني في محافظة داهوك شمال العراق جاءت الانتقادات ضعيفة على هذا الاجتياح لأن تركيا كانت قد أعلمت السلطات العراقية بنيتها بالقيام بعملية عسكرية وأقنعت شركائها الإقليميين والدوليين باحترامها لسيادة العراق.

تركيا وأكراد إيران :

في الثلاثينات من هذا القرن، وخلال مداولات جرت بين شاه إيران والسفير التركي عن وضع الأكراد، نعتهم السفير التركي بالعدو المشترك، وإنه يجب أن تتطور العلاقات من أجل الوقوف بوجه هذا العدو ومحاربته[1] .

---

[1] حسن، ياسر أحمد، تركيا البحث عن المستقبل، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2006، ص 300-310..

استطاعت إيران وتركيا على الرغم من الاختلاف الإيديولوجي العميق بينهما، المحافظة على علاقات ودية بما يتعلق بالقضية الكردية ومصالحهما ، فلم تكن إيران مصدر خوف لتركيا بالنسبة لموضوع الأكراد بالرغم من حدوث بعض التصعيد من حين لآخر من جانب الطرف التركي ، فقد اتهمت تركيا ايران بأن مقاتلي حزب العمال الكردستاني يتسللون عبر حدودها إلى تركيا وكان الطرف الإيراني ينفي هذه الاتهامات ولكن اغتيال صحفي تركي علماني (أغور مومجو) في عام 1992 من قبل اسلاميين دربتهم إيران ثبت شكوك تركيا حول إيران ودورها في التعامل مع حزب العمال الكردستاني. وبعد استئصال قواعد الحزب من شمال العراق نقل مقاتليه لإيران، وبعد عام قدمت تركيا صوراً وملفات لإيران تكشف أن الحزب يتعامل مع المخابرات الإيرانية على الرغم من أن إيران كانت ضد قيام منطقة الحكم الذاتي لأنها كانت ترى أنها أداة لأمريكا للتدخل بشؤون ايران, وقصفت مناطق رئيسية في كردستان العراق وكانت إيران تدعم حزب الإتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال طالباني، ودعمت هذا الحزب بحربه الأهلية مع الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة البارزاني وكان هناك اتفاقات ما بين إيران وتركيا وسوريا ضد الدولة الكردية في العراق وكانوا يجتمعون للمناقشة في الموضوع[2] .

اتفق الطرفان التركي والإيراني على إجراءات صارمة بخصوص حزب العمال الكردستاني وعملياته وكانت تركيا تتخذ إجراءاتها ضد "مجاهدي خلق" ولكن عاد الطرفان لتبادل الاتهامات.

عندما استلم السلطة (اربكان) حاول تهدئة الأمور من خلال توقيعه اتفاقية مع العراق لشراء الغاز الطبيعي وبناء خط أنابيب لنقله من إيران لكن جميع هذه المحاولات للاتفاق

---

[1] بيشكجي، اسماعيل، كردستان مستعمرة دولية، ترجمة زهير عبد الملك، مكتبة الاسد، ط1، 1999، ص224.
[2] باركي، هنري وآخرون، القضية الكردية في تركيا، ترجمة هه فال،مطبعة مؤسسة تاراس، ط1، ص105-110.

والتقارب فشلت وكان احد أسباب فشلها أن كلا الطرفين يدعمان طرفاً من الحزبين المتنافسين في كرستان العراق[1].

وبعد العدوان على العراق سعت تركيا لتعزيز نقاط مشتركة بينها وبين إيران لمواجهة الأكراد بتشكيل تحالف يجمعهما لاحتواء الأكراد ومنعهم من إقامة دولة مستقلة على حدودهما وهذا يعني أن إيران وتركيا ترفضان أي حكم ذاتي للأكراد في العراق وتعاونتا عام 1998 تحت اطار لجنة الأمن العليا التركية الإيرانية حتى أصبح التعاون فاعلاً بعد الحرب على العراق لأن إيران أصبحت تحتوى على حزب الحرية الكردستاني الموازي لحزب العمال الكردستاني وبدأت العلاقات الثنائية بالتحسن، حتى أنها فيما يتعلق بموضوع إيران وتطوير مشروعها النووي لم يكن يمثل بنظر تركيا هاجساً كبيراً مثل واقع النزعة الانفصالية الكردية[2].

وأخيراً سعى الطرفان إلى القيام بخطوات لتحسين علاقتهما وتقويتها من خلال عقد إتفاقيات للحد من نشاط المنظمات المناوئة لهما، ولكن تبقى مسألة الأكراد هي ورقة الضغط ما بينهما .

إذن، على الرغم من الاختلافات والتنافس ما بين الطرفين إلا أن هناك تعاوناً أمنياً فيما يتعلق بالقضية الكردية ، وبسبب هذا التعاون فإن عناصر حزبي العمال الكردستاني وبيجاك الكردي الإيراني بدأوا يتقلصون من خلال استمرار هذا التعاون لإنهاء الوجود الكردي الإيراني التركي في شمال العراق[3].

قال سيرهات أركمان كبير الباحثين في المعهد الآسيوي – الأوروبي للدراسات الاستراتيجية في أنقرة حول الهدف السياسي من تعزيز الهجمات التركية الإيرانية على الأكراد في شمال العراق: "إن النتائج السياسية للهجمات ستتوقف على التغييرات في الشرق الأوسط

---

[1] باركي، هنري وآخرون، القضية الكردية في تركيا، مرجع سابق، ص 105-110.

[2] ايران وتركيا مزيج حرج من التنافس والتعاون، موقع مجلة العصر بتاريخ 2009/4/24 /http://alasr.ws/articles/view/10818

[3] لطفي، منال، تعاون استخباراتي تركي ايراني ضد الأكراد في كردستان: يبدأ بالكماشة، جريدة الشرق الأوسط، 18/ يونيو/2008، العدد 10795.

وليس فقط في التفاعلات بين إيران وتركيا، عندما تشعر طهران وأنقرة بالتهديد من جانب التنظيمات الإرهابية فهما سيتعاونان في المستقبل كما يتعاونان حالياً فما يريده البلدان هو أن لا يريان قيام دولة كردية مستقلة في الشرق الأوسط[1] .

يتضح مما سبق أن تركيا لا مانع لديها من التحالف مع محيطها الاقليمي من أجل منع قيام دولة كردية وتعتبر هذا الأمر تهديداً عنيفاً لأمنها القومي.

[1] لطفي، تعاون استخباراتي تركي ايراني ضد الأكراد ، مرجع سابق.

المبحث الثاني: ديمقراطية تركيا والإتحاد الأوروبي:

يجب أن ندرك بـــأن الديمقراطية ليست وصفة سحرية بمجرد تطبيقها وتفعيلها في مجتمع ما يصبح هذا المجتمع مفعماً بالحرية والرفاهية والعدالة الاجتماعية .

المطلب الأول: الهوية والديمقراطية في تركيا

جاءت الجمهورية التركية الوريثة الشرعية لحركة الاتحاد والترقي التي تأسست عام 1889 وعملت هذه الحركة جاهدة لإنهاء دولة الخلافة وقد أنتسب للحركة مصطفى كمال اتاتورك في عام 1906 وبدأ حركة التحرير بعد الحرب العالمية الأولى 1919 ، وهزيمة الدولة العثمانية وتفككها .

من ثم ظهر الحزب السياسي الأول وكان يحمل اسم حزب الشعب الجمهوري الذي كان يحمل في طياته المباديء الستة وهي: الجمهورية - الشعبية - القومية – العلمانية – الثورية – الاشتراكية الدولة، فالكماليون الذين كانوا يرون ان زعيمهم مصطفى كمال اتاتورك يمثل مرجعيتهم في الديمقراطية الذي قال " إن الدولة ستتأسسس وستكون بالمعني الغربي متكئة على سيادة الشعب وتتطور دون أن تتوقف ومفتوحة على الحضارة " قدم لهم جمهورية تركية تقوم على حزب واحد وأمه واحدة وزعيم واحد[1] .

وجاءت هذه الجمهورية بمشروع تحديث اجتماعي كان هدفه الأول انشاء دولة قومية علمانية وبدأت عمليات الحداثة من خلال الغاء العمل بالشريعة والاخذ بقانون مدني علماني.

---

[1] نور الدين، محمد، حجاب وحراب، (الكمالية وأزمات الهوية في تركيا)، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، بيروت، 2001، ص209.

هذه الإصلاحات والتغييرات التي قامت كانت تضع الدولة القومية على طريق الحداثة الغربية[1]. ولكنها لم تضع تركيا على طريق الديمقراطية، فالكماليون يرون أن الجمهورية التي استعادت حريتها ووحدتها, على الرغم من الظروف الصعبة بعد انهيار الدولة العثمانية, لم تكن مستعدة بعد لوجود تعددية حزبية، وبسبب الظروف الداخلية باندلاع ثورة الأكراد (ثورة سعيد بيران) عام 1925 التي كادت تطيح بالوحدة الداخلية المتمثلة من خلال حزب Terakiperver الذي تم حضره بعد اندلاع الثورة وكان هناك حزب آخر يدعى حزب الجمهورية الحرة لكنه قام بحل نفسه عام 1930.

إن عدم وجود أحزاب أخرى داخلية والوضع الخارجي الذي يتمثل في الأزمة العالمية الاقتصادية عام 1929 جعلت الأنظمة الشمولية هي المسيطرة على إسبانيا وألمانيا وإيطاليا والاتحاد السوفييتي, كل هذه العوامل كانت سبباً في إرساء الديكتاتورية وعدم وجود حركات دينية وكردية تحت أشكال حزبية[2] .

أصبحت الجمهورية التركية مع مرور الوقت دولة للأتراك وليس لغيرهم ، للعلمانيين التقدميين وليس للرجعيين، هي للمسلمين ومعهم الأقليات التي حددتها اتفاقية لوزان وهم الأقليات الدينية من المسيحيين الأرمن والمسيحيين اليونان واليهود دون غيرهم من الأقليات الأخرى المقصود بها الأقليات العرقية مثل الأكراد أو غيرهم[3] .

وبقيت الجمهورية التركية على هذا الحال حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، التي لعب فيها العسكر دورا بارزا لتكوين الشكل الجديد للجمهورية ونيل الصدارة فيها وأكثر ما يميز التاريخ التركي السياسي الانقلابات التي حصلت و رسخت تأثير الجيش وكان ذلك ينطلق

---

[1] نور الدين، محمد، تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الحضارات، مرجع سابق، ص24.
[2] نور الدين، محمد، حجاب وحراب، (الكمالية وأزمات الهوية في تركيا)، مرجع سابق، ص260.
[3] حسن، ياسر أحمد، تركيا البحث عن المستقبل، مرجع سابق، ص42

دائماً من منطق المواد الدستورية والقانونية ويؤكد أن وظيفته لا تقتصر على حماية الوطن والدفاع عنه بل أيضاً المحافظة على النظام الدستوري من أي تغييرات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لا يرضى عنها من قبل الحكومات المنتخبة .

بقي الحزب الواحد الذي قامت عليه الجمهورية منذ عام 1923 قائماً على مباديء علمانية ونظام مركزي حتى عام 1945 التي جاءت بعدها مرحلة التعدد الحزبي الذي اتجهت إليه رئاسة الدولة (عصمت اينونو) لتأسيس سيطرة مدنية على الجيش من خلال التحول من الحزب الواحد إلى التعديدية الحزبية[1].

التعددية الحزبية وأهم الأحزاب السياسية في تركيا

بعد ظهور التعددية الحزبية في تركيا ظهرت هناك أحزاب اليمين واليسار وخلال عام 1945-1946 ظهر في تركيا خمسة عشر حزباً سياسياً تمثل مختلف التيارات والاتجاهات وزادت هذه الأحزاب حتى عام 1975 حتى وصلت إلى 84 حزباً:

الحزب الديمقراطي 1950 – 1960 :

تأسس عام 1946 من ممثلي الرأسمال التجاري والصناعي وكبار ملاك الأراضي وكان معارضاً لحزب الشعب الجمهوري وفاز هذا الحزب في الانتخابات التي جرت عام 1950 وبقي في السلطة لمدة عشر سنوات. وكان هذا الحزب , بزعامة عدنان مندريس، قد اهتم بالاقتصاد الزراعي وما يحتويه من ري واستصلاح للأراضي والمستنقعات والقروض الزراعية مما أدى إلى تطوير القطاع الزراعي وأسهم في انسياب الأموال إلى جيوب الفلاحين الذين لم يشهدوا هذا

[1] هلال، رضا، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1990، ص16.

التحسن مع حزب الشعب الجمهوري. كما اهتم هذا الحزب أيضاً بقطاع المواصلات وبالمجال الصناعي وكل هذا أدى إلى بعث الحياة في السوق الداخلية[1].

أما على الصعيد الديني فقد عمل الحزب الديمقراطي على إعادة بعض مظاهر الإسلام حيث كان حزب الشعب الجمهوري قد لغى حتى الآذان باللغة العربية عندما حددت لغة الدولة باللغة التركية فأعاد مندريس رفع الآذان باللغة العربية وقام بمنح تراخيص لبناء المساجد وافتتاح المعاهد الدينية والعديد من المظاهر الدينية الأخرى. وكل هذه التغييرات لم تؤثر على الدولة وعلمانيتها بل كان تأثيرها منصباً على المجتمع[2]. وعلى الرغم من أن مندريس لم يسمح بحرية دينية لبعض الحركات الدينية المتعصبة, حتى لا تستغل الظروف الجديدة وتحقق أهدافها في تغيير ما قام به مؤسس الجمهورية كمال اتاتورك بل بذل جهده لحماية العلمانية. ولكن عام 1960 أي بعد عقد من الزمان, وقع أول انقلاب عسكري دموي في الجمهورية قام بتنفيذه ضباط وطلاب عسكريين لمطالبتهم الإصلاح ورؤيتهم أن مندريس يحاول هدم الكمالية والعلمانية وتم محاكمته واعدامه مع اثنين من الوزراء في حكومته[3].

في 27 أيار/مايو 1960 تمت المصادقة على الدستور الجديد، وعقب الانقلاب سادت حالة من الهدوء السياسي وتبعها إجراءات تشريعية جديدة حتى توفر قدر من الحركة والتنظيم وامتصاص حالة الاحتقان التي خيمت على الساحة السياسية، تكونت العديد من الأحزاب من ضمنها:

---

[1] دانيلوف، فلادميير ايفانوفيش، الصراع السياسي في تركيا، الأحزاب السياسية والجيش، ترجمة يوسف ابراهيم الجهماني، دار حوران للطباعة والنشر، 1998، 22-24.

[2] حسن، تركيا البحث عن المستقبل ، مرجع سابق، ص74.

[3] المصدر نفسه، 74.

حزب العدالة 1965-1971:

تأسس بعد الانقلاب عام 1961 وكان هذا الحزب امتداداً للحزب الديمقراطي, وقد ضم جميع أنصاره وزعمائه السابقين مؤسسه الجنرال راغب غوموش بالا، لكن سليمان ديميريل سرعان ما استطاع أن يكسب رئاسته. كان الحزب يمثل مصالح البرجوازية العليا وكبار ملاكي الأراضي وأبقى على استمرار تركيا في حلف شمال الأطلسي والقواعد العسكرية في أرجاء تركيا، وقد فاز في انتخابات عام 1965 بأغلبية كبيرة تكفي لتشكيل حكومة. وترأس بعدها حكومتين ولكن مع عام 1971 وتأزم الوضع في تركيا وحالة الفوضى في الدولة وظهور حزب النظام الوطني الذي رفض أتاتورك والكمالية بشكل صريح مما أغاض الجيش، كما أن سليمان نفسه لم يعد مصدر للثقة عند الحزب. وعندما علم الباشوات في الجيش بذلك أرسلوا له مذكرة تطالبه بالتنحي ومن هنا جاء التدخل العسكري عام 1971 وقدم استقالته واستلم الجيش (النظام العسكري) السلطة[1].

كان هناك سبب آخر للإنقلاب العسكري وهو ظهور حزب جديد في تلك الفترة ذي توجهات إسلامية وهو حزب النظام الوطني بزعامة نجم الدين أربكان ولكن تم إغلاقه بقرار من المحكمة الدستورية بتهمة التبشير بالدين لأغراض سياسية .

حزب السلامة الوطني:

تـــأسس في عام 1971 بعد حل حزب النظام الوطني بنفس الجماعة بزعامة نجم الدين اربكان وحصل في الانتخابات التي جرت في عامي 1973 و1977 على نسبة من الأصوات جعلته ينظم إلى الحكومات الائتلافية. وكانت توجهات الحزب إسلامية حيث أطلق أربكان اسم الرأي الوطني على الحركة التي حاولت تبني مواقف نقدية ضد التغريب في تركيا وأنه على

---

[1] أحمد، فيروز ، صنع تركيا الحديثة، ترجمة سلمان داوود الواسطي، حمدي حميد الدوري، بيت الحكمة، 2000، ص307-331.

تركيا التعامل مع العالم الاسلامي وذلك لتحقيق التوازن في القوى مع الغرب. وقد تم اغلاق هذه الحزب عام 1981 مع أحزاب أخرى[1], بدأ بعدها حزب السلامة, بعد حصوله على الشرعية, نشاطه واستغل أربكان الائتلاف الحكومي مع حزب الجبهة القومية بزعامة ديميريل عام 1975 ليقوم بفتح مدارس دينية ثم قام بالضغط على رئاسة الشؤون الدينية لرئاسة مجلس الوزراء التركي لدعوة المرأة التركية إلى وضع غطاء الرأس (الحجاب). وبعد منتصف السبعينات اصبحت الأحزاب تعترف بأهمية الإسلام في الحياة العامة.

ثم جاء الانقلاب الثالث في عهد الجمهورية بقيادة كنعان ايفرين. وتقف العديد من الأسباب وراء هذا الانقلاب منها عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي, وزيادة العنف السياسي بين احزاب اليمين واحزاب اليسار, وعدم وجود رئيس, وعدم انتخاب رئيس ليحل مكانه, ودعوة حزب السلامة الوطني, ودعوة حزب السلامة الوطني الخطباء للعودة إلى حكم الشريعة, وعدم وقوفهم للنشيد الوطني للتدليل على عدائهم للنظام الكمالي .

وضع دستور جديد لتركيا لكنه دستور رجعي وليس كدستور عام 1961 الذي أدى الى قيام الحياة الديمقراطية. فالدستور الجديد كان متشدداً في الدعوة للكمالية وأعطى امتيازات أكبر للسلطة التنفيذية باعتبارها القيمة الأساسية للنظام السياسي, وقد صمم على اضفاء صفة القانونية وإن لم تكن الشرعية على هذا الاسلوب من الحكم, ووضع أسساً جديدة لإنشاء الأحزاب.[2] أما بالنسبة للإطار القانوني والدستوري لتركيا عبر دستور 1982 فالبرلمان هو نظام حكم الدول ينظم اختصاصات السلطات الثلاث وينص على ستة مبادىء هي أن الحكم جمهوري_ القومية _

---

[1] داغي، احسان، تحولات شخصية الاسلام السياسي في تركيا، ترجمة صالح الرزوق ، صحيفة المثقف، العدد 1759، الاثنين 2011/5/16.

[2] رضوان، وليد، تركيا بين العلمانية والإسلام في النصف الثاني من القرن العشرين، 1950-2000، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2006، ص 204-205

الشعبية _ تأكيد دور الدولة _ العلمانية _ الثورية . واهم ما قام به العسكريون هو تشكيل مجلس الأمن القومي التركي وهو الهيئة التي حكمت تركيا لحين الانتخابات عام 1983.

أصبح التعليم وتدريس الدين خاضعاً لسيطرة الدولة وحظر هذا الدستور على من كان في سدة الحكم أو المعارضة عام 1980 المشاركة بالسياسة لمدة عشر سنوات وأعضاء البرلمان لمدة خمس سنوات[1].

لقد أبعد هذا الدستور تركيا عن المسار الديمقراطي الذي امتازت به كأسلوب حياة وحكم.

حاول الجنرالات إيجاد وسطية ما بين الأحزاب اليمينية المتطرفة واليسارية بإيجاد حزب وسط ما بين الطرفين, ولكن عدم السماح لزعماء الأحزاب بالمشاركة السياسية أوجد على الساحة أحزاباً جديدةً لكن ليست بحجم القديمة من حيث عدد الأعضاء الأمر الذي جعل الجيش يعيش الخوف من العودة إلى الحكومات الائتلافية كما حدث في حكومات 1975 – 1980.

ثم شكلت ثلاثة أحزاب تنافست في الانتخابات ، وهي حزب الديمقراطية الوطني وحزب الوطن الأم والحزب الشعبي ، حيث فاز حزب الوطن الأم الوسطي بقيادة تورغوت أوزال على الرغم من أن الناس كانوا يشكون في الانتخابات .

حزب الوطن الأم :

جاء حزب الوطن الأم كحزب العدالة تقليدياً, وكحزب الخلاص الوطني اسلامياً وقومياً, وكحزب العمل الوطني مؤمناً بالعدالة الاجتماعية, ومثل حزب الديمقراطيين الإجتماعيين، أدخل تورغوت اوزال في حكومته شباباً أذكياءً وعصريين على معرفة بالتكنولوجيا وآلات العصر فإهتم بالاقتصاد وأبقى على حالة الطواريء لإدامة القانون والنظام .

---

[1] رضوان، وليد، تركيا بين العلمانية والإسلام ، ص209-211.

عام 1987 دخلت ستة أحزاب الانتخابات هي: الوطن الأم، والطريق الصحيح (القويم)، والحزب الشعبي الاجتماعي الديمقراطي ، وحزب الرفاه الاسلامي ، وحزب المحافظين ، وحزب اليسار الديمقراطي.

وفي عام 1989 ترأس الجمهورية (تورغوت أوزال) وأصبح (يلدريم اق بلوط) رئيس حزب الوطن الأم والحكومة و(مسعود يلماظ) وزير خارجية وفي العام نفسه انتزع (يلماظ) رئاسة الحكومة. توفي تورغوت أوزال عام 1993 ورشح ديميريل نفسه للرئاسة وأخذت رئاسة الحزب تانسو تشيلر .

جاءت انتخابات 1991 بحكومة ائتلافية ما بين حزب الطريق الصحيح والحزب الشعبي الاجتماعي الديمقراطي وكانت الحكومة برئاسة ديميريل[1] .

ظهور الاسلاميين على الساحة من جديد:

حزب الرفاه الإسلامي :

أسسه علي توركان عام 1983 حيث أن قانون الأحزاب آنذاك لم يكن يعارض وجود أحزاب ذات مرجعية إسلامية, ولكن على الحزب أن يحقق نسبة 10% حتى يصل للحكومة. وكان الحزب يقوم بالتنسيق مع زعماء حزب السلامة الوطني وعاد أربكان لزعامته بعد انتهاء مدة الحظر. استطاع الحزب احراز مكاسب أبرزها, على المستوى السياسي, تشكيل حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيلر حيث اصبح اربكان رئيس وزراء لأول مرة في تاريخ التيار الاسلامي وكان ذلك في عام 1996[2]. لكن تمت الاطاحة به وبحكومته من قبل مجلس الامن عام 1997 وحل حزب الرفاه وحظر على اربكان العمل السياسي لمدة خمس سنوات .

[1] رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام ، مرجع سابق، ص 227-254.
[2] بواونو، إدريس، إسلاميو تركيا، العثمانيون الجدد، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، ط1، 2005، ص 58-60.

تم تشكيل حزب الفضيلة من على أنقاض حزب الرفاه ولكن المحكمة الدستورية اصدرت قراراً بحله عام 2001[1].

ظهر أيضاً حزب السعادة وبعده بأسبوع أسس حزب العدالة والتنمية والتحق قسم من نواب الفضيلة بالسعادة وآخرون بالعدالة والتنمية.

حزب العدالة والتنمية :

تأسس عام 2001 بطلب من رجب طيب أردوغان رئيس الحزب وهو ليس وريثاً لحزب إسلامي بل هو أقرب إلى حزب العدالة وقد ضم في هيئته التأسيسية نساء من مختلف القطاعات ما بين محجبة ومطربة وطبيبة وغيرهن وشخصيات من التيار المعتدل في حزب الفضيلة وآخرين من احزاب قومية وعلمانية فهو بذلك يمثل جميع قطاعات الشعب.

حدد اردوغان المباديء التي سيدافع عنها حزب العدالة والتنمية[2] :

1- مبدأ الجمهورية المركزية الموحدة والمتضامنة المستندة على مباديء الديمقراطية والعلمانية ودولة الحقوق الاجتماعية .
2- مبدأ ضمان عدالة الضرائب وتخفيضها وتوزيعها .
3- مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص للجميع وإقامة علاقات حسنة مع دول العالم كافة والقيام بأعمال الخصخصة لصالح البلاد .
4- رفض الحزب لجميع أشكال التعذيب والارهاب والإذلال
5- أما العلمانية ففسرها رئيس الحزب بأنها تكمن في حياد الدولة اتجاه المعتقدات وهي بهذه الصورة تضمن الديمقراطية .

[1] فنون، محمد، الاسلام السياسي والجيش في تركيا، مجلة الحوار المتمدن،بيروت , العدد 3712، 2012/4/29.
[2] بووانو، إسلاميو تركيا، العثمانيون الجدد ، مرجع سابق، ص67-68.

في تشرين الثاني عام 2002 اجريت انتخابات المجلس الوطني وخاض حزب العدالة والتنمية الانتخابات حيث خرج منتصراً على منافسيه من الأحزاب حاصلاً على ثلاثمائة وخمسين مقعداً من أصل خمسمائة وخمسين وهو ما يؤهله لتشكيل الحكومة التركية المقبلة دون الحاجة لشريك وجاء بعده حزب الشعب الجمهوري بزعامة دنيز بايكال .

تعتبر الأزمة الاقتصادية ذات دور كبير في تشكيل النتائج فلقد كان الرأي العام يعتبر الإئتلاف الحاكم هو الذي أوصلهم للأزمة الإقتصادية التي نشبت في شباط 2001 والتي فاقت أزمة عام 1999 وفيها هبط سعر الليرة التركية إلى النصف[1].

حصلت أزمة عام 2007 عندما رشح أردوغان وزير خارجيته عبدالله غول لرئاسة الجمهورية ولكن غول أثبت نفسه وفاز بالجولة الثالثة وأصبح رئيس تركيا ويعتبر أول رئيس لتركيا ذي خلفية اسلامية .

استطاع حزب العدالة والتنمية التصرف بمرونة, وحاول عدم التصادم مع المؤسسة العلمانية الداعمة للجيش, إذ لم يركز على قضية الحجاب بل حاول إجراء العديد من الإصلاحات من ضمنها قضية الحجاب, ومن التطورات المهمة على هذه القضية أن الحزب استطاع مناقشة مسألة عودة الطالبات المحجبات إلى الجامعات التركية الأمر الذي أدى إلى قيام النائب العام بتقديم طلب إلى المحكمة الدستورية بحظر شخصيات من الحزب منهم الرئيس ورئيس الوزراء بحجة خرق المباديء العلمانية, بسبب حسم الموضوع في جلسة البرلمان واقرار تخفيف القيود عن الحجاب في الجامعات , أما المعارضون فقد كانوا يتمثلون في الحزب الجمهوري والمجلس الأعلى للجامعات ، لكن المحكمة الدستورية وافقت على طلب النائب العام حول مناقشة حظر حزب العدالة والتنمية والمحكمة الدستورية احدى واجهات العلمانية وألغت أيضاً قانون إجازة

---

[1] النعيمي، أحمد النظام السياسي في تركيا، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص 391-394.

ارتداء الحجاب وأنذرت الحزب وحرمته من نصف تمويله العام وتعهد الحزب باحترام العلمانية وأنه لم يكن يوماً بؤرة لأنشطة مناهضة للعلمانية[1].

يحاول الحزب الموازنة في العلاقات مع جميع الأطراف بتغيير السياسة القديمة التي كانت تدور في رحى طرف وخلاف وبعد عن الاخر فتركيا تحاول الموازنة في علاقتها مابين الشرق والغرب لتحقيق مصالحها, ولقد عمل الحزب على اجراء اصلاحات حقوقية وسن قانون حق الأقليات في التعليم بلغتهم، وأنعش الاقتصاد على الرغم من الحرب المجاورة في العراق. والحزب في طريقه لإزالة الهيمنة العسكرية بسنه قوانين تحجم من دور المؤسسة العسكرية في السياسة لكنه لم يقدم على هذه الخطوة إلا عندما أثبت وجوده على الصعيد الإقليمي والدولي.

إن معظم الأحزاب التي تنافست على السلطة في تركيا تنادي بعدم ترك مباديء اتاتورك العلمانية والقومية, حتى الأحزاب التي تدعي العمل بالاسلام فإنها تعلن عن محافظتها على مباديء أتاتورك وهذا نابع من سيطرة الجيش, فهو إن رأى أي إنعطاف عن تلك المباديء الأتاتوركية يقوم بالتغيير وهذا ما لوحظ من خلال الإنقلابات العسكرية التي حدثت في تاريخ الجمهورية.

إن وصول حزب العدالة والتنمية للحكومة دليل على أن الشعب أراد التغيير, ومل من سوء الحكومات السابقة وما أوصلت الدولة إليه من أزمات اقتصادية وعدم استقرار سياسي وأن الأمور لا تحل بالقبضة العسكرية .

عند دراسة الديمقراطية والحياة الحزبية في تركيا فمن الغريب أن تعتبر تركيا دولة ديمقراطية, بهذا التدخل السافر من الجيش في الحياة السياسية فمنذ انتهاج التعددية الحزبية كان هناك اربعة انقلابات كان آخرها بإسقاط حكومة اربكان عام 1997. حتى أن الدساتير التي تم

---

[1] المصدر نفسه، ص408-415.

وضعها, وآخرها دستور عام 1982، لا يعتبر دستوراً ديمقراطياً لأنه وضع من قبل العسكر لتشديد قبضتهم على الحياة السياسية في تركيا. وقضية الاتراك، حتى حديثاً, تكمن في أنه لا يمكنهم التخلي عن مباديء اتاتورك وسطوة الجيش فعند العودة إلى موضوع الحجاب ومناقشة موضوعه من قبل حكومة أردوغان في البرلمان لقي ترحيباً وتم التصويت لقرار إجازة إرتدائه وكان يعتبر قراراً ديمقراطياً لقي المعارضة من المحكمة الدستورية وقامت بحظره وتلقى الحزب عقوبات تم ذكرها سابقاً .

لهذا يجب التقليل من سطوة الجيش وهذا ما تقوم الحكومة حالياً بفعله من خلال سن قوانين لتحجيم دوره وتدخلاته في السياسة حتى تنعم تركيا بالمعنى الحقيقي للديمقراطية .

الهوية التركية :

تتكون هذه الهوية من العديد من الجوانب القيمية والثقافية والسياسية في المجتمع ، ولكن تركيا شهدت تحولاً خطيراً من خلال قيام الحركة الكمالية العلمانية بطمس الهوية الاسلامية, وقطع علاقة تركيا بماضيها الاسلامي والشرق اسيوي, وفرضها مباديء العلمانية الغربية من خلال انهاء الخلافة الاسلامية وفصل الدين عن الدولة والبعد عن تطبيق الشريعة الاسلامية والعديد من الأمور الأخرى التي ما زال هناك نقاش يدور حولها حتى الآن.

إن أساس الخلاف وما تعانيه تركيا من أزمة هوية قائم ما بين العلمانية والاسلام في تركيا, حتى أن تركيا في علاقتها الخارجية وتوجهاتها لعب العلمانيين دوراً من خلال رغبتهم في أن تكون العلاقات باتجاه الغرب والبعد عن المنطقة العربية الاسلامية أما الاسلاميون فكانوا يرون العكس[1].

[1] رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام ، مرجع سابق، ص 10.

لكن منذ بداية التسعينات من القرن الماضي تحديداً عام 1991 بدأت التطورات تظهر على علاقة تركيا مع الدول العربية وكان الهدف الأساسي إيجاد دور اقليمي تركي في المنطقة الزاخرة بالأحداث، بدءاً من حرب الخليج الثانية وبعد توقيع معاهدات السلام العربي – الاسرائيلي، وانتهاءً بالعدوان على غزة . وعند وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم حاول الموازنة في علاقاته مع جميع الأطراف .

والملاحظ على الصعيد الداخلي بأن الحكومة الحالية تعمل على اعداد قوانين تراعي احترام حقوق الانسان وحقوق المرأة وتحاول ابعاد العسكر عن السياسة لكن دون مواجهة معهم واستفزازهم, بل محاولة تغيير اهتمامهم بالسياسة، واعتبارها من اختصاص المدنيين في تركيا، وأيضاً ما يبذله الحزب من جهود، لسن دستور مدني جديد . [1]

حزب العدالة والتنمية وأزمة الهوية :

بدأ واضحاً أن ما يحدث في تركيا من أوضاع جديده مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة وتقبل الشعب له واختياره ليمثلهم ماهو إلا دليل على أن تغيير هوية تركيا الاسلامية ليس من السهولة إحداثه, فالحزب على الرغم من عدم إعلانه عن تمثيل الاسلام فلا يمكن إغفال أنه من جذور اسلامية تعود لحزب الرفاه وأيضاً ما ذكر سابقاً.[2] من التوازن في العلاقات الخارجية مع العالم العربي والاسلامي, والمواقف الايجابية في بعض القضايا المصيرية في منطقة الشرق الأوسط كما حصل خلال العدوان على غزة .

ويعمل الحزب على محاولة حل مشكلة الأكراد واعطائهم حقوقهم التي حرموا منها منذ قيام الجمهورية ولم يعاملوا سوى بأساليب القمع والقوة .

---

[1] المعايطة، صالح لافي ، تركيا الماضي والحاضر والدور القادم، مركز الرأي للدراسات، 2008

[2] أنظر : إدريس بواونو، اسلاميو تركيا العثمانيون الجدد.

إن هذه الأمور والإصلاحات الداخلية في تركيا قد تعمل على الحد من أزمة الهوية التركية التي عانى منها المجتمع.

المطلب الثاني: تركيا وجهود الانضمام للاتحاد الأوروبي

في عام 1951 كان أول تجمع أوروبي عندما اجتمعت ست دول (هولندا، ولكسمبورغ، وايطاليا، والمانيا، وفرنسا، وبلجيكيا)، واتفقوا على تشكيل المجموعة الاوروبية للفحم والصلب وبعد ست سنوات أي في عام 1957 وقعت الدول اتفاقية روما التي وسعت مجالات التعاون واصبحت المجموعة تحمل اسم المجموعة الاقتصادية الأوروبية

في عام 1992 تم توقيع معاهدة ماستريخت او معاهدة الاتحاد الاوروبي وقام بتوقيع هذه المعاهدة الدول التالية:

(بلجيكيا، ولكسمبورغ، وهولندا، والبرتغال، والمانيا، والدنمارك، واليونان، واسبانيا، وفرنسا، وايرلندا، وبريطانيا, وايطاليا).

وقد قرر رؤساء وملوك هذه الدول إنشاء اتحاد اوروبي يقوم بمهمة تنظيم العلاقات بين الدول الاعضاء وبين شعوبها بشكل وثيق ومتكامل[1].

بدأ استخدام مصطلح الاتحاد الاوروبي في تشرين الاول عام 1993 حينما دخلت معاهدة ماستريخت حيز التنفيذ.

لم يكن هدف المعاهده, فقط تغير الاسم, بل التدليل على أن حركة الوحدة الأوروبية قد دخلت مرحلة جديده لا تقتصر على الاندماج الاقتصادي فقط بل المضى قدما في طريق الوحدة السياسية.

[1] العيسى، سالم، معاهدة الاتحاد الأوروبي. الأهالي للطباعة والنشر دمشق ط 1، 1990 ص ص5-9.

لقد جاء الاتحاد الأوروبي نتيجة عملية تعاون وإندماج بدأت كما ذكر منذ عام 1951، ما بين ست دول وبعد حوالي 50 عاما وخمس موجات من الإضافات أصبح هناك 27 دولة عضواً في هذا الاتحاد.

الدعائم التى قام عليها الاتحاد والهيكل التنظيمي:

بدأ الاتحاد كفكرة اقتصادية وهي المجموعة الاوروبية للفحم والصلب. وبقيت هذه الفكره تتطور وتتسع لتشمل اكثر من الاقتصاد ما بين الدول الاعضاء.

اليهكل التنظيمي للإتحاد الاوروبي

ينقسم اليهكل التنظيمي للاتحاد الاوروبي الى مؤسسسات تسعى لتحقيق الاندماج والاتحاد تختلف من حيث التكوين وكذلك المهام أبرزها: [1]

1- البرلمان الأوروبي : وهو الهيئة التمثيلية التى تعبر عن إراده الشعوب الاوروبية وتجسد استمرار دعم تأييد هذه الشعوب لفكره الوحده والاندماج, يتشكل من 732 عضو منتخب مهمته تشريع ومناقشة القوانين والمصادقة على الميزانية .

2-اللجنة المفوضية الأوروبية : تتشكل من 30 مفوضا تفترح التوجيهات، وتنفذ السياسات المشتركة وتعمل على تمثيل الاتحاد في المفاوضات مع الدول الاخرى, وتمتلك المفوضية صلاحيات واسعة تبدأ من حق تقديم مقترحات قوانين والاشراف على تنفيذها وكما ذكر سابقا فهي تمثل في مفوضاته في الخارج بالاضافه لتوقيع الاتفاقيات وصلاحياتها واسعة بالنسبة لقبول أعضاء جدد في الاتحاد ،التصويت يتم في المفوضية على أساس الاغلبية.

---

[1] الجميلي، صدام. الاتحاد الاوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني، ط 1، 2009، ص 59

3- المجلس الاوروبي: يتكون من رؤساء دول وحكومات الدول الاعضاء في الاتحاد يتشكل من 27 رئيس دولة يعتبر اعلى مستويات صنع القرار اي يقرر السياسة العامة للاتحاد الاوروبي.

4- مجلس الورزاء (الوزراي): يتكون من 27 وزيراً حسب الموضوع المراد مناقشتة فاذا تعلق الموضوع بمجال الزراعة يجتمع وزراء الزراعه للدول الاعضاء ويعتبر مجلس الوزراء من يقوم بتنفيذ سياسة الاتحاد الاوروبي .

5- محكمة العدل الاوروبية : هي الجهاز القضائي للإتحاد تتكون من 15 قاضياً ومستشاراً تعمل هذه المحكمة على حل المنازعات وتفسير القوانين بين الاتحاد والدول الاعضاء او المؤسسات أو الافراد والشركات وتعتبر جهاز المراقبة القانونية للاتحاد الاوروبي .

6-البنك المركزي:يتكون البنك من محافظي البنوك المركزية لكل دولة وظيفتة المراقبة المالية وإصدار العملة من خلال المحافظة على اسقرار العملة الاوروبية وضبط حجم النقود المتداولة ويعتبر هيئة مستقلة تتمتع بشخصية قانونية .

جميع هذه المؤسسات التى تم ذكرها وغيرها كاللجنة الاقتصادية والاجتماعية، محكمة المراجعين لجنة الاقاليم والبنك الاوروبي للإستثمار تعمل جميعها بحياد لتحقيق عملية الاتحاد والاندماج.

التتابع التاريخي لعلاقة تركيا بالإتحاد الاوروبي :

بدأت تركيا منذ عام 1959 بالسعى للإنضمام للإتحاد الأوروبي وتكررت عمليات طلب العضوية وكانت العلاقة ما بين تركيا والاتحاد يشوبها التوتر أحيانا والانفراج أحيانا اخرى، ومرت العلاقات التركية الأوروبية بمراحل عدة:

1- بروتوكول انقرة : تم توقيع هذا البروتوكول عام 1963 وهو مرحلة تستهدف مساعدة الدوله المتقدمة بطلب العضوية لتكييف اقتصادها مع اقتصاديات الدول الاعضاء ويكون مؤهلاً للدولة المتقدمة للحصول على العضوية المستقبلية في الاتحاد[1].

2- العضوية في الإتحاد الجمركي : على الرغم من فشل محاولات العضوية الا انه تم قبول تركيا في كانون الاول 1996 في الاتحاد الجمركي الاوروبي .

3- قمة مؤتمر هلنسكي 1999 : جاء مؤتمر هلنسكي ليحدد شروط انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي بقيامها ببعض الاصلاحات الداخلية وتتلخص هذه الاصلاحات في:-

أ- التمكين القانوني لحريات التعبير وتأسيس الروابط والاحزاب من خلال الالتزام بمعايير كوبنهاجن حول الديمقراطية والحريات وحقوق الانسان وثم قبول هذا الشرط.

ب- حل جميع المشاكل الداخلية التركية .

جـ- تسوية جميع الخلافات بين تركيا واليونان في بحر ايجة وفي حال تعذر ذلك ترفع القضية الى محكمة العدل الدولية لتسويتها[2].

4- قمة نيس 4-6 كانون الاول /ديسمبر2000: اشارت تقارير المفوضية الاوروبية من عام 1989 حتى هذه القمة، إلى أن رفض الانضمام التركي هو بسبب دوافع ثقافية سياسية ، وفي هذه القمة صادق المجلس الاوروبي على وثيقة شراكة الانضمام التى مثلت الحد الادنى من الشروط الاولية وحددت القمة الاهداف المتوسطة المدى التى يجب على تركيا انجازها

---

[1] كمال، محمد مصطفى و نهرا، فؤاد، صنع القرا في الاتحاد الاوروبي والعلاقات العربية الاوروبية، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 ،ص 34.

[2] مقلد، حسين طلال، تركيا والاتحاد الاوروبي بين العضوية والشراكة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26 ، العدد الاول ، 2010 ص 338.

لنيل العضوية قبلت تركيا هذه الشروط، مما جعل الاتحاد في عام 2001، يمنحها وضع الدوله المؤهلة للترشيح[1].

5- تقرير بروكسل 16 – 17 كانون الاول/ديسمبر عام 2004:

اشاد هذا التقرير بالتقدم التركي في مجال الاصلاح والتزامها بمعايير كوبنهاجن وركز التقرير على ان تتواصل جهود التحاور مع المجتمع المدني وان يتم التاكد بأن عملية الاصلاح لن تتراجع. وعلى اساس هذه التحفظات ترك موعد بدء المفاوضات لتحدده القمة المنعقده في كانون الاول من العام نفسه، وتم تحديد بدء مفاوضات انضمام تركيا في تشرين الاول عام 2005 .

جاء هذا القرار في قمة نيس وهو يحمل عدداً من التوصيات تمحورت حول :

أ- الهدف الاساسي للمفاوضات هو عضوية تركيا في الاتحاد.

ب- عند انتهاء التفاوض يجب على تركيا ان تكون قد التزمت بمعايير كوبنهاجن جميعها .

جـــ- ستكون المفاوضات مبرمجة ضمن مؤتمر حكومي يضم اعضاء من الطرفين. وهذه المفاوضات قد تستمر لعام 2015 حتى تستوفي تركيا شروط الانضمام[2].

6- اجتماع لوكسمبورغ في تشرين الاول/أكتوبر 2005 :

وضع هذا الاجتماع (وثيقة اطار المفاوضات) والتي تتضمن 35 فصلاً تتناول جميع مناحي الحياة, ولم تحدد هذه الوثيقة فتره زمنية محددة لإنهاء هذه المفاوضات وقد تم فتح عشره فصول آخرها فصلان حول قانون الشركات وقانون الملكية الفكرية في 16-6-2008 في قمة لوكسمبورغ . ان هذه الفصول تفعّل وتجمد حسب أمزجة الدول الاوروبية

---

[1] مقلد، تركيا والاتحاد الاوروبي بين العضوية والشراكة ، مرجع سابق، ص338.

[2] ماركو، جان، تركيا وأوروبا حانت ساعة الحقيقة، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، كانون الثاني، 2005، مجلد 4، ص52.

والفيتو، وبعض هذه الفصول ذات معايير صعبة التطبيق، والعملية مفتوحة وبهذا لن تكون هناك فتره للإنتهاء من تطبيق هذه الفصول[1].

المظاهر الاقتصادية والاجتماعية لإندماج تركيا في الاتحاد الاوروبي

سوف تحقق تركيا العديد من الفوائد الاقتصادية جراء انضمامها للاتحاد الأوروبي. حيث سيحقق القطاع الزراعي فائضاً في العديد من المنتوجات الفلاحية كالسكر، والحبوب، والمنتوجات الحيوانية. أما القطاع الصناعي فسيستفيد من صناعات الاتحاد القوية لا سيما الكيمياية والميكانيكية والغذائية.

وعلى الصعيد التجاري فإن توحيد العملة الأوروبية (اليورو)، وتوفر سوق استهلاكية كبير سوف يثري القطاع التجاري التركي.

المظاهر الاجتماعية:

سوف تستفيد تركيا اجتماعيا من حرية التنقل داخل دول الاتحاد دون جواز السفر وحرية التبضع ، واعتماد برامج اوروبية للتبادل التربوي والشراكة العابرة للحدود، وتنمية العدالة والحماية والتضامن الاجتماعي واحترام وتنمية التنوع الثقافي واللغوي لحماية التراث[2].

المعوقات أمام الانضمام التركي للاتحاد الاوروبي :

1- الإسلام واختلاف الهوية الدينية :

على الرغم من العلمانية التركية بفصلها الدين عن الدولة وعدم وجوده ظاهريا لكن هذا لايعني عدم وجود اختلاف ثقافي ديني بين تركيا والدول الاوروبية فشعب تركيا يعتنق

---

[1] مقلد، تركيا والاتحاد الاوروبي بين العضوية والشراكة ، مرجع سابق، ص340.

[2] الزاهيري، رشيد، الاتحاد الأوروبي نحو اندماج شامل، http://www.madariss.fr/HG/1ere/rachid/1.pdf

الديانه الاسلامية، وهذا أدى الى رفض الاحزاب اليمينة (المسيحيين والمحافظين) في الدول الاوروبية، ووضعه كحجة لعدم الانضمام .

2- **سيطرة المؤسسة العسكرية على القرار السياسي** :

هيئة الاركان في الجيش التركي هي ركن اساسي في عملية صنع القرار والجيش يستطيع تغير الحكومة وله تجارب في إسقاط الحكومات منذ التحول للتعددية الحزبية ,ولكن بعد تسلم الحكومة من قبل حزب العدالة والتنمية تم تعديل والغاء اكثر من 90 قانونا واتخذ العديد من الاجراءات للحد من تدخل الجيش، وفعلاً تم ابعاده بشكل تدريجي وهادئ حتى لا تحدث ازمة ما بين الجيش والسلطة الحاكمة[1].

ولكن هذا لا يعنى نهاية هذه المشكلة فالمؤسسة العسكرية ما زال وقعها ودورها موجوداً ولها تأثير في العديد من القضايا.

3- **معوقات اقتصادية**

هناك فرق قائم بين انجاز الاقتصاد التركي ووسطي الانجاز الاقتصادي الاوروبي ولكن بعد وصول حكومة اردوغان بدأت ازمة الانهيار المالي الشديد في عهد سلفه بولاند أجاويد بالانحسار، وسجل الاقتصاد التركي نموا واضحا يعتبر افضل من دول رئيسة في الاتحاد ناهيك عن الدول الثانوية واخرها ازمة اليونان[2].

---

[1] الجميلي، الاتحاد الاوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد ، مرجع سابق، ص 84

[2] مرضي، محمد العربي عويد، انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وأثره على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة في الحقوق (العلاقات الدولية والدبلوماسية)، بيروت، 2007، ص 125.

4- **عدد سكان تركيا** :

يقدر عدد سكان تركيا ب 75 مليون نسمة تقريبا وهو عدد كبير مقارنة بالدول الاوروبية وبالعودة الى الهيكل التنظيمي للإتحاد الاوروبي نجد ان تركيا سيكون لها وزن كبير في مؤسسات الاتحاد و مساوية للدول الريئسية وسيكون لها وزن وثقل في القرارات[1].

5- **الديمقراطية وحقوق الأقليات**

تعتبر تركيا متقدمة بالنسبة لدول جوارها بموضوع الديمقراطية وتسعى جاهده لذلك, ولكن الاتحاد الاوروبي يصي نظرته بإتجاه الاكراد لان تركيا على الرغم من محاولاتها بإظهار نفسها بمظهر ديمقراطي فما يزال الاكراد يواجهون ظلماً تركياً، فهم لا يستطيعون سوى التحدث بلغتهم فيما بينهم ولكن لا وجود رسمي لهذه االلغة ، كأبسط مثال .

أما بالنسبة للقوانين وبعض الاحكام فتركيا لغت عقوبة الاعدام لتحقيق شرطٍ من شروط الاتحاد للانضمام وهي مطالبة بالاعتراف بمذبحة الارمن فهل ستعترف؟

6- **العقبة القبرصية**:

فشلت المفاوضات بين القبارصة اليونانيين والاتراك التى اطلقت عام 2008 بإشراف الامم المتحده، وزاد التوتر بين الجانبين في ايلول/سبتمبر 2010 بعد ان قامت سفينة تركية تواكبها سفينة عسكرية باكتشاف حقول الغاز قبالة السواحل القبرصية وفي تموز/يوليو عام 2011 تولت اليونان[2] الرئاسة الدولية للإتحاد التى تحاول جاهده رفض إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي بسبب القضية القبرصية العالقة بينهما .

---

[1] مرضي، انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ، مرجع سابق، ص88.

[2] الغزو، يوسف ، تركيا والاتحاد الأوروبي، جريدة الرأي 18 / نوفمبر / 2011

لماذا تسعى تركيا جاهده لهذا الانضمام؟

في عقد التسعينات من القرن الماضي كان الانضمام للاتحاد الاوروبي هو اهم هواجس تركيا. وعلى رغم أن النسبة تضاءلت من 70 % الى 48% ممن يدعمون الانضمام[1]، الا ان الاكثرية الساحقة من الجمهور الواعي سياسيا في تركيا متمسك بالعضوية فالبعض يجد الانضمام والعضوية فرصة اقتصادية كرجال الاعمال ونشطاء حقوق الانسان، فهؤلاء يجدونها اكبر ضمان للديمقراطية اما المؤسسة العسكرية، وجميع فئات واصناف الاتاتوركيين فهي بالنسبة لهم قضية حضارية ، حياتية ومسألة اثبات وجود تاريخي وعلى الرغم من ان تركيا ليست عضوا إلا أن اتفاقية الوحده الجمركية مع الاتحاد تغطي نصف علاقات تركيا التجارية[2].

ولكن هذا الوضع الشائك ما بين الطرفين الى متى سيبقى؟ فتركيا المعلقة لاكثر من 40 عاما لم تجب بالرفض أو القبول، وهذا جعل سياستها حبيسة قرار انضمامها وقبولها ب\في الاتحاد.

وبعد وصول اردوغان الى السلطة لم يعد امام الاتحاد مجال كبير للمناورة .[3]

ويرى العديد من المحللين أن تركيا ستتوجه الى العالم العربي إذا قوبلت بالرفض وسيكون لها دور فاعل في المنطقة العربية بسبب ما تعانيه من مشكلات ناجمة عما يسمى بالربيع العربي وستكون هناك منافسة على ايجاد دور اقليمي لها في المنطقة, فهي وايران تسعيان جاهدتان للسيطرة بسبب ما تعانيه الدول العربية من عدم ترتيب للأوراق والتغيرات السياسية الحاصلة على بعض الدول. وتواجه تركيا الآن(2012) مشكله نازحين سوريين

---

[1] الغزو، تركيا والاتحاد الأوروبي ، مرجع سابق.
[2] كرامر، هانيتس، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، تعريب فاضل جكنر ، مكتبة العبيكيان، 2001 ص 308-309.
[3] العويضي، انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ، مرجع سابق ص 127.

فهي تسعى لحل المشكله السورية ضمن قاعده مصالحها بالإضافة الى مشكله المفاعل النووي الايراني وتهديد اسرائيل بتوجيه ضربة لايران. كل هذه الامور جعلت تركيا تأجل ملف إنضماها لأوروبا وتحاول إيجاد دور ريئسي وفاعل في المنطقة العربية. [1]

ولكن تركيا مهما التمست طريقاً بغير إتجاه المركزية الاوروبية فقد يكون هذا التوجه مجرد مرحلة عابرة في سياستها الخارجية بسبب ظروف المنطقة العربية ثم تعود مرة أخرى جاهدة للإنضمام للإتحاد الاوروبي على الرغم من بوادر الجمود الظاهرة حاليا.

[1] الغزو، تركيا والاتحاد الأوروبي ، مرجع سابق

الفصل الرابع

تركيا والأحداث الإقليمية 2000-2010

الفصل الرابع

تركيا والأحداث الإقليمية

تمهيد:

لعبت تركيا دورا هاما بل ومحوريا في كثير من الأحداث التي شهدتها المنطقة في الفترة ما بين 2000 و2010 والتي حصل فيها العديد من الأزمات مثل العدوان على العراق، والعدوان على لبنان، والعدوان على غزة، بالإضافة إلى حدوث بعض المفاوضات غير العلنية بين سوريا وإسرائيل برعاية تركية، وفيما يلي استعراض للمواقف التركية من هذه الأحداث.

المبحث الأول: الموقف التركي من العدوان على العراق:

ترتبط السياسة الخارجية التركية بمنظومة من العوامل الداخلية والخارجية التي تتفاعل مع بعضها البعض من أجل صياغة جديدة للسياسة الخارجية,أما العوامل الخارجية فتتشكل عبر حسابات وموازين القوى الدولية والإقليمية، بينما تعكس العوامل الداخلية مصلحة تركيا وفقا لطبيعة نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: الاعتبارات الخارجية وأثرها على الموقف التركي من العراق

تحتل تركيا أهمية كبيرة بالنسبة للمصالح الأمريكية والأوروبية في منطقة الشرق الأوسط كونها الدولة الإسلامية الوحيدة العضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو) بالتالي فهي تدخل ضمن أي مشروع تدخل عسكري في المنطقة[1].

ولقد استطاعت الولايات المتحدة الحصول على التأييد لحملتها لغزو العراق من 49 دولة، وكان هذا الائتلاف يعرف "بائتلاف الراغبين"، ولكن هذا الائتلاف لم يكن قوياً كائتلاف

[1] الغول، يسري عبد الرؤوف ، أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية الإسرائيلية. رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011، ص2.

حرب الخليج الثانية، حيث كانت 98% من القوات العسكرية المشاركة، قوات أمريكية وبريطانية. وصل العدد الإجمالي لجنود الائتلاف 300،884 [1]، ونأت تركيا في تلك الأيام بنفسها عن الحرب ضد العراق، ومنعت القوات الأمريكية من استعمال قاعدة "انجرليك" الأمريكية الموجودة في تركيا بمشاركة في الأعمال العسكرية ضد العراق. مع العلم أن هناك ثمان قواعد عسكرية أمريكية في تركيا أكبرها انجرليك، حيث رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية باستخدام قواعدها للهجوم على العراق، ولكنها سمحت إلى بعض الاستخدام اللوجستي[2].

فعندما بدأت الإدارة الأمريكية تسَوق لحربها ضد العراق، كانت تركيا من أولى المحطات التي قصدتها الولايات المتحدة، وذلك للحصول على الموافقة التركية على الحرب، وإقناعها باستخدام أرضيها لهجوم الجيش الأمريكي على شمال العراق، وبدأ التحرك من خلال مساعد وزير الدفاع آنذاك بول وولفويتز الذي زار تركيا في تموز/يوليو عام 2002، ليطلب منها المشاركة الفعلية في الحرب على العراق، لكن الحكومة بزعامة الحزب العلماني الحاكم برئاسة (بولنت أجاويد) كانت رافضة للحرب[3]، وكذلك فقد كان العسكر يرفضون بشدة أي حرب ضد العراق وذلك من منطلق إستراتيجية تركية ثابتة تجاه العراق، تنطلق مما يلي: [4]

- منع إقامة دولة للأكراد سواء فيدرالية أو مستقلة: الأمر الذي قد يشجع أكراد تركيا على طلب الاستقلال الذاتي، وهو الأمر الذي كان دائما يؤرق تركيا دائماً.

---

[1] تشومسكي ، نعوم ، الحرب الأمريكية على العراق ترجمة ناصر ونوس، دمشق، دار الفكر، 2003 ، ص 17

[2] ملص ، مصطفى ، الفشل الأمريكي في العراق... خيبة ولصوصية، مجلة الوحدة الإسلامية، السنة الحادية عشر ـ العدد 121 ، يناير، 2012 ، ص 3

[3] راتنر ، ميشيل ، ضد الحرب على العراق ، ترجمة إبراهيم الشهابي، دمشق، دار الفكر، 2003، ص9

[4] الملا، مصطفى ، تركيا وحرب العراق..رهان خاسر..أم ثوابت ومبادئ، وكالة يقين الإخبارية، بغداد، العراق، 2007.

- خشية تركيا من تزايد النفوذ الإيراني في العراق في حال احتلاله الأمر الذي يزيد من النفوذ الإيراني في المنطقة.

- خشية تركيا من انهيار الاقتصاد العراقي كونه يمثل أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد التركي، ويتضح ذلك من نسبة التبادل التجاري بين تركيا والعراق التي كانت تمثل نصف حجم التبادل مع الدول العربية مجتمعة، ومن الجدير ذكره أن تركيا تكبدت خسائر اقتصادية كبيرة جرّاء الحصار على العراق، وقدرت هذه الخسائر بحوالي 35 مليار دولار[1] بحسب المصادر الرسمية التركية.

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في انتخابات تشرين الثاني/أكتوبر من عام 2002، عادت الإدارة الأمريكية في محاولة لإقناع تركيا بالانضمام لتحالف الحرب ضد العراق، من أجل استخدام الموقع الإستراتيجي للأراضي التركية لضرب العراق، وكان التوقع الأمريكي هذه المرة أكبر لأن حزب العدالة والتنمية كان يحتاج للدعم الأمريكي في مواجهة العلمانيين، والمؤسسة العسكرية العدو التقليدي للإسلاميين[2].

وقد بادرت الإدارة الأمريكية باحتضان حكومة حزب العدالة والتنمية واستيعابها، رغبةً منها في إقناع الحكومة التركية الجديدة بالسماح للقوات الأمريكية بغزو العراق من الأراضي التركية، لكن سياسة العدالة والتنمية تجاه قضية ضرب العراق تميزت بنوع من المراوغة السياسية، حيث استندت سياستها على أمرين: [3]

---

[1] الملا، مصطفى ، تركيا وحرب العراق، مرجع سابق.

[2] الملا ، تركيا وحرب العراق ، مرجع سابق ص59.

[3] جمّو ، حسين ، العلاقات التركية الأميركية من التحالف الاستراتيجي الى التعاون المشروط، المستقبل ، الاحد 15 تموز 2007 ، العدد 2674 ، نوافذ ، صفحة 10.

الأمر الأول: محاولة منع نشوب الحرب، وذلك للإستراتيجية التركية الثابتة تجاه العراق التي ذُكرت سابقاً،**أما الثاني**: فهو التعاطي مع أمريكا بطريقة مطاطة غير محددة، بحيث إذا أصبحت الحرب حتمية فإن تركيا لن تكون بعيدة عن المشاركة فيها.

ولكن الأول آذار/مارس عام 2003 حمل نقطة تحول كبيرة في العلاقات الأمريكية التركية، حين رفض البرلمان مذكرة حكومية قدمت له، تدعوه للموافقة على تمركز قوات أمريكية على الأراضي التركية، وإرسال مئة ألف جندي تركي إلى شمال العراق[1].

وأدى هذا الرفض إلى أن تدفع تركيا ثمناً غالياً بسبب عدم الانضمام لتحالف القوى التي هجمت على العراق، وقد كانت العواقب الأمريكية وخيمة على تركيا حيث تجاهلت الإدارة الأمريكية كل المصالح التركية في العراق، كما تم تجاهل المطالب التركية بعد انتهاء الحرب على العراق والتي تمثلت في : [2]

- التهديد بتدخل تركيا في حالة دخول الأكراد مدينتي الموصل وكركوك، الا أن الأكراد قد دخلوا المدينتين دون أن تستطيع تركيا منع ذلك.
- طلب تركيا بعدم وقوع "التركمان" تحت سيطرة الأكراد ومنحهم حقوقا مساوية للأكراد في الدستور، ومع ذلك فقد وقع التركمان تحت سيطرة الأكراد وعلى وجه الخصوص في كركوك.
- رغبة تركيا في عدم حصول الأكراد على مقاعد في مجلس الحكم العراقي، غير أن الأكراد حصلوا على أربع مقاعد أحدها لمحمود عثمان الذي يعد تابعاً لحزب العمال الكردستاني، الذي يعادي تركيا، إلى جانب حصول الأكراد على منصب وزير الخارجية، الذي يعني الكثير بالنسبة لسياسة تركيا الخارجية.

---

[1] جمّو ، العلاقات التركية الأميركية من التحالف الاستراتيجي ، مرجع سابق، صفحة 10
[2] الملا ، تركيا وحرب العراق ، مرجع سابق، ص61.

- تم حرمان الشركات التركية من جميع عقود إعادة الاعمار التي مُنحت للشركات الأجنبية.
- تم إقرار الدستورين المؤقت والدائم للحكم الفيدرالي للأكراد ذلك الهاجس الأكبر لتركيا خشية من قيام إقليم كردستان.

المطلب الثاني: الاعتبارات الداخلية وأثرها على الموقف التركي من العراق:

يمكن القول أن السياسة الخارجية ما هي إلا انعكاس لطبيعة التفاعلات والحسابات وموازين القوى الداخلية. وفي الحالة التركية فإن هناك عدة عوامل داخلية أثرت على الموقف التركي نحو العدوان على العراق، وتتمثل أبرز هذه العوامل في الصراع السياسي الداخلي على هوية الدولة بين المؤسسة العسكرية والإسلاميين الذين وصلوا إلى سدة الحكم بفوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات. وبناءً عليه تمت إعادة صياغة لفكر وشعارات الأحزاب الإسلامية التي كانت تنتهجها في السابق، ومنها الموقف من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث سعى الحزب إلى التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي في مواجهة العسكر في الداخل وذلك من أجل تجنب تدخل الجيش في كل مرحلة يتسلم فيها الإسلاميون مقاليد الحكم في تركيا.

ولقد أثّر تسلم حزب العدالة والتنمية والتحول الذي حصل في موقف الإسلاميين على الموقف التركي من الحرب من العراق ، إذ تجنب حزب العدالة والتنمية إبراز أي موقف يظهر بعداً دينياً أو حضارياً للحزب من السياسة الأمريكية، ولم يقف بشكل صريح في فريق المعارضين للعدوان على العراق، خوفا من أن يؤدي إي موقف من هذا النوع إلى تغيير موازين

المعادلة السياسية الداخلية ضد حزب العدالة والتنمية، نظرا للتحالفات القوية التي تتميز بها العلاقات بين المؤسسة العسكرية التركية وكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية[1].

فمنذ صعود حزب العدالة والتنمية زادت محاولات تركيا في إيجاد نوع من التوازن في علاقتها الخارجية مع الجميع بما فيهم العرب والغرب على حد سواء, فربطت علاقتها بأوروبا وأمريكا للاستقواء بالخارج على التهديدات الداخلية لحزب العدالة والتنمية المتمثلة في العسكر، ومن ثم قامت بتحسين علاقتها مع الدول العربية والإسلامية كمحاولة لإعادة صياغة العلاقات الخارجية التركية من جديد[2].

كما تأثر الموقف التركي من العدوان على العراق بالأزمة الاقتصادية الداخلية التي مرت بها تركيا وأدت إلى وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، حيث استفاد الحزب من الغضب الشعبي التركي على النظام السياسي السابق، من هنا اهتمت الحكومة التركية في فترة العدوان على العراق بأزمتها الاقتصادية الداخلية للتقليل من آثارها والسعي إلى التغلب عليها[3].

ولأن إستراتيجية حزب العدالة والتنمية للخروج من الأزمة الاقتصادية الداخلية -في فترة العدوان على العراق- كانت تتجه نحو القروض الدولية وتشجيع الاستثمارات الخارجية، فقد تجنب الحزب الدخول في مواقف عدائية علنية وصريحة من الولايات المتحدة قائدة التحالف في الحرب على العراق، خشية منه –أي الحزب- من التأثير الكبير للولايات المتحدة الأمريكية على قرارات المؤسسات الدولية التي كان يعتقد أنها مخرجٌ للأزمة الاقتصادية الداخلية في تركيا[4].

---

[1] سليمان، محمد ، الموقف التركي من العراق بين المصلحة القومية والحسابات الداخلية، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية ، المجلد 6 ، العدد 1 ، 2003، ص 25.

[2] الخماش ، العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية ، مرجع سابق، ص11.

[3] سليمان ، الموقف التركي من العراق بين المصلحة القومية والحسابات الداخلية ، مرجع سابق، ص 26.

[4] المصدر نفسه، ص 26.

كما أدى التفكير بالتعويضات المالية التي قد تحصل عليها تركيا جرّاء الحرب إلى التأثير في الموقف التركي من العدوان على العراق ، وذلك لحل جزء من أزمتها الاقتصادية.

ومن الاعتبارات الداخلية أيضاً عامل السلم الوطني، إذ ساهمت حرب الخليج الثانية في نمو نشاط حزب العمال الكردستاني وزيادة عملياته في الأراضي التركية، بشكل أثر على الأمن التركي، الأمر الذي يبرر التخوف الذي أعلنته الحكومة التركية من العدوان على العراق، وبذلت تركيا ما بذلته من جهود لمنع التدخل من أجل أمنها الداخلي بشكل أساسي، بل أنها و-على الرغم من معارضتها إرسال قوات تركية للحرب في العراق- وافقت على إرسال قوات تركية إلى العراق لمنع حدوث أي نشاط عسكري كردي في شمال العراق.

من هنا يمكن القول بأن الموقف التركي من العراق تشكّل بناءً على تفاعل عوامل خارجية تتمثل في اعتبارات الأمن القومي التركي وبالأخص القضية الكردية، وعوامل داخلية ترتبط بالنظام السياسي التركي الداخلي والأزمة الاقتصادية التي مرت فيها تركيا في هذه الفترة[1].

المطلب الثالث تطور الموقف التركي من العدوان على العراق:

يمكن إيجاز الموقف التركي من الحرب على العراق من خلال التطورات التالية:

أولاً : المعارضة الكبيرة من جانب تركيا للحرب على العراق بل ومحاولة منع وقوعها من خلال الزيارات المتكررة التي قام بها رئيس الوزراء التركي آنذاك "عبد الله جول" إلى الدول المجاورة، بل وتم عقد مؤتمر في أنقرة لمنع وقوع الحرب على العراق خشية من تركيا على مصالحها الداخلية.

---

[1] سليمان، الموقف التركي من العراق بين المصلحة القومية والحسابات الداخلية ، مرجع سابق، ص 24.

ثانيا: تغيرت حدة الموقف تدريجيا وأعلنت الحكومة التركية عدم اتخاذها لأي موقف من الحرب على العراق قبل موافقة مجلس الأمن على الحرب، وذلك رغبة منها في الحفاظ على مصلحتها في حال وقوع الحرب، ورغبة منها في الانحياز إلى صف الرابح في هذه الحرب والذي كان الساسة يجمعون أنه لن يكون العراق بأي حال من الأحوال.

ثالثاً: قام البرلمان التركي برفض قرار استخدام الأراضي التركية كنقطة انطلاق للقوات البرية الأمريكية، ويمكن تفسير هذه الخطوة بالمناورة السياسية من قِبل حزب العدالة مع الحكومة الأمريكية لتقديم مساعدات مالية واقتصادية أكبر، كما يمكن تفسير هذا الموقف بمحاولة إرضاء الرأي العام التركي المعارض –في مجمله- للحرب على العراق .

ومن جانب آخر يمكن أن يكون الصراع داخل اتجاهات الحزب الفكرية المختلفة المتمثلة في داخل الحزب، فهناك اتجاه (عبد الله جول) رئيس الوزراء آنذاك، الذي يفضل عدم التورط في العدوان على العراق، واتجاه رجب طيب أردوغان الذي كان يتطلع إلى الاستفادة من الظروف الإقليمية وتحقيق مصلحة لتركيا من خلال انضمامها لحلف تقوده قوة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية.

رابعاً: إرسال قوات تركية للعراق من أجل تحقيق مجموعة من الغايات أهمها التأكيد على الحضور التركي ضمن خارطة المصالح الإقليمية، وعرقلة إقامة دولة كردية، في شمال العراق، وحماية حقوق التركمان في ظل سيطرة الأكراد على شمال العراق، وحماية المصالح التركية في حال انفلات الأوضاع الأمنية في الشمال العراقي، ومنع النشاط الأمني لحزب العمال الكردستاني المتزايد في شمال العراق.

من جهة أخرى يمكن القول: إنه من الممكن أن تكون مدة الحرب بالنسبة لتركيا قد زادت من أزمتها الاقتصادية غير أنها لا تمانع من إضعاف النفوذ العراقي في المنطقة .

لقد أدارت تركيا علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة العدوان على العراق بذكاء يُحسب للساسة الأتراك في تلك الفترة، خاصة في ظل الضغوط الأميركية الهائلة دون أن تلحق أي ضرر حقيقي بعلاقاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة ودول الإتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني الموقف التركي من العدوان على لبنان في العام 2006

بدأت حرب لبنان الثانية بعد اختطاف جنديين إسرائيليين في 12 تموز (يوليو) 2006. ولقد بدأت العمليات القتالية بين قوات من حزب الله اللبناني وقوات جيش الدفاع الإسرائيلي واستمرت 34 يوما في مناطق مختلفة من لبنان، خاصة في المناطق الجنوبية والشرقية وفي العاصمة بيروت، وفي شمالي إسرائيل، وفي مناطق الجليل، الكرمل ومرج ابن عامر، وانتهت في 14 آب/أغسطس 2006 . وقد خلفت هذه الحرب العديد من المجازر في صفوف المدنيين اللبنانيين، وانتهت الحرب بتطبيق قرار "وقف الأعمال العدائية" الذي نص عليه القرار 1701 لمجلس الأمن الدولي. ونص القرار 1701 على إنهاء العمليات القتالية من كلا الجانبين وإضافة 15000 جندي لقوة "يونيفيل" لحفظ السلام مع انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى الخط الأزرق وانسحاب قوة حزب الله إلى شمالي نهر الليطاني وانتشار الجيش اللبناني في الجنوب اللبناني[1].

واختلفت ردود الفعل الدولية على هذه الحرب ومايهمنا في هذا الصدد الموقف التركي من العدوان الإسرائيلي على لبنان.

[1] _عنبير، أفراييم ، حرب لبنان الثانية وما بعدها، مركز بيغين السادات للدراسات الإستراتيجية، آذار (مارس) 2007, ص2

المطلب الأول: خلفيات الموقف التاريخية

امتازت العلاقات الاسرائيلية التركية بالقوة والايجابية منذ قيام اسرائيل وإلى أمد قريب كانت تركيا تهدف من وراء العلاقة مع اسرائيل إلى كسب اسرائيل إلى جانبها في صراعها مع الجمهورية الايرانية التي كانت تمثل على الدوام أحد عناصر التهديد لتركيا سواء كمنافس استراتيجي في المنطقة أو كمصدر لعدم الاستقرار، هذا بالاضافة إلى الصراع المذهبي باعتبار أن ايران امتداد للامبراطورية الصفوية الشيعية في المنطقة في مواجهة تركيا التي تعتبر وريثة الإمبراطورية العثمانية السنية.

وبالنظر إلى أطراف حرب لبنان وهما حزب الله وإسرائيل يلاحظ أن حزب الله هو حليف استراتيجي لايران، بالتالي فإن موقف تركيا التاريخي من اسرائيل يجعلها تقف في مصلحة اسرائيل.

ولعل الموقف التركي من عمليات حزب الله على اسرائيل في العام 1996 الذي كان يشجب ويستنكر الأعمال التي كان يقوم بها حزب الله خارج لبنان خير دليل على التأرجح في الموقف التركي، فقد صرح السفير التركي في القاهرة آنذاك أن بلاده تؤيد العمليات العسكرية الإسرائيلية في الجنوب اللبناني، وترى أن الأعمال التي يقوم بها حزب الله خارج حدود لبنان يعتبر ارهابا"[1]. وكان المقصود بهذا التصريح ايران التي تعتبر حزب الله هو يدها وصوتها في المنطقة.

وتاريخيا جاء توجه تركيا نحو الغرب مستعينة باسرائيل دون ابداء أي اهتمام

---

[1] كشك، أشرف عبد الحميد ، الاتفاق التركي – الإسرائيلي والأمن العربي، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، عدد 5، ص69.

بالدول العربية بسبب الاعتقاد التركي بعدم جدوى العلاقات مع العرب ظنا من تركيا بأن الأنظمة العربية لن تخلق لها سوى المزيد من المشاكل الداخلية والخارجية مع الآخرين، لذلك اتجهت نحو المعسكر الغربي بكل ما تملكه من إمكانات حتى تكون جزءاً من تلك الثقافة رغم اختلاف اللغة والدين والحياة[1].

المطلب الثاني: التحول في الموقف التركي

مع تسلم حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في تركيا عام2002 سعت تركيا لأن تكون لاعباً رئيساً في منطقة الشرق الأوسط، وذلك وفق التوجهات الاستراتيجية التي بلورها الحزب، والتي تقوم على استثمار الجوار القريب، وتفعيل العمق الاستراتيجي من خلال تفعيل مجمل العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية وتنشيطها مع العالمين العربي والإسلامي. وفي تلك الفترة مالت كفة العلاقات نحو الجانب العربي، وبدا ذلك جليا في رفض اردوغان طلباً ملحاً من السفير الإسرائيلي لمقابلته، وعوضاً عن ذلك جمع أردوغان السفراء العرب في أنقرة وكشف لهم عن نيته إعادة إحياء العلاقات مع العالمين العربي والإسلامي[2] . ومن بعد ذلك تم منح تركيا عضوية دولة مراقبة في جامعة الدول العربية وتعززت الخطوات التركية الايجابية باتجاه العرب من خلال الموقف المناهض للعدوان الإسرائيلي على لبنان في العام 2006[3].

هذا التحول أسهم في زيادة التوتر بين الجانبين التركي والإسرائيلي واشتدت حدة الانتقادات التركية لاسرائيل، وبرز ذلك واضحا خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان،

[1] الغول، أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي ، مرجع سابق، ص66.
[2] الخماش، العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، مرجع سابق، ص151
[3] عبد الجليل، طارق ، الجمهورية التركية الجديدة، مركز القاهرة للدراسات التركية، 2007, ص23.

حيث أدانت الحكومة التركية بشكل رسمي العدوان الاسرائيلي، وعلى الصعيد الشعبي عمت المظاهرات المستنكرة للحرب على لبنان اسطنبول والمدن التركية الأخرى، وطالب الشعب التركي بضرورة ايقاف العدوان على لبنان حتى لو تطلب الأمر التدخل العسكري التركي.

وعلى الرغم من ضغط الجيش التركي على الحكومة لتهدئة العلاقات مع الحكومة الإسرائيلية إلا أن ذلك لم يكن وسيلة مجدية لإيقاف انتقاد اسرائيل[1].

تصاعدت حملة الاستنكار والشجب الحكومي والشعبي في تركيا ضد العدوان الاسرائيلي على لبنان، حيث ندد رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان بالعدوان الإسرائيلي الوحشي على لبنان مؤكدا أن هذا العدوان لا يخدم السلام العالمي. وقال في هذا السياق إن "منطقة الشرق الأوسط عانت الكثير من الحروب الطويلة وعمليات الاغتيال والمجازر ولا يمكن تدمير لبنان بكامله ولا يحق لأحد أن يفعل ذلك وأضاف أردوغان: إنه "من الصعب التحدث عن السلام العالمي والعدالة والقانون العالميين عندما يفقد المدنيون والأطفال والنساء والشيوخ العزل حياتهم تحت القنابل في لبنان ."وأكد اردوغان أن تركيا لا يمكنها تحمل ما يحدث أو أن تبقى متفرجة إزاء أعمال العنف التي تجري في لبنان[2]. .
أما وزير الخارجية عبد الله غول فحذر من أن مشاعر العداء للدول الغربية في تصاعد في

---

[1] الغول، يسري عبد الرءوف يوسف ، مرجع سابق, ص113

[2] وكالة كونا الكويتية للأنباء، تقرير العدوان الاسرائيلي على فلسطين ولبنان يصعد من موجة العداء لاسرائيل في بتاريخ 1 اغسطس، 2006، ص2

تركيا وقال ان "أشخاصا معتدلين وليبراليين بتركيا يتحولون الى معادين بسبب هذه العمليات"[1].

وعقب القصف الاسرائيلي لبلدة (قانا) ومقتل أكثر من 60 مدنيا أعلن 25 نائبا في البرلمان التركي انسحابهم من جمعية الصداقة البرلمانية التركية-الاسرائيلية حيث قدم 17 نائبا من حزب (العدالة والتنمية) مع خمسة من حزب (الشعب الجمهوري) واثنين من حزب (الوطن الأم) استقالتهم من هذه الجمعية تحت تأكيد أنه لا يمكن عقد صداقة مع دولة لا تؤمن بالسلام.

على الصعيد العسكري وضعت تركيا أيضا تحفظها على الممارسات العدوانية الإسرائيلية في لبنان من خلال تغيب رئيس هيئة الأركان التركي الثاني الجنرال أشيك كوشنار عن اجتماع (الحوار العسكري العالي المستوى) الذي عقد في إسرائيل على الرغم من تأكد مشاركته المسبقة .وقد أعتبر هذا الأمر تطورا مهما على صعيد الموقف التركي .

ومن الجدير ذكره أنه ولأول مرة في تاريخ الجمهورية التركية اتفقت الأصوات والصحف العلمانية والاسلامية والليبرالية على خط استنكاري واحد ضد اسرائيل في عملياتها ضد لبنان. فعلى سبيل المثال هناك صحف مثل (ملليت) و(حرييت) و(صباح) العلمانية الأشهر في تركيا نددت باسرائيل بسبب ما ترتكبه من ممارساتها الوحشية بالرغم من أن هذه الصحف كانت تعرف بأنها من دعاة تشجيع العلاقات التركية الاسرائيلية وتعزيزها. بل لم تكتف هذه الصحف بإدانة اسرائيل لكنها أيضا قامت بإعلان هزيمتها أمام (حزب الله) على الرغم من تفوقها العسكري.

---

[1]وكالة كونا الكويتية للأنباء، تقرير العدوان الاسرائيلي ، مرجع سابق، ص2.

أما بالنسبة للجمعيات المدنية فقد خرجت العديد من المؤسسات المدنية في تركيا بمظاهرات حاشدة في أنقرة استنكارا للاعتداءات الاسرائيلية على لبنان مطالبين الحكومة بمقاطعة كل أشكال العلاقات مع اسرائيل. حيث خرجت مظاهرات لنقابة العمال ضمن حملة استنكار ضخمة أطلقتها تحت شعار (فليتحد كل المسلمين في العالم مع السلام لايقاف اسرائيل).

لقد أرادت تركيا من خلال هذه المواقف الإيحاء إلى العالم الإسلامي وإلى الداخل الإسلامي واليساري بأنه لم يعد من الممكن أن تتجاهل تركيا ما يجري في لبنان [1].

لقد عكست مواقف قيادات حزب العدالة والتنمية إبان الحرب على لبنان حقيقة وجود خلافات سياسية بنيوية بين تركيا وإسرائيل، ولكن الخطوات على أرض الواقع أثبتت العكس فمازالت تركيا تصرح بما لا تقوم بتنفيذه على الأرض، وهذا ما يفسّر عدم إقدام رئيس الوزراء أردوغان على اتخاذ خطوات تقضي بخفض التمثيل الدبلوماسي بين أنقرة وتل أبيب على الأقل[2].

وبالرغم من تأزم العلاقات في ظل الحرب الإسرائيلية على لبنان في العام 2006، إلا أن أردوغان كان يرفض إلغاء عقود الدفاع أو استدعاء السفير من إسرائيل، حتى أنّ أردوغان أعلن خلال زيارة الى الهند، عن مشروع تركي ــ إسرائيلي مشترك لمد أنابيب نفط وغاز الى الهند من بحر قزوين، مروراً بمرفأي جيهان التركي وإيلات الإسرائيلي.

---

[1] Katz, Yaakov, Israel May Sell Arrow and Ofek to Turkey, J. P library , Jerusalem , 2007, p3.

[2] عبد القادر، نزار ، العلاقات التركية – الإسرائيلية: بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة،مجلة الدفاع الوطني، العدد 2010،323 ،بيروت، لبنان.، ص17.

فالعقل التركي الجديد كان يعمل وفق منطق أن أنقرة لم تقم ببناء صداقات مع أعداء الأمس، لتفقد صداقات اليوم[1].

كما أن اللافت للنظر أن العلاقات التجارية والاقتصادية بين تركيا وإسرائيل، كانت تمضي بقوة نحو الأمام متجاوزة الإشكالات والعقبات القائمة، إلا أن العلاقات التجارية كانت تمضي بقوة كأن شيئاً لم يكن، بل كانت تزداد صلابة ووثوقاً.

وهذا يؤكد سير الحكومة التركية برئاسة حزب العدالة والتنمية على نهج الحكومات السابقة ولم تقدم على الصدام مع الجيش بخصوص العلاقة مع إسرائيل حيث أن المؤسسة العسكرية تتحكم بشتى مناحي الحياة في تركيا وقادرة على إحداث انقلاب في أي لحظة.

---

[1] عبد العليم ، السيد ، تركيا وإسرائيل.. من التحالف إلى الصدام، صحيفة الوطن، العدد 12163، 8 اكتوبر، 2011، ص10.

المبحث الثالث: الموقف التركي من العدوان والحصار على غزة

تميز الموقف التركي أثناء حصار غزة منذ العام 2006 والعدوان عليها في أواخر العام 2008 بالحضور القوي وكان ذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: الموقف التركي من العدوان على غزة

منذ أن تسلم حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في تركيا اتجه بشكل واضح وصريح لدعم العديد من القضايا العربية ابتداءاً من رفضها التعاون مع القوات الأمريكية باحتلال العراق عام 2003 وانتهاءاً بمغادرة السيد اردوغان منتدى دافوس من اجل العدوان الإسرائيلي على غزة.

ولقد شهدت فترة العدوان على غزة 2009/2008، حضوراً تركيا طاغيا حتى على الدول العربية والإقليمية، حيث رفضت تركيا بشكل حاسم هذا العدوان ويمكن تفسير هذا الموقف وفق بعض المحللين إلى "حالة الخداع التي تعرضت لها تركيا إبّان زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي لأنقرة، يوم 22 كانون الأول/ديسمبر 2008، دون الكشف عن نية لعدوان إسرائيلي حيال قطاع غزة"[1].

كما يشير بعض المحللين أن هذا الموقف الرافض بشكل قاطع للعدوان الإسرائيلي على غزة لم يرتبط بمصلحة عاطفية مع حركات المقاومة الفلسطينية أو مع الحكومة

[1] حنا ، إلياس ، المنطقة في مرحلة ما بعد الحرب على غزة، مجلة شؤون عربية، العدد 137، ربيع 2009، جامعة الدول العربية، 2009, ص17.

الفلسطينية المقالة في قطاع غزة. وإنما جاء رغبة في تحقيق مجموعة من المصالح الداخلية والخارجية[1].

أما المصالح الداخلية فتتمثل في رغبة حزب العدالة والتنمية في زيادة شعبيته قبيل الانتخابات التي فاز فيها في (31 من آذار/مارس عام 2009). بينما كانت المصالح الخارجية تتمثل برغبة تركيا في لعب دور إقليميٍ مركزيٍ في معادلة الشرق الأوسط ، من منظور ما أطلق عليه مصطلح "العثمانية الجديدة"[2]، الذي يستهدف تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول العربية. بالإضافة إلى رغبة تركيا في لعب دور الوسيط بين الغرب والشرق، ولعب دور الوسيط بين القوى الخارجية ومع دول الممانعة والاعتدال بالمنطقة، بما فيها إسرائيل[3]. ولقد سعت تركيا للعب هذه الدور أملاً في تجاوز بعض مشكلاتها المتعلقة بالانضمام للاتحاد الأوروبي وقضية الأرمن وملف العراق وقضية حزب العمال الكردستاني، وقضية قبرص، وغيرها.

لقد أظهر الموقف التركي من حرب غزة تحولا في السياسة التركية بجعلها سياسة مبادرة وفاعلة ومؤثرة وصاحبة رؤية مستقلة، خاصة في ظل تحالفها مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي نجد أن الموقف التركي جاء مغايرًا تمامًا للموقف الأمريكي، وتميز بموقف مستقل ورؤية واضحة في التعامل مع حرب غزة، وهذا ما أكد عليه رئيس الوزراء التركي

---

[1]عبدالقادر، محمد ، "الدور الإقليمي لتركيا وإيران من حصاد غزة"، مختارات إيرانية، العدد 103، فبراير 2009، مركز الدراسات للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص8.
[2]بووانو, العثمانيون الجدد مرجع سابق، ص9
[3]عبد المجيد، وحيد ، "التفاعلات العربية الإقليمية تجاه الحرب على غزة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 176، أبريل 2009، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص54

رجب طيب أردوغان بقوله" إن بلاده لن تدير ظهرها لما يحدث لغزة وأطفالها، ولن تبقى صامته ومكتوفة الأيدي على عدم تحقيق العدالة"[1].

ولم تدخر تركيا جهدًا من أجل وقف العدوان على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، بل تكاد جهودها تفوق جهود الدول العربية مجتمعة، وصدرت بعض التصريحات القاسية عن المسؤولين الأتراك تجاه العدوان الإسرائيلي على غزة لم تصدر حتى من الدول العربية[2].

وفاقت اللهجة الرسمية التركية جميع التوقعات وبدا ذلك واضحا من قول رئيس الوزراء التركي اردوغان "إن العدوان على غزة إهانة لتركيا".

كما تجدر الإشارة إلى التصريح الذي أطلقه رئيس حزب العدالة والتنمية في تركيا (بولنت كديكل) الذي شبه أيهود اولمرت بالرئيس الأمريكي جورج بوش عندما ضربه صحفي عراقي بالحذاء حينما قال "إن رئيس وزراء إسرائيل أيهود اولمرت الذي صم إذنيه عن نداءات العالم الداعية إلى وقف العدوان على غزة بات يستحق إن ينال زوجًا من الأحذية مثل الحذاء الذي ناله الرئيس الأميركي جورج بوش في بغداد"[3].

ومنذ اليوم الأول للعدوان الإسرائيلي على غزة أعلنت تركيا إدانتها له، وقام المسؤولون الأتراك وعلى رأسهم الرئيس التركي بزيارات متكررة إلى عدد من الدول العربية ، كما استقبل العديد من الدبلوماسيين في مصر وسورية وقطر وإيران. وبدت تركيا كأنها في بؤرة الحدث

---

[1] حسان ، سمر محمود محمد ، الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية (2002-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2012،ص64.

[2] مركز الزيتونة للدراسات والمعلومات، قسم الأرشيف والمعلومات، تقرير رقم (17)، تركيا والقضية الفلسطينية، بيروت، لبنان، 2010. ص45.

[3] تركيا تعيد النظر في تعاونها العسكري مع إسرائيل إثر العدوان على غزة ، مجلة فلسطين اليوم، بتاريخ 2009/1/4، العدد 1403, ص 25.

ومحركته بشكل أثار استغراب العديد من الدول وعلى رأسها إسرائيل التي رفضت الموقف التركي جملة وتفصيلا.

إن هذا الأمر يدعو إلى البحث في حقيقة موقف تركيا والأسباب التي دفعتها لاتخاذه. فهناك من يرى أن تركيا استفادت من العدوان على غزة ونجحت في توظيفه لتحقيق بعض الأهداف المتمثلة في التقليل من السيطرة الإيرانية على المنطقة، لعب دور إقليمي، وكسب ود الشعوب العربية والإسلامية وتعاطفها[1].

إن المتتبع للموقف التركي يرى تعرجات واختلافات على مدى الفترة التي استغرقها العدوان ويمكن تلخيص الموقف التركي من العدوان على غزة فيما يأتي:

1. منذ بداية الحرب سعت تركيا, وبشتى الطرق الدبلوماسية, إلى وقف العدوان وأجرت تركيا محادثات مع جميع الأطراف المعنية بما فيهم السلطة الفلسطينية وحماس ومصر وإسرائيل بالإضافة إلى دول عربية وأوروبية أخرى.

2. ومع اشتداد الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة تشددت تركيا في موقفها ضد إسرائيل الأمر الذي حدا برئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان للمطالبة بمنع إسرائيل من دخول الأمم المتحدة لتجاهلها قرار وقف إطلاق النار الصادر عن مجلس الأمن. وطلب من العالم أن ينتبه للوحشية الإسرائيلية في عدوانها على غزة[2]. وقال اردوغان بالنص: "كيف لبلد يتجاهل تماما ولا ينفذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أن يسمح له

---

[1] سويلم، حسام ، الدور والمصلحة الإيرانية في الحرب الإسرائيلية على غزة، مختارات إيرانية، العدد 103، فبراير 2009، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص3.
[2] مركز الزيتونة للدراسات والمعلومات، تقرير رقم (17)، مرجع سابق، ص44.

بالدخول إلى الأمم المتحدة"[1]. ويمكن القول أن تركيا تحركت في بداية الأمر من دوافع إنسانية أولاً ومن اجل أن تؤكد أنه أصبح لها دور مركزي في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط ثانيا.

3. يحسب لتركيا في هذا الفترة أنها استطاعت التواصل مع حماس، واستطاعت بالمشاركة مع مصر وفرنسا أن تتوصل إلى اتفاق مزدوج لوقف إطلاق النار بين فصائل المقاومة في غزة وبين الجانب الإسرائيلي، وأكثر من ذلك لعبت تركيا دور "الضامن" لحماس لتنفيذ وقف إطلاق النار، واستطاعت تركيا إقناع حماس بتغيير مواقفها الأمر الذي لم تستطعه مصر ولا فرنسا من أجل الالتزام بوقف إطلاق النار من قبل فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة.

4. استطاعت تركيا مع مرور الوقت أن تقف على مسافة واحدة من الرئاسة الفلسطينية ومن حركة حماس، وفي الوقت ذاته لم تقطع علاقتها مع إسرائيل، حيث التقى السفير التركي في إسرائيل برئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك أيهود أولمرت، وهذا يعد نجاحاً لتركيا التي استطاعت التواصل مع الجميع.

5. ويعد السجال الذي حصل في ملتقى دافوس الاقتصادي، بتاريخ 29 كانون الثاني/نوفمبر2009، بين الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز وأردوغان، علامة فارقة عكست الموقف التركي من العدوان الإسرائيلي على غزة، حيث اتهم أردوغان إسرائيل

---

[1]موقع البي بي سي العربي، " تركيا: اسرائيل يجب ان تمنع من دخول الامم المتحدة"، الجمعة 16 يناير 2009، تم الوصول إليه بتاريخ 2012/5/19،
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7834000/7834713.stm

بأنها جعلت غزة سجناً كبيراً وأنه كان يجب عليها رفع الحصار، وأن إسرائيل دمرت البنية التحتية في غزة بما فيها مباني الأمم المتحدة والمدارس التابعة لها. وأكد أردوغان على ضرورة الاعتراف بخيار الشعب الفلسطيني الذي صوت لحركة حماس، وأكد على ضرورة إشراك حماس في العملية السياسية، جنبا إلى جنب مع الرئاسة الفلسطينية[1].

6. لقد واجهت تركيا بعض الانتقادات بسبب موقفها من العدوان، واتهمت من جهات داخلية وخارجية بالانحياز لحركة حماس التي يعتبرها الغرب "حركة إرهابية", الأمر الذي قد يؤدي إلى ابتعاد تركيا عن الغرب، والذي حدا بوزير خارجية تركيا أن يوضح أن العلاقة مع الغرب ثابتة وليست مجالاً للنقاش، وقال في ذات الصدد أن "على حماس أن تختار بين أن تكون منظمة مسلحة أو حركة سياسية، وعليها أن تختار بين حمل السلاح وبين مسار التفاوض"[2]. كما اقترحت الحكومة التركية على حماس انتهاج أساليب سلمية لتحقيق أغراضها بدلا من الكفاح المسلح، حيث أضاف وزير الخارجية التركي: "نقترح أن يعملوا داخل إطار النظام السياسي"[3].

ويأتي هذا الموقف لتخفيف الضغوط الغربية عن تركيا، ورسالة إلى الغرب أن تركيا لم تزل على حيادها من كل أطراف الصراع.

المطلب الثاني الموقف التركي من الحصار على غزة :

ينطلق موقف الحكومة التركية في التعامل من الحصار المفروض على قطاع غزة، من خلال أمرين، هما:

---

[1] مركز الزيتونة للدراسات والمعلومات، تقرير رقم (17)، مرجع سابق، ص47.
[2] لطفي ، منال ، حماس في مفترق طرق.. وعليها أن تختار،جريدة الشرق الأوسط، الأربعاء ، 28 يناير 2009 العدد 11019
[3] المصدر نفسه.

1. رغبة تركيا في لعب دور إقليمي بالتوازي مع الدور الإيراني، والمحافظة على أمن دول الجوار ولضمان استقرار تركيا ذاتها.

2. التعاطف الشعبي الكبير مع أهالي قطاع غزة، وذلك بفعل الخلفية الدينية المشتركة لكلا الشعبين التركي والفلسطيني, الأمر الذي أثر في الموقف الرسمي التركي في ظل حزب العدالة والتنمية ذي الأصول الإسلامية، والذي ينطلق في مواقفه من مراعاة الناخب التركي.

ويتجلى الموقف التركي من حصار غزة فيما يلي بشكل واضح فيما يلي:

1. المطالبة الدائمة برفع الحصار عن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، والإصرار على المضي قُدُماً في كسره وإنهائه بشتى الوسائل وطرق الدعم السلمية.

2. إرسال قوافل الحرية ومن أشهرها سفينة مرمرة التركية التي استهدفتها إسرائيل في عرض البحر وقتلت متضامنين أتراك وأجانب كانوا على متنها يحملون الغذاء والكساء لأهالي قطاع غزة, الأمر الذي أدى إلى حدوث أزمة طالبت على أثرها أنقرة من إسرائيل أن تعتذر وأن تدفع التعويضات لأهالي الضحايا، بالإضافة للموافقة على تشكيل لجنة تحقيق دولية .

3. استخدام لغة صارمة في الحديث واستخدام كلمات على شاكلة "معاقبة إسرائيل" من خلال خفض التمثيل الدبلوماسي، وإلغاء بعض الاتفاقيات العسكرية المتعلقة بالتدريب، ومنع مرور الطائرات العسكرية الإسرائيلية فوق أجوائها، وتقليل مستوى التعاون الأمني وتقليل حجم العلاقات الاقتصادية.

ولكن الأمر اللافت للانتباه أن الإجراءات التركية على أرض الواقع، كانت أقل بكثير مما كان متوقعاً، وغير متناسبة مع لهجة التصعيد التي رافقتها. ويعود هذا الأمر إلى عدم رغبة تركيا في إغضاب الغرب وأمريكا التي تعد الحليفة الإستراتيجية الأولى لإسرائيل.[1].

ويلاحظ مما سبق أن الموقف التركي من العدوان على غزة انطلق من قناعة تركيا بأن دورها الاقليمي الذي تسعى للعبه لا يمكن أن يتبلور إلا من خلال التدخل في شؤون القضية الفلسطينية. كما أن التعاطف الشعبي التركي مع القضية الفلسطينية وجّه الموقف التركي نحو انتقاد اسرائيل، الأمر الذي أكسب حزب العدالة والتنمية تأييد الشارع التركي وعزز من أسهمه في انتخابات عام 2009 وأدى إلى فوزه بها. مع الأخذ بعين الاعتبار التوازن في الاستراتجية التركية تجاه العلاقات مع اسرائيل كونها حليف استراتيجي عسكري واقتصادي مع تركيا.

[1] مركز الزيتونة، أسطول الحرية وكسر الحصار: التداعيات والاحتمالات، تقرير التقدير الاستراتيجي رقم (25) آب / أغسطس 2010، ص2.

المبحث الرابع: تركيا والمفاوضات السورية الإسرائيلية

سعت تركيا لتعزيز دورها الاقليمي، الذى لاقى ترحيباً من الدول العربية، والذي بدا أنه إعادة النظر في الدور التركي في ظل المواقف الجديدة للحكومة التركية التي بدأت بالخطوة التي اتخذتها حكومة عبد الله غول باعلان استقلالية قرار تركيا في ما يعود للحرب الأميركية على العراق في العام (2003). بالاضافة إلى تأكيد أنقرة لدمشق خلال زيارة عبدالله غول في العام (2003) رفضها للمشاركة في أي خطط أمريكية لعزل سوريا وتطويقها، الأمر الذي قدرته دمشق وارتأت فيه أمرا مشجعاً للدخول في مفاوضات غير مباشرة مع الجانب الاسرائيلي برعاية تركية.

وبالفعل تم عقد أول جلسة للمفاوضات غير المباشرة بين الجانبين في أيار/مايو من العام (2008)، تحت اشراف ورعاية عبدالله غول وأحمد داوود أوغلو الذي كان يحتل منصب المستشار الخاص لرئيس الجمهورية[1]، حيث استخدمت الدبلوماسية التركية الأدوات المتاحة لها، للتوسط في مفاوضات غير مباشرة بين كل من سوريا وإسرائيل، قبل أن تتوقف في نهايةكانون الأول/ ديسمبر من العام 2008 بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة، حيث تم إجراء خمس جولات من تلك المحادثات في مدينة اسطنبول التركية[2] ، وحيث أعلن رجب طيب أردوغان من دمشق في 30 كانون الأول/ديسمبر من العام (2008) بعد لقائه بالرئيس السوري بشار الأسد بأن الحرب الإسرائيلية على غزة هدمت كل الجهود التركية المبذولة من أجل تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط.[3].

---

[1] عبد القادر، العلاقات التركية – الإسرائيلية ، مرجع سابق، ص16

[2] صباح جاسم، تركيا وايران وسورية وأفق تشكيل محور شرق أوسطي جديد، شبكة النبأ المعلوماتية- الاثنين 23/تشرين الثاني/2009 ، http://www.annabaa.org/nbanews/2009/11/249.htm-

[3] صحيفة البعث، بتاريخ 2009/1/19، أوردوغان: الغرب يكيل بمكيالين، دمشق، العدد 13590

وبسبب الموقف الحاد الذي أخذته تركيا من اسرئيل بسبب العدوان على غزة صرح نتنياهو: أن بلاده مستعدة لاستئناف المفاوضات مع سورية بدون شروط مسبقة، لكنها لن تقبل الوساطة التركية؛ لأنها لم تعد وسيطاً مقبولاً في عملية السلام، وسيتم الاستغناء عن الوساطة التركية بأخرى فرنسية [1] .

الأسباب التي دفعت تركيا للعب دور الوسيط بين سوريا وإسرائيل:

يمكن القول: إن تركيا لديها القدرة على الإقناع والتأثير على كل من إسرائيل وسورية بسبب علاقتها الإستراتيجية المتينة مع إسرائيل منذ نشأة إسرائيل، فهناك تعاون إستراتيجي وعسكري واقتصادي وأمني ومعلوماتي مع إسرائيل منذ بداية الخمسينات من القرن الماضي رغم تولي حكومات لها جذور وامتدادات إسلامية في تركيا إلا أن جميع هذه الحكومات كانت خاضعة بشكل أو بآخر لحكم الجيش.

إن الهدف من وراء سعي تركيا للعب دور الوسيط بين تركيا وإسرائيل هو التقرب إلى الولايات المتحدة من خلال إسرائيل, وتقديم الخدمات التي تحتاجها إسرائيل على أمل استمرار العلاقات التجارية التركية الإسرائيلية, والرغبة التركية في بيع الفائض من المياه التركية إلى إسرائيل نظير الاستفادة من الخبرات التقنية العالية للجيش الإسرائيلي.

وكما أن تركيا تسعى إلى التقرب أكثر من الولايات المتحدة عبر إسرائيل فإن سورية أيضا تحاول التقرب إلى الولايات المتحدة عبر تركيا، إذ تحاول سوريا من خلال المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل إيجاد حليف إستراتيجي بديل عن إيران في حال قامت الولايات

[1] بشير عبد الفتاح، أبعاد التحول فى علاقات تركيا الإقليمية، مجلة "السياسة الدولية"، العدد 179، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، يناير 2010)، ص 135

المتحدة وإسرائيل بإسقاط النظام الإيراني في ظل الحديث عن ضربة أمريكية - إسرائيلية لإيران.

كما تحاول تركيا أن تثبت للعرب أنها دولة مهمة ومحورية في حل القضايا الخلافية، وتحاول أن تثبت لسورية حسن النوايا والجوار وتسعى لإقناع سوريا باستعادة الجولان من خلال المفاوضات وليس من خلال الخيار العسكري[1].

ويمكن تلخيص المراحل التي قطعتها المفاوضات الإسرائيلية السورية التي رعتها تركيا بما يأتي:

أ. أعلن شاؤول موفاز وزير الدفاع الاسرائيلي السابق أن بلاده مستعدة لبدء مفاوضات مع سوريا دون شروط مسبقة، وقابل ذلك قبول من الشارع الإسرائيلي بنسبة (52%) لإجراء هذه المفاوضات.

ب. أعلنت إسرائيل أكثر من مرة أن المفاوضات تسير بشكل ايجابي.وأنها سوف تستمر .

ج- أشار المحللون أن هذه المفاوضات سوف تقوم بإستعادة الجولان ولكن بشروط صعبة على الطرفين بحيث تصر إسرائيل على أن تكون الجولان منطقة منزوعة السلاح نظرا لموقعها الاستراتيجي وإطلالها على طبريا والعديد من المدن والمواقع الإسرائيلية بالإضافة لوجود كميات كبيرة من المياه في الجولان.

د- أما الولايات المتحدة فإنها لم تكن متشجعة في باديء الأمر للمفاوضات الإسرائيلية السورية غير المباشرة برعاية تركية، ولكن يسود الاعتقاد أنه وفي حالة كانت هذه المفاوضات تتماشى

[1] المعايطة، تركيا الماضي والحاضر والدور القادم، مرجع سابق.

مع المصلحة الإسرائيلية, فإنه لا ضير فيها وسوف تؤيد نتائجها في النهاية, خاصة في ظل رغبة الولايات المتحدة الأمريكية وسعيها لفك الارتباط الإستراتيجي السوري مع إيران وحزب الله.

سعت تركيا أثناء المفاوضات غير المباشرة الى إقناع الجانبين الإسرائيلي والسوري الانتقال من مرحلة المفاوضات غير المباشرة إلى المفاوضات المباشرة, كما سعت آنذاك لإقناع الجانب الإسرائيلي بعدم اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي قبل انسحابه من هضبة الجولان وذلك لأن الشعب الإسرائيلي يعارض هذا الانسحاب بنسبة تقارب 70% .

وبالتزامن مع هذه المفاوضات كان هناك توجه اسرائيليٌ أمريكيٌ للضغط على لبنان للدخول في مفاوضات سلام مع إسرائيل تحت مظلة المفاوضات السورية الإسرائيلية غير المباشرة وذلك حتى تستطيع إٍسرائيل والولايات المتحدة احتواء سورية ولبنان وعزل حزب الله[1].

وكان الحديث يدور حول عودة المفاوضات إلى مجراها بعد انتهاء العدوان على غزة وبرز ذلك في تصريح الرئيس بشار الأسد الذي قال فيه : "على تركيا أن تحسن علاقاتها مع حليفها الإسرائيلي، وذلك حتى تضمن مجدداً القيام بدور الوساطة بين سوريا وإسرائيل. وإذا رغبت تركيا في مساعدتنا في موضوع إسرائيل فينبغي أن تكون لديها علاقات جيدة مع هذه الدولة.كما تساءل الرئيس السوري كيف يمكن لتركيا أن تلعب دوراً في عملية السلام[2]؟

[1] المعايطة، تركيا الماضي والحاضر والدور القادم ، مرجع سبق ذكره.
[2] صحيفة الخليج، الأسد لتركيا: تصالحوا مع إسرائيل لتصالحونا معهم ، 9-11- 2009.

الإستراتيجية التركية : نظرة استقرائية

مما لا شك فيه أن الجميع في عالم السياسة قد لاحظوا التحول الذي شهدته السياسة الخارجية التركية خلال السنوات العشر الماضية فوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة فتح الباب أمام عودة الألفة إلى العلاقات العربية التركية بعد ان كانت قريبة إلى التجافي بسبب هيمنة العسكر في تركيا على السياسة. وفي إطار الحديث عن هذا التقارب فلابد من التنويه الى أن التحول الديمقراطي في تركيا جاء نتيجة للإصلاحات الداخلية التي سعت خلال السنوات الماضية للحد من سطوة الجيش على السياسة الأمر الذي أنعكس بصورة ايجابية على سياسة تركيا الخارجية فجعلها ترسم استراتيجية جديدة قائمة على الاقتراب من دول المنطقة.

هناك مؤشرات على التقارب التركي العربي حيث شهدت المواقف التركية شجاعة في التعاطي مع التصعيد الإسرائيلي ضد الفلسطينيين وصلت إلى اتهام اسرائيل باستخدام إرهاب الدولة ضد الفلسطينيين[1] . وكانت ذروة التصعيد التركي ضد اسرائيل في منتدى دافوس عندما ترك أردوغان الجلسة وخرج غاضباً. وبالرغم من هذه المؤرات لابد من التأكيد على أن حكومة العدالة والتنمية لا تستطيع أن تلقي وراء ظهرها التعاون والتحالف التاريخي بين تركيا واسرائيل فبين الطرفين يوجد مصالح استراتيجية لا يمكن تجاهلها.

أن تركيا تسعى جاهدةً إلى توظيف الجذور التاريخية التي تربطها بدول المنطقة فالنخبة السياسية الاسلامية ممثلةً بحزب العدالة والتنمية تحدثت كثيراً عن ان تركيا هي وريثة الدولة العثمانية في إشارة إلى رغبة تركيا بالعودة من جديد إلى المنطقة, إضافة إلى ان اغلاق اوروبا الابواب في وجه تركيا وعدم ضمها للاتحاد الاوروبي كان عاملاً هاماً ايضاً في دفع تركيا بإتجاه المنطقة.

[1] انظر الى حسان، الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مرجع سابق.

وفي ظل تزاحم التطورات في الشرق الاوسط ستعمل تركيا بالتأكيد على تفعيل دورها أكثر فأكثر واستغلال ما حققته من تأييد خلال السنوات الماضية, فهي ترغب بأن تكون قوة اقليمية في المنطقة في ظل صراعات المصالح داخل الشرق الاوسط بين أقطاب اقليمية ودولية. وما يساعد تركيا على تعزيز نفوذها هو ما تحظى به من قبولٍ رسمي وشعبي عربي على عكس الدور الايراني الذي يُلاقي معارضة واسعة من العديد من دول المنطقة.

وتبذل تركيا جهوداً جدية لتصبح طرفاً في مختلف قضايا المنطقة بصفتها دولة تتمتع بعلاقات جيدة مع جميع الاطراف، الأمر الذي سيكسبها مصداقيةً كبيرة لدى مختلف أقطاب الصراع أقليمياً دولياً وهذه الجهود ليست وليدة اللحظة بل هي موجودة منذ سنوات فتركيا كان لها دورٌ في المفاوضات السورية الإسرائيلية. واليوم تكثف تركيا جهودها لتصبح قوة أقليمية كبرى في المنطقة، وهي تلعب حالياً دوراً رئيسياً في مفاوضات الملف النووي الايراني حيث قامت بالتقرب من ايران بُغية الحفاظ على مصالحها في المنطقة. وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى تصريحات اردوغان عندما تحدث عن حق ايران بأمتلاك السلاح النووي ما دامت اسرائيل تمتلكه[1], وقد عملت اسطنبول على استضافة جولة المفاوضات التي جمعت ايران بالقوى الدولية حيث قصدت من وراء هذه الخطوة تأكيد اهميتها في تسوية الخلافات الاقليمية.

وفي إطار الجدية والعمل للمضي في تعزيز الثِقل الاقليمي في المنطقة قامت تركيا بتوقيع عدة اتفاقيات تعاون اقتصادي واستراتيجي مع العديد من الدول العربية ابرزها ما وقعته مع العراق حيث تتضمن هذه الاتفاقية السماح بمرور أنابيب الغاز العراقي إلى اوروبا عبر تركيا. ومثل هذه الاتفاقية ستمنح تركيا أهمية مُضاعفة, ليس فقط فيما يتعلق بالمنطقة, بل أيضا

[1] الشامخ، إدريس، التحالفات الاستراتيجية التركية الجديدة في المنطقة قد تمهد الطريق أمام شرق أوسط جديد، جريدة الامان, العدد 879, 2009/10/23

على الصعيد الاوروبي فمثل هذه الاتفاقية من شأنها أن تمنح أنقرة ورقة ضغط على الاوروبيين في إطار السعي للانضمام إلى الاتحاد الاوروبي.[1]

وفي ضوء الحديث عن الاتفاقات الاقتصادية لابد من الإشارة إلى ان من مصلحة تركيا أن تعمل على تعميق علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة فالنمو الاقتصادي الذي شهدته تركيا خلال السنوات العشر الماضية يدل على نجاح تركيا في توظيف مكانتها لتحقيق مصالح اقتصادية وليس فقط من أجل تبوء مركز أساسي في إدارة المنطقة.

ولا يتوقف الأمر على خطوات تركيا في طريق تكثيف جهودها في المنطقة, بل ان تطورات المنطقة من الواضح أنها ستعمل على زيادة النفوذ التركي وتأثيره في المنطقة. فنجاح الاسلاميين في المنطقة قد يؤدي بهم إلى محاولة التقرب من تركيا بصورة أكبر بُغية الاستفادة من التجربة الديمقراطية الناجحة لحزب العدالة والتنمية الذي أستطاع المواءمة بين الاسلام والعلمانية, بالتالي فإن تجربة تركيا في التحول الديمقراطي ستكون أيضا باباً لتوسيع النفوذ في دول المنطقة.

وبالعودة إلى قضية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي التي تعد أهم القضايا لِما لها من تأثير في التحول التركي باتجاه المنطقة, فإن ما تعانيه أوروبا من انتكاسات مالية تهدد وحدتها قد تجعل هذه الانتكاسات من تركيا عضواً مقبولا في الاتحاد, فقد يلجأ الاتحاد إلى ضمها لتكون طوقاً للنجاة او للتخفيف من الأزمة المالية التي يعيشها الاتحاد.

أما ما يتعلق بالقضية الكردية فهي الاخرى أحدى القضايا التي تفرض على تركيا أن تكون نشطة على المستوى الأقليمي, فلهذه القضية أبعاد أقليمية من شأنها التأثير على استقرار المنطقة, لذلك لابد من زيادة الاهتمام بالدور التركي من أجل تسوية هذه القضية خاصةً من

[1] الشامخ، التحالفات الاستراتيجية التركية الجديدة جريدة الامان, مرجع سابق

جانب الدول التي تحتوي على أعداد غفيرة من الاكراد (العراق سورية ايران) وتسوية هذه القضية هي مصلحة مشتركة ومن الصعب حلها من جانب واحد بمعزل عن بقية الاطراف.

إذن من الملاحظ أن الظروف تقوم بخدمة تركيا من أجل تعزيز وجودها السياسي والاستراتيجي في المنطقة. فاجتماع الموروث التاريخي لتركيا في المنطقة مع وجود سلطة تقوم في سياستها على مبدأ حل المشكلات والابتعاد عن الدخول في أي صراعات, كل هذه المعطيات جعلت من تركيا صديقةً للجميع حيث أصبحت أرضاً للتفاوض بين الفرقاء الأمر الذي أكسبها سمعةً دولية عززت من نفوذها,إضافة إلى أن التراجع العربي حدا بتركيا لتصدر المشهد السياسي والدفاع عن القضايا العربية والإسلامية مما زاد من درجة قبولها كوافدٍ سياسي قد يؤدي إلى أحداث نوع من التوازن في القوى.

من المتوقع أن تستمر تركيا بالسير بخطىٍ ثابتة باتجاه تعزيز النفوذ في الشرق الأوسط في ظل تعثر أوروبا مع الإبقاء على جهود الانضمام للاتحاد، والاستمرار في هذا النهج ينبع من قناعة القائمين على السياسة التركية بفكرة أن من حق تركيا أن تلعب دوراً أكبر يليق بمكانتها التاريخية والدولية. وهنا لابد من التنويه إلى ان تركيا تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة من حيث قوة جيشها في حلف الناتو كما انها تحتل المرتبة الثامنة على مستوى العالم. [1]

وفي نهاية المطاف فإن تركيا استطاعت ان تتقدم إلى الأمام عبر السنوات الماضية في الجوانب سياسياً واقتصادياً كافة. ومن الطبيعي أن تستمر في هذا النهج الذي يقوم على عدم العداء لأي طرف إضافة إلى أن الولايات المتحدة تقوم بمساعدة تركيا على تنفيذ إستراتيجيتها ودعمها لأن تقوم بدور رجل الأمن في المنطقة. باختصار فإن العامل التاريخي والجغرافي والثقافي وما شهده العالم من تطورات وما يتمتع به حزب العدالة والتنمية من شرعية كل هذه

[1] عباس، ثائر، تحولات السياسة التركية، مصالح أم أهواء، صحيفة الشرق الأوسط العدد 11525, 2010/6/18

العناصر جعلت من تركيا قوة إقليمية مؤثرة في المنطقة في الوقت الحاضر. التي ستعمل على تعزيز هذه القدرة لذلك فهي لن تتخلى عن ما حققته من نجاحات.

وبناءً على ما سبق يمكن توقع سيناريوهات محتملة في سياسة تركيا الخارجية اتجاه الشرق الأوسط على النحو الآتي:

السيناريو الأول: التقارب مع العالم العربي حيث يمكن لتركيا أن تلعب دورا اكبر في الدول التي تشهد ربيعا عربيا ومازالت تركيا تحاول لعب دور في المصالحة بين الجانبين الفلسطيني – الفلسطيني، وأيضا السلام العربي - الإسرائيلي, وتطوير العلاقات الاقتصادية بطريقة مؤسستية.

السيناريو الثاني: حدوث تقارب تركي أوروبي وبالتالي رجوع المياه إلى مجاريها مع إسرائيل وعودة العلاقات العربية التركية إلى الفتور.

أما السيناريو الأخير وهو الأقرب للواقع فهو بقاء تركبا تتقرب من الجانبين الشرقي والغربي وكل هذا يصب بمصلحتها فالانضمام للاتحاد الأوروبي يحتاج لدولة لا تعاني من مشاكل مع جوارها فهي تحاول تصفير مشاكلها مع الجميع ,وتدخلها بقضايا العالم العربي الشائكة فهو يهدف أحيانا لإنهاء التوتر وأحيانا للوصول لقرارات تصب بمصلحتها ,تركيا تريد أن تكون همزة الوصل بين الشرق والغرب وكل هذا سيجعلها تتبوّأ وزناً إقليمياً لا يستهان به.

الخاتمة

تطرقت الدراسة إلى أهم الملامح والملفات التي كانت بمنزلة محددات لسياسة واستراتيجية تركيا اتجاه منطقة الشرق الأوسط. وقد كان لمواقف تركيا من هذه القضايا دور فيما حدث في الشرق الأوسط من تداعيات, إضافة إلى ذلك فإن تسليط الضوء على الموقف التركي من القضية الفلسطينية قد اسهم في تأجيج أهمية القضية ومشاركة تركيا في المحافل العربية كإجتماعات القمة العربية. كل ذلك أدى إلى تدعيم المواقف العربية ووضع اسرائيل في موقف حرج. كما أن تناول الدراسة لأهم القضايا الداخلية في تركيا له من الأهمية الشيء الكثير فالقضية الكردية على سبيل المثال تعد عنصراً هاماً في التأثير على مجريات الأحداث التي تجري في المنطقة. وبالتالي كان من المهم التطرق لمجريات هذه القضية التي تؤثر على تركيا ودورها في الشرق الأوسط. وأيضاً تناولت دراسة قضية المياه التي تلعب دوراً في صعود وهبوط العلاقات العربية التركية فالمياه تبقى قضية استراتيجية لتركيا إضافة إلى ذلك تم الحديث عن حركة التحول الديمقراطي التي شهدتها تركيا وأثرها على مواقفها فديمقراطية تركيا جاءت بحزب العدالة والتنمية الذي قام بدروه بتغييرات جذرية في القوانين الداخلية كذلك في المواقف الدولية .

كما أن موازنة تركيا في علاقاتها بين اسرائيل والعرب حدا بها للعب دور فعال في المفاوضات الاسرائيلية – السورية.

وقد اشارت الدراسة إلى الجهود التركية التي تبذلها للإنضمام للإتحاد الأوروبي ، فعلى الرغم من عدم نجاحها حتى الآن إلا أن الإشارة إليها تبقى ذات أهمية فهي توضح الرغبة الشديدة لتركيا في الإنضمام وإجرائها العديد من الإصلاحات الداخلية لتحقيق ذلك. كما أن تعثر جهود الإنضمام حدا بها أيضاً لتوجيه إهتمامها بالمنطقة.

وفي نهاية المطاف، كان لا بد من التأكيد على أن التحولات في المواقف والسياسات التركية لا يعني تهاوي علاقات تركيا مع اسرائيل والغرب فبينهم اتفاقيات شراكة لا يمكن تجاهلها.

الاستنتاجات

- من الملاحظ أنه كلما تراجعت العلاقات الاسرائيلية التركية شهدت العلاقات العربية التركية تقدماً والعكس صحيح .
- تركيا تحاول التوسع في المنطقة العربية بغية توسيع دائرة نفوذها في ظل صعوبة انضمامها للإتحاد الأوروبي .
- تركيا, وعلى الرغم من تراجع علاقاتها مع اسرائيل, إلا أن علاقاتها العسكرية والاقتصادية لم تشهد تأثرا كبيراً بالخلافات التي نشبت بينهما فكلا الجانبين يهدف إلى ضمان مصالحه بصرف النظر عن أي خلافات سياسية .
- شهدت المواقف التركية تحولاً ملحوظاً تجاه قضايا المنطقة, والسبب في ذلك لا يعود فقط لمصالح تركيا, بل أن أيدولوجيات وبرامج الأحزاب التي وصلت للسلطة في تركيا ومنها حزب العدالة والتنمية لعبت دوراً في هذا التحول.
- شهدت العلاقات التركية مع دول العالم توازناً ملحوظاً، فهي تضع بإعتبارها ابقاء التواصل مع جميع الدول لذلك فهي ما تزال تسعى للإنضمام للإتحاد الاوروبي بالرغم من جنوحها باتجاه العالم العربي والإسلامي.
- تسعى تركيا إلى تسوية إشكالاتها الداخلية كقضية الهوية, وما تخللها من خلافات بين التيار العلماني والإسلامي, والحد من سطوة الجيش داخل الدولة بغية التفرغ للسياسة الخارجية وحماية مصالحها الإقليمية والدولية.
- تسعى تركيا إلى لعب دور الوسيط النزيه في تسوية أي خلافات قد تنشب بين الغرب والشرق فهي بذلك تعمل على كسب ود جميع الأطراف بهدف الوصول إلى تسويات تحافظ بها على مصالحها وتعمل على تعزيزها.

- تحاول تركيا أن تسّوق لنفسها، باعتبارها انموذجاً للدولة الديمقراطية في الشرق الأوسط، بالرغم من أنها دولة كثيرة الانقلابات العسكرية، ودولة منح دستورها للجيش صلاحيات مطلقة في شؤون البلاد، فشرعت قوانين جديدة من أجل تعديل دستور عام 1982 الذي هو بعيد كل البعد عن الديمقراطية، وهي تسعى لعكس هذه الصورة بسبب رغبتها الملحة في الانضمام للاتحاد الأوروبي.

التوصيات:

في ضوء ما سبق توصلت الدراسة للتوصيات الآتية:

- يجب على العرب توحيد سياساتهم واستراتيجياتهم, لزيادة التقارب العربي التركي نظراً لوجود تشابه وتوافق بالمواقف تجاه قضايا المنطقة والتوجه العربي باتجاه تركيا سيؤثر بشكل ايجابي على المصالح العربية المتعلقة بقضايا المنطقة, فالدول العربية بحاجة إلى قوى مؤثرة تدعم موقفها أمام خصومها (إسرائيل والأطماع الإيرانية).
- العمل على إنهاء المشكلات المائية بين الدول العربية وتركيا بغية الوصول إلى توافق عربي تركي بعيدا عن أي خلافات قد تتطور من خلال توزيع عادل للمياه.
- فيما يتعلق بالعراق يجب عليها أن تحسن علاقاتها مع تركيا من أجل حل مشكلة الأكراد وخاصة أن الآونة الأخيرة شهدت توترا ما بين الجانبين، وعلى العراق أن توازن في علاقتها مع ايران من جهة وتركيا من جهة أخرى فايران وتركيا تعيشان في الوقت الحالي صراعا على النفوذ في المنطقة اضافة إلى اشكالية حزب العمال الكردستاني وما يسببه من قلاقل على حدود الجانبين وحل هذه القضية يحتاج للتعاون بين الطرفين.
- على الرغم من أهمية تركيا الاستراتيجية إلا أنه يجب عدم التعويل عليها بشكل كامل فالعلاقات بين الدول تقوم على أساس المصالح المتبادلة، وليس على أساس العواطف.
- تطوير العلاقات الاقتصادية مع تركيا والاستفادة من تجاربها فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية من أجل النهوض باقتصاديات الدول العربية وخاصة أن هناك دولاً عربية تعاني من مشكلات اقتصادية مزمنة, والافادة من التجربة التركية في محاربة الفساد.

- الاستفادة من تطورات الربيع العربي والعمل على تخطي خلافات الماضي التي تسببت بها الأنظمة العربية السابقة، فمصر على سبيل المثال يجب أن تعمل على تعزيز علاقاتها مع تركيا، وعدم ادخال الجانب الديني والأيدلوجي كمعيار لهذه العلاقات.
- الاحتذاء بالانموذج التركي لتحقيق التحول الديموقراطي وخاصة ان العالم العربي يشهد تحولاً من الجذور.
- الاستفادة من علاقات تركيا مع الغرب في الاستفادة من جسر الهوة بين الشرق والغرب، خاصة في ظل النظرة السلبية للإسلام والمسلمين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.
- الطلب من تركيا بشكل رسمي، ومن الجامعة العربية، إعادة النظر في الاتفاقات العسكرية والمائية التي تؤثر على الأمن العسكري والمائي لبعض الدول العربية.
- دعوة الدول العربية إلى تعزيز تعاونها الاقتصادي مع تركيا تمهيدا لاقامة منطقة تجارة مشتركة على غرار الاتحاد الاوروبي خارج الحواجز الجمركية، ودعوة تركيا لمتابعة نهجها الحالي وتقديم التسهيلات لحركة التبادلات الاقتصادية والاستثمارية بينها وبين الدول العربية.
- تعزيز العلاقة بين المجتمعات المدنية في تركيا والوطن العربي على كل الصعد الاجتماعية والفكرية والفنية والعلمية وبين مراكز الدراسات العلمية والجامعات.
- التقاط الرغبة التركية الواضحة في اقامة أفضل العلاقات مع العرب من أجل تحويل هذه العلاقات إلى علاقات مؤسساتية تتصل بسياسات الدولة بمعزل عن طبيعة السلطة السياسية القائمة التي تتغير بتغير الحزب الحاكم.

المراجع

أولاً المراجع العربية

أ- الكتب

- إحسان . محمد،(2000) . **كردستان ودوامة الحرب** ، ط1، لندن , دار الحكمة.
- أحمد، فيروز،(2000)، **صنع تركيا الحديثة**،ط1, ترجمة سلمان داوود الواسطي، حمدي حميد الدوري، بيت الحكمة.
- أوغلو، أحمد داوود،(2010) ، **العمق الاستراتيجي.. مكانة تركيا الدولية**،ط2, القاهرة، مكتبة مدبولي.
- باركي، هنري وآخرون(2007)، **القضية الكردية في تركيا**،ط1, (ترجمة هـه فال)،مطبعة مؤسسة تاراس.
- البزاز، سعد،(1997) **الأكراد في المسألة العراقية، أحاديث وحوارات 1996**،ط1, ، المملكة الأردنية الهاشمية, الأهلية للنشر والتوزيع.
- بواونو، إدريس،(2005)، **إسلاميو تركيا العثمانيون الجدد**، ط1, دمشق, مؤسسة الرسالة ناشرون.
- بيشكجي، اسماعيل،(1999)، **كردستان مستعمرة دولية**،ط1, (ترجمة زهير عبد الملك)، مكتبة الاسد.
- تاج الدين، أحمد،(2001) ، **الأكراد تاريخ شعب وقضية وطن** ، ط1, القاهرة الدار الثقافية للنشر.
- تشومسكي، نعوم (2003)، **الحرب الأمريكية على العراق**،ط1, ترجمة ناصر ونوس، دمشق، دار الفكر.
- تغيان ، شريف سعد الدين،(2011) ، **رجب طيب اردوغان مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الاتاتوركي**، ط1, ، القاهرة , دار الكتاب العربي.
- الجميلي، صدام،(2009)، **الاتحاد الاوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد**،ط1, دار المنهل اللبناني.
- حسن، ياسر أحمد،(2006)، **تركيا البحث عن المستقبل**، ط1, القاهرة, الدار المصرية اللبنانية.
- حلو ، مرغريت،(1994)، **العلاقات التركية الإسرائيلية**،ط1, بيروت, مركز الدراسات الارمنية.

- الخماش، رنا عبد العزيز،(2010)، **العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية**، ط1، عمان, مركز دراسات الشرق الأوسط.
- خورشيد، حسين دلي،(1999)، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**،ط1, دمشق, اتحاد الكتاب العرب.
- الداقوقي، إبراهيم،(2003) ، **أكراد تركيا** ، ط1, دار مدي للثقافة والنشر.
- دانيلوف، فلادميير ايفانوفيش،(1998)، **الصراع السياسي في تركيا الأحزاب السياسية والجيش**،ط1, ترجمة يوسف ابراهيم االجهماني، دار حوران للطباعة والنشر.
- راتنر ، ميشيل،(2003) ، **ضد الحرب على العراق** ،ط1,(ترجمة إبراهيم الشهابي)، دمشق، دار الفكر.
- الربيعي ، صاحب،(2005) ، **القانون الدولي والخلاف والاتفاق حول مياه الشرق الاوسط** ، ط1 ، دمشق , دار الكلمة.
- رضوان، وليد،(2006) ، **العلاقات العربية التركية**،ط1, القاهرة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- رضوان، وليد،(2006)، **تركيا بين العلمانية والإسلام في النصف الثاني من القرن العشرين، 1950 - 2000**، ط1،القاهرة, شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- سري الدين، عايدة العلي،(1997) ، ط1,**العرب والفرات بين اسرائيل وتركيا**، بيروت, دار الآفاق الجديدة.
- الشناوي، عبد العزيز، (1980)، **الدولة العثمانية دولة مفترى عليها**، ط1, القاهرة, مكتبة الأنجلو مصرية.
- العادلي، منصور،(1996) ، **موارد المياه في الشرق الأوسط (صراع أم تعاون)**، ط1, دار النهضة العربية.
- عيسى، حامد محمود(2002) ، **القضية الكردية في تركيا**، ط1، العربية للطباعة والنشر.
- العيسى، سالم، (1990)، **معاهدة الاتحاد الاوروبي**,ط1, ، دمشق, الأهالي للطباعة والنشر.
- فريد، محمود ،(1982) **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، ط9 ، بيروت، , دار النفائس.
- قادر، جبار،(2006) ، **قضايا كردية معاصرة . كركوك – الأنفال. الكرد و تركيا** ، ط1، منشورات تاراس .
- قدروري، زبير سلطان، (2005) **القضية الكردية من الضحاك إلى الملاذ** ,ط1، سوريا , دار الفرقد.
- كرامر، هانيتس،(2001)، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ط1,(تعريب فاضل جكنر) ، مكتبة العبيكيان.

- كمال، محمد مصطفى و نهرا، فؤاد،(2001) **صنع القرار في الاتحاد الاوروبي والعلاقات العربية الاوروبية**،ط1, بيروت , مركز الدراسات الوحدة العربية.
- المراكبي ، السيد عبد المنعم ،(2001)، **حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق (الأكراد دراسة حالة 1988- 1996)**، دراسات استراتيجية ومستقبلية، القاهرة, معهد البحوث والدراسات العربية .
- موسى، ابراهيم،(2010) ،**قضايا عربية ودولية معاصرة** ، ط1 ، بيروت, دار المنهل اللبناني.
- النعيمي، أحمد،(2011)، **النظام السياسي في تركيا**، ط1،عمان, دار زهران للنشر والتوزيع.
- نور الدين، محمد، (2001)، **حجاب وحراب، (الكمالية وأزمات الهوية في تركيا)**، ط1 ، بيروت, رياض الريس للكتب والنشر.
- نور الدين، محمد،(1997) ، **تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات**، ط1, بيروت, دار رياض الريس للكتب والنشر.
- نوفل، ميشال،(2008) ، **عودة تركيـــا إلى الشرق**، ط2، ، بيروت، لبنان, دار الفكر.
- هسترميان، م أ ، (1987)، **كردستان تركيا بين الحربين** ، ط1،(ترجمة سعد الدين الملا وباني نازي) ، بيروت ، دار الكاتب .
- هلال، رضا،(1990)، **السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان**، ط1, القاهرة, دار الشروق.

ب- الدوريات والصحف:

- ارغوفتش، شادي ، الأمن التركي في الشرق الأوسط، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، عدد 26، 1996.
- أوراق الشرق الأوسط،الخليج(1991). **الشرق الأوسط**. العالم من الأزمة إلى الحرب، العدد (3)، نوفمبر .
- البوزيدي، يحيى،(2009) ، تركيا التحول الاستراتيجي وردود الفعل الإقليمية والدولية، **مجلة الفكر الحر**، عدد 32.
- تركيا تعيد النظر في تعاونها العسكري مع إسرائيل إثر العدوان على غزة، **مجلة فلسطين اليوم**، بتاريخ 2009/1/4، العدد 1403.
- **جريدة الحياة اللندنية** بتاريخ 23-8-2007 بعنوان (تركيـــا وايران يمنعان توزيعا عادلا لمياه نهري دجلة والفرات).

- جمّو ، حسين،(2007)، العلاقات التركية الأميركية من التحالف الاستراتيجي الى التعاون المشروط، المستقبل ، **مجلة نوافذ**، الاحد 15 تموز ، العدد 2674.
- حسين، غازي(1999) ، تركيا والعرب واسرائيل، **مجلة الفكر السياسي**، دمشق، عدد 45.
- حنا ، إلياس ،(2009)، المنطقة في مرحلة ما بعد الحرب على غزة، **مجلة شؤون عربية**، العدد 137، ربيع 2009، جامعة الدول العربية.
- خدام ، منذر (2004) المياه العربية : الأزمة و المشكلات, والحلول، **مجلة الحوار المتمدن**، بيروت, العدد 939 .
- داغي، احسان،(2011)، تحولات شخصية الاسلام السياسي في تركيا، ترجمة صالح الرزوق ، **صحيفة المثقف**، العدد 1759، الاثنين 2011/5/16.
- دمبكجيان ، آرا (2010)، شيء من التاريخ عن العلاقات العربية-التركية، **مجلة الحوار المتمدن**،بيروت, العدد 2894، 2010/1/20.
- السبعاوي، عوني،(2001) ، تركيا والكيان الصهيوني، ميادين الشراكة الاستراتيجية، **مجلة الفكر السياسي**، دمشق، عدد 15.
- سرور، عبد الناصر،(2007)، التعاون الاسرائيلي التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات، **مجلة الجامعة الإسلامية**، غزة، مجلد 16، العدد الأول.
- سليمان، محمد ،(2003)، الموقف التركي من العراق بين المصلحة القومية والحسابات الداخلية، **مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية** ، المجلد 6 ، العدد 1 .
- الشامخ، إدريس،(2009)، التحالفات الاستراتيجية التركية الجديدة في المنطقة قد تمهد الطريق أمام شرق أوسط جديد، **جريدة الامان**, العدد 879, 10/23
- الطيار، خليل ابراهيم(1999) ، التعاون العسكري التركي الاسرائيلي ومخاطره على الأمن القومي العربي، **مجلة شؤون عربية**، القاهرة، عدد 97.
- عباس، ثائر،(2010)، تحولات السياسة التركية، مصالح أم أهواء، **صحيفة الشرق الأوسط** العدد 11525, 6/18
- عبد العليم ، السيد ،(2011)، تركيا وإسرائيل.. من التحالف إلى الصدام، **صحيفة الوطن**، العدد 12163، 8 اكتوبر.
- عبد الرحيم، إكرام(2004) العلاقات التركية الاسرائيلية الامركية، **مجلة رؤية**، غزة.
- عبد القادر، محمد،(2004) ، الثابت والمتغير في العلاقات التركية الاسرائيلية، **مختارات اسرائلية**، مجلد 10، عدد 115.
- عبد القادر، نزار،(2010) ، العلاقات التركية – الإسرائيلية: بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة،**مجلة الدفاع الوطني**، العدد 323،بيروت، لبنان.

- العزاوي، وصال،(2000)، تطور التحالف التركي الإسرائيلي والأمن العربي، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عمان، العدد 12.
- الغزو، يوسف،(2011) ، تركيا والاتحاد الأوروبي، **جريدة الرأي**, عمان, 18 / نوفمبر / 2011.
- فنون، محمد،(2012)، الاسلام السياسي والجيش في تركيا، **مجلة الحوار المتمدن**،بيروت العدد 3712، تاريخ 2012/4/29.
- كشك، أشرف عبد الحميد،(1996) ، الاتفاق التركي – الإسرائيلي والأمن العربي، **مجلة شؤون الأوسط**، بيروت، عدد 5.
- اللباد، مصطفى،(2007)، العامل الكردي في السياسة التركية، **مجلة السياسة الدولية**، يوليو
- لطفي ، منال ،(2009)، حماس في مفترق طرق.. وعليها أن تختار،**جريدة الشرق الأوسط**، الأربعاء ، 28 يناير، العدد 11019.
- لطفي، منال،(2008)، تعاون استخباراتي تركي ايراني ضد الأكراد في كردستان: يبدأ بالكماشة، **جريدة الشرق الأوسط**، 18/ يونيو/2008، العدد 10795.
- ماركو، جان،(2005)، تركيا وأوروبا حانت ساعة الحقيقة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 159، كانون الثاني، مجلد 4.
- مقلد، حسين طلال،(2010)، تركيا والاتحاد الاوروبي بين العضوية والشراكة، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 26 ، العدد الاول ، 2010 .
- ملص ، مصطفى،(2012) ، الفشل الأمريكي في العراق... خيبة ولصوصية، **مجلة الوحدة الإسلامية**، السنة الحادية عشر ــ العدد 121 ، يناير.
- منير، شيماء أحمد،(2009)، رؤية مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية فى ضوء التطورات الراهنة، **مجلة الأهرام الاقتصادي**، العدد 2924، 1 نوفمبر.
- نور الدين، محمد، **جريدة الشرق** 24\3\2012 ، استراتيجية تركية جديدة تجاه الأكراد.
- هروري، نشوان شكري،(2001) . أثر الموقوع الجغرافي لإقليم كردستان العراق على دول الجوار . تركيا نموذجاً . **مجلة متين**، العدد 111، مطبعة خبات ، داهوك.
- وحيد، عبد المجيد،(2009)، "التفاعلات العربية الإقليمية تجاه الحرب على غزة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 176، أبريل 2009، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة.
- **وكالة كونا الكويتية للأنباء**، تقرير العدوان الاسرائيلي على فلسطين ولبنان يصعد من موجة العداء لاسرائيل بتاريخ 1 اغسطس، 2006.

ج- **بحوث ودراسات أخرى**

- أبو سيف، عاطف،(2011)، **تقرير مدار الاستراتيجي 2011**، المشهد الاسرائيلي في عام 2010، ، رام الله, المركز الفلسطيني للدراسات الاسرئيلية.
- الباسل، رجب،(2010) ، دور تركيـــا في القضية الفلسطينية، الفترة من 2002-2010، فترة حكم العدالة والتنمية الأولى والثانية، **ورقة مقدمة للمؤتمر العربي التركي للعلوم الاجتماعية**، 10-12 ديسمبر، 2010, أنقرة، تركيـــا.
- تيلم يهف،(2010) تركيا سيتم الغاء جميع الاتفاقيات العسكرية مع اسرائيل، نقلا عن مختارات اسرائيلية، القاهرة، العدد 187، يوليو, **مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام**.
- حسان ، سمر محمود محمد،(2012) ، **الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية (2002-2010)**، رسالة ماجستير غير منشورة في التخطيط والتنمية السياسية, بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
- سويلم، حسام،(2009) ، **الدور والمصلحة الإيرانية في الحرب الإسرائيلية على غزة**، مختارات إيرانية، العدد 103، فبراير 2009 ، القاهرة, مركز الأهرام للنشر والتوزيع.
- شحاتة، حسام (1990)، **المياه العربية في دائرة الخطر**، دمشق: العدد (8) أغسطس 1990, معهد الأرض للدراسات الفلسطينية.
- صالح، محسن وآخرون(2005)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2005**، بيروت, مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- صالح، محسن وآخرون(2006)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2006**، بيروت, مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات .
- صالح، محسن وآخرون(2007)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2007**، بيروت, مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات .
- صالح، محسن وآخرون(2008)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2008**، بيروت, مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات .
- صالح، محسن وآخرون(2010)، **الدور التركي في المنطقة وتأثيره على القضية الفلسطينية**، تقرير إستراتيجي (22)، بيروت, مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- صالح، محسن وآخرون،(2009)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2009**،بيروت, مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات .

- الضميري، عماد،(2002) ، **تركيا والشرق الأوسط**، عمان ,مركز القدس للدراسات السياسية. عبد الجليل، طارق،(2007) ، **الجمهورية التركية الجديدة**، مركز القاهرة للدراسات التركية.
- عبد الرحمن، حمدي(1991) ، **امكانيات تدعيم الأمن المائي العربي**، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي للبحوث السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة: ديسمبر, مركز البحوث والدراسات السياسية.
- عبيد، ابراهيم ،(2008), **تطور العلاقات الاسرائيلية التركية وتداعياتها (1991-2001)**، رسالة ماجستير، جامعة القدس، معهد الدراسات الاقليمية.
- علوي ، مصطفى،(1992) ، **حرب الخليج والسياسة المصرية**، ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة, مركز البحوث والدراسات السياسية.
- عنبير، أفراييم ،(2007)، **حرب لبنان الثانية وما بعدها**، ، آذار (مارس), مركز بيغين السادات للدراسات الإستراتيجية.
- الغول، يسري عبد الرؤوف،(2011) ، **أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية الإسرائيلية**، رسالة ماجستير ، غزة، فلسطين, جامعة الأزهر.
- قسم الأرشيف والمعلومات في مركز الزيتونة،(2010)، **تركيا والقضية الفلسطينية**، بيروت مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- محمد، عبد القادر(2009)، **الدور الإقليمي لتركيا وإيران من حصار غزة**، مختارات إيرانية، العدد 103، فبراير 2009، القاهرة, مركز الدراسات للنشر والتوزيع.
- محمد، محمود صافي،(2008) ، **العلاقات التركية الإسرائيلية في الفترة من عام 1996-2006**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة.
- مرضي، محمد العربي عويد،(2007)، **انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وأثره على الأمن القومي العربي**، رسالة ماجستير في الحقوق (العلاقات الدولية والدبلوماسية)، بيروت، جامعة بيروت العربية.
- **أسطول الحرية وكسر الحصار: التداعيات والاحتمالات**، تقرير التقدير الاستراتيجي رقم (25) آب / أغسطس 2010,مركز الزيتونة للدراسات والنشر.
- مطر، فؤاد ، **موسوعة حرب الخليج ، اليوميات. الوثائق. الحقائق**، ط1، 1994، ج1, بيروت, المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- المعايطة، صالح لافي،(2008)، **تركيا الماضي والحاضر والدور القادم**، مركز الرأي للدراسات.

- الملا، مصطفى،(2007)، **تركيا وحرب العراق..رهان خاسر..أم ثوابت ومبادئ...**، ، بغداد، العراق, وكالة يقين.
- نافعه، حسن،(1991) ، **الأمم المتحدة وأزمة الخليج**، دراسة حالة في نظام الأمن الجماعي، في الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج، جامعة القاهرة, مركز البحوث والدراسات السياسية.
- النعيمي، زياد،(2009) ، **الرؤية الأمريكية في دور تركيا في الشرق الأوسط**، جامعة الموصل, مركز الدراسات الإقليمية.
- الهيئة العامة للاستعلامات وزارة الإعلام ,**أزمة الخليج** , **المواقف العربية والدولية**، (1992) , جمهورية مصر العربية.
- وزارة الخارجية التركية,(1997),**إدارة مجاري المياه الإقليمية والعابرة للحدود**, المياه بين تركيـــا وسورية.

د - مواقع الانترنت

ايران وتركيا مزيج حرج من التنافس والتعاون، موقع مجلة العصر بتاريخ 2009/4/24 **http://alasr.ws/articles/view/10818**

عودة، طه،(2008) ، مشروع غاب التركي والدور الإسرائيلي المشبوه، موقع المسلم الالكتروني، **http://almoslim.net/node/85468**

عبد المجيد، سعد ، مشروع المياه التركي الاسرائيلي، **لماذا؟**، قسم المعرفة في تحليلات الجزيرة، **http://www.aljazeera.net/analysis/pages/6f39953b-ee5b-45cb-ac47-20438efa243d**

ايشلر، أمر الله ، مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية- العربية ، مركز دراسات الشرق الأوسط، الاردن، عمان، موقع مركز دراسات السابقة الأوسط في 5/1/2011، **http://www.mesc.com.jo/activities/lecture/lecture1.html**

ناصيف، فرح ، نقلة نوعية في العلاقات العربية التركية، موقع الناطق بالضاد، تاريخ 2011/4/27، . **http://www.arabglot.com/2011/04/blog-post_27.html**

غانم، إبراهيم البيومي ، الموقف التركي الجديد، صحيفة الأهرام الالكترونية، في 12-9-2011. **www.ahram.org.eg**

موقع البي بي سي العربي، " تركيا: اسرائيل يجب ان تمنع من دخول الامم المتحدة"، الجمعة 16 يناير, 2009، **http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7834000/7834713.stm**

الزاهيري، رشيد، الاتحاد الأوروبي نحو اندماج شامل، **http://www.madariss.fr/HG/1ere/rachid/1.pdf**

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Angel Rabasa,(2008) Stephen Larrabee,**The Rise of Political Islam in Turkey**, RAND Corporation, Pittsburgh, USA.
- Arda, Baykal,(2010) , "**Where are Turkey's new international relations taking it?**", International Affairs and Defense Section. House of commons Library, London, UK.
- Arton Sofaer,(2006), **water conflict in middle east**, Haifa University.
- Boyer, Spencer P. and Katulis, Brian ,(2008),**The Neglected Alliance, Restoring U.S.–Turkish Relations to Meet 21st Century Challenges**, centre of America progress, Washington DC.
- Efraim Inbar,(2002), **The Israeli-Turkish Entente**", University of London, Mediterranean Studies, London
- Katz, Yaakov,(2007) **Israel May Sell Arrow and Ofek to Turkey**, J. P library , Jerusalem .
- Kibaroglu, Mustapha ,(2010),**Ties Dying or How to Sum up the State of Turkish – Israeli Relations**, The Daily Star, June 16.
- Klaudia Mollawer,(2007), **Dejlah and Furat water conflct**, qunitera center, uk.
- Pemra ,Hazbai ,(2004) "**Political troubles between Turkey and Israel"**, The Washington Institute for Near East Policy.
- Pemra Hazbai, (2004), "**Political troubles between Turkey and Israel**", The Washington Institute for Near East Policy, USA.
- Smith, Charles,(2009), **Palestine and the Arab-Israeli Conflict: A History with Documents Seventh Edition,** (Bedford/St. Martins).
- Sukru Hanioglu, (2008), **A Brief History of the Late Ottoman Empire** ,Princeton and Oxford.
- Turfan, Naim M.(2000), **Rise of the Young Turks: Politics, the Military and Ottoman Collapse** ,London.
- Ziya Meral , and Jonathan Paris, (2010): "**Decoding Turkish Foreign Policy Hyperactivity**", The Washington Quarterly, USA.

TURKISH STRATEGY TOWARD THE MIDDLE EAST

2010-1990

By:

Kefah Issa Musa Alwahesh

Supervisor

Dr. Faisal Alrfou, prof.

ABSTRACT

This study tackles the Turkish strategy toward the Middle East. This study came from the assumption reporting that there is a difference between the policies of Turkey in the nineteenth and the eleventh century toward the Middle East.

The first chapter of this study is about the Middle East issue from the Turkish strategy; this part focuses on the Turkish – Israeli and the Turkish – Arabs relationships, and the changes that happened for these relationships. The second chapter of the study deals with the Turkish position of the most important regional issues between (1990-2000) like the second Gulf war, the Arab - Israeli peace issues, the Turkish strategy and water conflict in the Middle East.

Then, the study talked about Turkey from inside, especially the Kurdish issue from a local and regional level, because this issue affecting the foreign relations of Turkey especially at the regional levels, in addition the Turkish efforts to join the European Union, that its inability to join caused its approximation to the region. This study also talked about the most important political parties in Turkey and the democratic transition of the single party to multiparty.

In the fourth chapter, the study sheds light on the Turkish position of some regional issues between (2000-2010), like its position of the aggression against Iraq, Lebanon and Gaza. This chapter has also talked about the Turkish efforts to achieve peace between Israel and Syria.

Finally, the study tried to highlight the aspects of Turkish strategy toward the Middle East, during the coming period in light of Turkish policies and position during the last period.

The study concluded that there is a transition in the Turkish strategy toward the Middle East during the period of (1990-2010) of most the regional issues. Maybe the most important ones are the tension in the Turkish – Israeli relations since justice and development party has started ruling in 2002, and the Arab – Turkish rapprochements at the same time. The study revealed that Turkey inability to join the European Union forced it to strength its relation with Middle East countries.